

قراءة فى المشكلات الاجتماعية

الأستاذ الدكتور

صلاح أحمد هاشم

٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ م

إهداء

إلى مصر التي في قلبي وفي خاطري أهدي هذا الكتاب

صلاح هاشم

مقدمة الكتاب:

لقد شد انتباهي ما شاهده الشارع المصرى من إضرابات واعتصامات متصاعدة عقب نجاح ثورة اللوتس فى إسقاط نظام مبارك ووأد كل سياساته المتجبرة، تلك الاعتصامات والاضرابات التى نظمها العاملون بالمترو وعمال السكك الحديدية وعمال النظافة فى شتى المحافظات، بالإضافة إلى العاملين فى بعض المصانع الحكومية؛ وهذا ما جعلني أدرك أن الفقر هو السمة المشتركة لكل هذه الفئات والدافع الأساسي وراء هذه الإضرابات، كما جعلني أتسأل لماذا تنتشر هذه الإضرابات بين العاملين فى القطاع الحكومي بالتحديد.. ولماذا لم يشارك الباعة المتجولين وعمال النظافة والصرف بالشركات الخاصة فى هذه الإضرابات ؟ وعلى الفور أدركت أن السياسات التى اتبعتها النظام السابق فى التعامل مع هذه الفئات هى سياسات تتسم بالتحامل على الفقراء، رغبة منهم واقتناعاً بأن مصلحة المجتمع تقتضى الإبقاء على هذه الفئات كما هى؛ حتى تظل هذه الوظائف والمهن تجد من يمارسها. حيث يخدم التحامل على الفقراء أغراضاً كثيرة فهو يُشعر دائماً أصحاب الياقات البيضاء بالتفوق، كما يتيح بذكاء الإبقاء على الوضع الراهن فى المجتمع.. فالفقر فى نظرهم كأى ظاهرة اجتماعية أخرى تستمد قدرتها على الاستمرار من خلال ما تحمله من فوائد للمجتمع أو لبعض فئاته .. ففي كل مجتمع توجد مجموعة من الوظائف التى لا يقبل كثير من الناس عليها؛ إما لكونها بغيضة أو خطيرة أو لقدارتها المادية، وإما لكون الناس قد تعارفوا على حقارتها. وكان أمام النظام السابق طريقان لإشغال هذه الوظائف.. الأول أن يعمل على رفع أجور العاملين بهذه الوظائف، ولكنه خشي من تركهم لها ، فلم يكن أمامه سوى الطريق الثانى وهو استغلال العاطلين عن العمل من الفقراء والزج بهم للقيام بتلك الأعمال فى مقابل أجور منخفضة للغاية؛ بما يضمن

استمرارهم فى هذه الأعمال .. ومن ثم يؤمن وجود الفقر انجاز تلك الأعمال .. فضلاً عن اعتقادهم بأن وجود الفقراء يساعد على زيادة الحراك الاجتماعي إلى أعلى؛ حيث انضمت إلى الطبقة الوسطى جماعات عديدة نتيجة لمكاسب ضخمة جنتها من بيع الفقراء لبعض السلع والخدمات التي يترفع الأغنياء عن بيعها لهم، نظراً لما تتسم به من مخالفة للقانون أو عدم الاحترام، مثل المقامرة والمخدرات، وتجارة الأعضاء، تلك التجارة التي لاقت رواجاً شديداً فى السنوات الأخيرة من عهد النظام البائد، والتي اعتمدت بشكل أساسي على الفقراء الذين راحوا يبيعون أجسادهم مقابل العيش الكريم وإن كان مؤقتاً .. كما يتحمل الفقراء دائماً تكلفة التغيير والنمو فى المجتمع، فهم يؤدون الأعمال القاسمة للظهر فى بناء المدن، ويُطردون من مساكنهم فى العادة لإتاحة مكاناً للتقدم، فالطرق السريعة ولا سيما الطرق الدائرية فى شتى المحافظات التي تشق ضواحي المدن والتي هى فى الغالب مساكن للفقراء والعمال الذين فروا إليها من غلاء المدن ، بالإضافة إلى مشروعات إسكان الشباب والجامعات والمستشفيات والمراكز الحضرية، كلها كانت تقام دائماً على أرض يشغلها الفقراء الذين يتم فى الغالب ترحيلهم عن أحيائهم دون إرادتهم ودون تعويض كافٍ ومناسب لهم، وهو ما لا تسمح به أي جماعة أخرى.. وعادة ما يشتري الفقراء سلعاً لا يرغب فيها الآخرون؛ مما يُطيل الفائدة الاقتصادية لهذه السلع مثل الخبز البائت والفاكهة والخضروات الموشكة على التلف والبيض المكسر والملابس المستعملة.. كما يقبلون على التعامل مع الأطباء والمحامين والمدرسين الذين لا يُقبل الأغنياء على التعامل معهم؛ إما لكبر سنهم أو لحدائثهم وإما لنقص كفاءتهم وقلة تدريبهم، وهم بذلك يتيحون الفرصة لهذه الفئات لزيادة دخلها.. وهذا ما يضمن الفرصة سانحة لتفوق أبناء الأغنياء واعتلائهم أرقى الوظائف.. فى حالة من تسرب أبناء هؤلاء الفقراء من التعليم واعتلال صحتهم؛ الأمر الذي يدفعهم إلى الانخراط فى مهن والديهم .. كما أن وجود

الفقراء ييسر الممارسة السياسية ويعمل على استقرارها، فمن المعروف أن مشاركتهم السياسية -خاصة في العهد البائد- كانت ضعيفة، وبالتالي فإن اختياراتهم السياسية كانت محدودة، حيث يضطرون إلى بيع أصواتهم إلى مرشحي الحزب الوطني الذين كانوا يستغلون أصواتهم وإجرامهم في محاربة المعارضين لسياسات الحزب .. فضلاً عن ذلك فإن وجود الفقراء - نظراً لقلّة أجورهم - يتيح الفرصة للأغنياء لكي يشغلوا أنفسهم بعدد من الأنشطة الاقتصادية التي تعود عليهم بالفائدة، فالخدم مثلاً يجعلون الحياة أكثر يسراً لمستخدميهم ويتيحون لهم الفرصة لمزيد من الغنى والقوة، كما أنهم يدفعون نسبة عالية من دخولهم في الضرائب، وهم بالتالي يساهمون أكثر من غيرهم في الخدمات الحكومية التي يستفيد منها عادة الجماعات الأكثر امتيازاً في النظام .. أضف إلى ذلك أن الفقراء يدعمون المستحدثات في الممارسات الطبية، حيث يستخدمون كحقل للتجارب في المستشفيات التعليمية والبحثية .. وحقبة الأمر أن فشل حكومة د. عصام شرف في التعامل مع مطالب هذه الفئات التي عانت كثيراً من جراء هذا التحامل، تؤشر إلى استمرار حكومة شرف في انتهاج نفس نهج النظام البائد في التعامل مع قضايا الشعب بكافة أطيافه، نظراً لاعتمادها في اختيار القيادات على الاختيار من نفس السلة التي كان يختار منها النظام السابق قياداته .. ومن ثم فإنهم يتعاملون بنفس المنطق ونفس العقلية .. فإذا كانت التقارير تؤكد أن أكثر من ٤١% من سكان مصر فقراء منهم ٢٠% تحت خط الفقر، أي ما يقرب من ٣٧ مليون فقير في مصر .. فماذا لو ظلت حكومة شرف في تحاملها على هؤلاء الفقراء؟ وماذا لو تمكن عمال النظافة والصرف الصحي وعمال الخدمات وسائقوا النقل العام وعمال المصانع من تنظيم أنفسهم واضربوا عن العمل .. ؟ إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الحكومة المصرية يتمثل في كيفية التعامل مع هذه الفئات وقضاياهم واحتياجاتهم، بما يضمن استمرارهم في أعمالهم في ظل رفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية وهي

المعادلة الأصعب ...

وعموماً فإنني أحاول في كتابي هذا طرح عدداً من المشكلات التي أتصورها عثرة في طريق التنمية، وربما الشرارة الأولى في قيام الثورة المصرية البيضاء؛ أملاً في أن تنتفض عليها القيادة السياسية الجديدة، لتفرز لنا واقعاً جديداً مغايراً تتأصل فيه جهود التنمية ويتعمق أثرها في المواطن المصرى البسيط، الذى طالما تحاملت عليه سياسات النظام البائد ظلماً وإجحافاً لتخرج من صلبه أجيالاً من المُعَنَّفِينَ والمُعْطَلِينَ والمدمنين والفسدة...

المؤلف

رؤية كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم

تسعى كلية الخدمة الاجتماعية
بجامعة الفيوم أن تكون مؤسسة تعليمية معتمدة ومتميزة
محلياً وإقليمياً.

رسالة كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم

تلتزم كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة الفيوم بإعداد خريج مكتسباً للمهارات المعرفية والذهنية والمهنية والعامّة طبقاً للمعايير القومية الأكاديمية القياسية، قادراً على المنافسة محلياً وإقليمياً، مواكباً التطور التكنولوجي، متفرداً في إجراء البحث العلمي لمواجهة المشكلات والأزمات المجتمعية في إطار من القيم والأخلاقيات، مشاركاً في تحقيق التنمية المستدامة.

تاريخ إعتماة مجلس الكلية

٢٠٢٠/١١/١١ بجلسته رقم (٣٠٩)

الخريطة الزمنية الدراسية لمقرر (مشكلات مجتمعيه)
بالفصل الدراسي الأول - العام الجامعي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ م

م	الأسبوع	خلال الفترة		رقم المحاضرة	عدد الساعات	محتوى المحاضرات
		من	إلى			
١	الأول	٢٠٢٤/٩/٢٨	٢٠٢٤/١٠/٣	المحاضرة الأولى	ساعتان	الترحيب بالطلاب. عرض رؤية ورسالة الكلية . توصيف المقرر . الخطة الزمنية . معايير التقييم
				المحاضرة الثانية	ساعتان	رؤية عامة للمقرر
٢	الثاني	٢٠٢٤/١٠/٥	٢٠٢٤/١٠/١٠	المحاضرة الثالثة	ساعتان	الأزمة والمشكلة مفاهيم أساسية
				المحاضرة الرابعة	ساعتان	آليات حدوث المشكلات الاجتماعية
٣	الثالث	٢٠٢٤/١٠/١٢	٢٠٢٤/١٠/١٧	المحاضرة الخامسة	ساعتان	تصنيفات المشكلات الاجتماعية
				المحاضرة السادسة	ساعتان	أصوات الفقراء
٤	الرابع	٢٠٢٤/١٠/١٩	٢٠٢٤/١٠/٢٤	المحاضرة السابعة	ساعتان	تابع أصوات الفقراء

الفقر والعدل الممسوخ	ساعتان	المحاضرة الثامنة				
تابع الفقر والعدل الممسوخ	ساعتان	المحاضرة التاسعة	٢٠٢٤/١٠/٣١	٢٠٢٤/١٠/٢٦	الخامس	٥
الفقر في مصر ..	ساعتان	المحاضرة العاشرة				
تابع الفقر في مصر	ساعتان	المحاضرة الحادية عشر			السادس	٦
أساليب الاستهداف واستراتيجيات المواجهة بالفقر...	ساعتان	المحاضرة الثانية عشر	٢٠٢٤/١١/٧	٢٠٢٤/١١/٢		
مراجعة لما تم دراسته	ساعتان	المحاضرة الثالثة عشر	٢٠٢٤/١١/١٤	٢٠٢٤/١١/٩	السابع	٧
اختبار ميدترم اول	ساعتان	المحاضرة الرابعة عشر				
العمالة غير المنتظمة	ساعتان	المحاضرة الخامسة عشر	٢٠٢٤/١١/٢١	٢٠٢٤/١١/١٦	الثامن	٨
تابع العمالة غير المنتظمة	ساعتان	المحاضرة السادسة عشر				
تابع العمالة غير المنتظمة	ساعتان	المحاضرة السابعة عشر	٢٠٢٤/١١/٢٨	٢٠٢٤/١١/٢٣	التاسع	٩

المبادرات التنموية	ساعتان	المحاضرة الثامنة عشر				
تابع المبادرات التنموية	ساعتان	المحاضرة التاسعة عشر	٢٠٢٤/١٢/٥	٢٠٢٤/١١/٣٠	العاشر	١٠
تابع المبادرات التنموية	ساعتان	المحاضرة العشرون				
المشكلة السكانية	ساعتان	المحاضرة الحادية والعشرون	٢٠٢٤/١٢/١٢	٢٠٢٤/١٢/٧	الحادي عشر	١١
تابع المشكلة السكانية	ساعتان	المحاضرة الثانية والعشرون				
قراءة في مشكلة الأمية في مصر... مؤشرات ومقترحات	ساعتان	المحاضرة الثالثة والعشرون	٢٠٢٤/١٢/١٩	٢٠٢٤/١٢/١٤	الثاني عشر	١٢
تابع قراءة في مشكلة الأمية في مصر... مؤشرات ومقترحات	ساعتان	المحاضرة الرابعة والعشرون				
ظاهرة الطلاق في مصر.. الأسباب والتداعيات	ساعتان	المحاضرة الخامسة والعشرون	٢٠٢٤/١٢/٢٦	٢٠٢٤/١٢/٢١	الثالث عشر	١٣

تابع ظاهرة الطلاق في مصر.. الأسباب والتداعيات	ساعتان	المحاضرة السادسة والعشرون				
مراجعته عامه علي ماتم دراسته	ساعتان	المحاضرة السابعة والعشرون	٢٠٢٥/١/٢	٢٠٢٤/١٢/٢٨	الرابع عشر	١٤
اختبار ميدترم تاني	ساعتان	المحاضرة الثامنة والعشرون				
بدء إمتحانات الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥ إعتباراً من السبت ٢٠٢٥/١/٤ حتى الخميس ٢٠٢٥/١/٢٣						
إجازة نصف العام الدراسي إبتداءً من السبت ٢٠٢٥/١/٢٥ حتى الخميس ٢٠٢٥/٢/٦						

الصفحة	المحتويات
٣٠-١٥	الفصل الاول : " الأزيمة والمشكلة مفاهيم أساسية "
٤٧-٣١	الفصل الثاني : أصوات الفقراء (أوجاع الهزيمة وصيحات التغيير)
٧٧-٤٨	الفصل الثالث: الفقر والعدل الممسوخ (ثورة الحياة والموت)
١٠٠-٧٨	الفصل الرابع: الفقر في مصر .. أساليب الاستهداف واستراتيجيات المواجهة
١١٤-١٠١	الفصل الخامس: العمالة غير المنتظمة
١٣٠-١١٥	الفصل السادس: المبادرات المحلية و التنمية بالمشاركة كنموذج لحل المشكلات الاجتماعية
١٨٧-١٣١	الفصل السابع: المشكلة السكانية .. المؤشرات والتداعيات وسبل المواجهة
١٩٩-١٨٨	الفصل الثامن: قراءة في مشكلة الأمية في مصر ... مؤشرات ومقترحات
٢٢٥-١٩٩	الفصل التاسع: ظاهرة الطلاق في مصر .. الأسباب والتداعيات وسبل المواجهة

الفصل الأول

الأزمة والمشكلة مفاهيم أساسية

في العالم ثروة تكفي احتياجات كل إنسان ..
ولكنها لا تكفي لإشباع جشع أي إنسان .

غاندي

تمهيد:

يعد ابن خلدون من أوائل الذين درسوا حركة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في التاريخ الحديث، من خلال محاولاته لكشف القوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية، سواء في نشأتها وفي تطورها. فرغم أن كثيراً من العلماء الذين سبقوه تعرضوا لدراسة المجتمعات الإنسانية، بيد أنهم اكتفوا بوصفها، وبيان ما كانت عليه وما هي عليه الآن، ولم يستخلصوا قوانين تفسر العوامل والأسباب التي قادت الظاهرة لأن تسير على شكل من الأشكال. وهناك من درس الظواهر الاجتماعية أيضاً وبيّن ما يجب أن تكون عليه حسب مبادئ مثالية أبعد ما تكون عن الواقع. وحقاً كان التفكير في المجتمع قديماً، وتعرض كثير من الفلاسفة إلى دراسة مجتمعاتهم، ووضع بعضهم نماذج لمجتمعات فاضلة ارتضاها، وبيّنوا ما ينبغي أن تكون عليه المجتمعات. ولكن ابن خلدون درس الظواهر الاجتماعية التي تتحكم في مصيرها، وبيّن أنها تسير حسب قوانين ثابتة.

وقد قرر ابن خلدون بأن دراسة ظواهر الاجتماع لا بد فيه من إخضاعها للقوانين، باحثاً عن مدى الارتباط بين الأسباب والمسببات، ولم يكتف بالوصف وعرض الوقائع وبيان ما هي عليه، وإنما اتجه اتجاهاً جديداً في بحوثه الاجتماعية، جعله يعلن بصراحة أن التطور هو سنة الحياة الاجتماعية، وذلك لأن الظواهر الاجتماعية غير قابلة للركود والدوام على حالة واحدة، ومن ثمّ كانت الأنظمة الاجتماعية متباينة حسب المكان والزمان. وقد اعتمد ابن خلدون في بحوثه على ما لاحظته في الشعوب التي عاصرها، واحتك بها ووازن بينها وبين سابقتها، ودرس العلاقات الاجتماعية، وذلك بأن جمع معلوماته من التاريخ، ثم أخضعها للعقل، ومن هنا تتجلى أصالته المنهجية. ولا أدلّ على ذلك من كونه يقرر أن العصبية نوع خاص من القرابة داخل

ترابط مجتمعي.

ويتعامل الكثير من الكتاب والمفكرين والفلاسفة مع المنظومة الاجتماعية الإنسانية بروى فكرية وآليات علمية، ومنظورات فنية، مختلفة الأساليب، ومتنوعة الاتجاهات المدرسية الفكرية والفلسفية والاجتماعية، مما ينتج وبصورة طبيعية لاختلاف هذه الأساليب والاتجاهات في تناول المنظومة الاجتماعية بالدرس والبحث ومن ثم التحليل، اختلاف النتائج والاستنتاجات والروى لهذه المنظومة وماهية تعريفها وكيفية تشكلها، ونوعية أنماطها الفكرية.

والظواهر الاجتماعية تنشأ من التفاعل بين نشاط الأفراد والجماعات ربما تكون لغوية أو تشريعية أو أخلاقية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية..حسب تنوع الظواهر الاجتماعية بطبيعتها الإنسانية، ومن خلال دراسة هذه الظواهر الاجتماعية نصل إلى القوانين التي تتحكم بحركة المجتمع أو إلى النظم الثابتة لهيكلية المجتمع ومن هذا فإننا نستطيع ومن خلال علم الاجتماع وإدراك قوانينه وآليات تحريكه....أن نستعمل التقدم الاجتماعي أو نهىء له المقدمات ونلطف أزمات الاجتماع الإنساني بتوفير الظروف الملائمة، كما ويمكننا هذا العلم من رصد الظواهر السلبية في المجتمع والعلل المرضية التي تنشأ بالعرض، لمعالجتها وبحث جذورها وأسبابها الأساسية؟.

أولاً المشكلة والمشكلة الاجتماعية:

يتفق المشتغلون بالعلوم الاجتماعية ومهن المساعدة الإنسانية عموماً على أن الإنسان مدني بطبعه، بمعنى أنه بطبيعة تكوينه محتاج للحياة في جماعة أو مجتمع يتعاون فيه مع غيره على إشباع حاجاته وحاجاتهم، ولكن الحياة في جماعة تتضمن الدخول في عدد هائل من التفاعلات الاجتماعية التي لا بد من تنظيمها، مما يؤدي إلى ظهور عدد من النظم الاجتماعية (كالنظام الأسري والنظام الاقتصادي والنظام التعليمي... الخ) التي يضم كل منها عدداً من المؤسسات التي يتم في إطارها إشباع الحاجات الإنسانية، ثم إن التفاعلات التي تتطلبها عملية إشباع الحاجات في نطاق كل منها تحاط بمجموعة من المعايير والقيم التي تضبطها، والذي يعنينا هنا هو أن

النظم الاجتماعية في النهاية تتضمن مجموعة من المكانات الاجتماعية Status التي يحتلها الأفراد بحسب موضعهم في ذلك النظام (مثل مكانة الأب، الابن، الزوجة في النظام الأسري، أو مكانة التلميذ، المعلم في النظام التعليمي وهكذا..)، ثم إن المجتمع يرتب توقعات للأدوار Role Expectations التي ينبغي على شاغل كل مكانة من هذه المكانات أن يقوم بها، فإذا تصرف شاغلو المكانات واقعياً على الوجه المتوقع منهم فيما يتصل بأداء أدوارهم فيقال عندئذ أنهم متوافقون اجتماعياً، أما إذا عجز الأفراد عن القيام بمتطلبات شغلهم لمكاناتهم الاجتماعية (الأب الذي يقصر في رعاية أبنائه، التلميذ الذي يتكرر رسوبه أو يتعاطى المواد المخدرة، العامل متكرر الغياب عن العمل أو المعرض للحوادث بصورة متكررة...) فهذا يقال أنهم غير متوافقين اجتماعياً Maladjusted، وعادة ما يصحب ذلك اضطراب في العلاقات الاجتماعية بينهم وبين من ترتبط مكاناتهم الاجتماعية بهم (النزاع بين الزوج والزوجة، مشاجرات التلميذ مع زملائه أو معلميه...)، وهنا يبدأ الحديث عن وقوع الفرد في المشكلات الفردية أو الشخصية أو المشكلات النفسية/الاجتماعية Psychosocial أي المشكلات التي تتفاعل فيها شخصية الفرد بجوانبها البدنية والنفسية مع قوى البيئة الاجتماعية.

وبطبيعة الحال فإن حياة الأفراد لا يمكن أن تخلو من بعض المواقف الصعبة أو حتى الإشكالية التي يتمكن الفرد من التعامل معها سواء بمفرده أو مستعيناً بأفراد أسرته أو أصدقائه، ولكن بعض المواقف والصعوبات والمشكلات الشخصية قد تستمر وتستعصي على تلك المحاولات والجهود الذاتية للحل، وهنا لابد من تدخل مؤسسات المجتمع والإسهام في حلها، وذلك بعض ما تحاول الكشفية القيام به.

ونستهدف من دراسة المشكلات الاجتماعية مايلي:

١- الإدراك الفعلي لظاهرة ما، وفق الأسلوب العلمي للمعرفة الصحية المدققة، والوقوف على أبعاد المشكلة.

٢- رصد الآراء الاجتماعية الممكنة للحلول المنتظرة.

٣- فهم المشكلات الاجتماعية لعلاجها وتجنبها.

كما أن هناك ثلاثة اتجاهات يمكن الاعتماد عليها في تفسير المشكلات الاجتماعية هي:

- ١- التفسير التاريخي: ويعتمد على التاريخ ومراحل تطور الإنسانية.
- ٢- التفسير النفسي: بحكم أن المجتمع يتكون من أفراد ولهم نفسياتهم.
- ٣- التفسير الاجتماعي: ترابط بين المؤسسات، والتغيير في أحدها يؤثر في الآخر.

ومما سبق يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية بأنها:

- سؤال أو موقف يتطلب إجابة أو تفسيراً أو معلومات أو حلاً.
 - وضع يحتوي على عائق يحول بين المرء وتحقيق غرضه أو هدفه المتصل بهذا الوضع.
 - موقف معين يحتوي على هدف محدد يراد تحقيقه.
 - موقف يؤدي إلى الحيرة والتوتر واختلال التوازن المعرفي والانفعالي.
 - حالة من عدم الاتزان تحتاج إلى إشباع تحول دون تحقيق الفرد لأهدافه وغاياته، وتظهر مشكلات أو صعوبات الأداء إذا حصل تفاوت بين الأداء الفعلي وبين معيار متوقع أو نمطي نريد المحافظة عليه، أو عندما يكون هناك انحراف عن مسار متوقع نرغب في المحافظة عليه.
 - موقف ينشأ عندما يواجه الفرد عقبات أو صعوبة أو أمراً يحول بينه وبين وصوله إلى هدف معين، أو لا يتمكن الفرد بما لديه من وسائل ومعلومات وخبرات من تخطي العقبات أو اجتيازها أو التغلب عليها، مما يخلق حالة من عدم الاتزان والقلق في مواجهة المشكلة
- ومن أبرز المشكلات الاجتماعية: الفقر - الانحراف - التعصب - الأمية - البيئة -

التلوث- التصحر- الفجوة الرقمية - المخدرات- التدخين. - النمو السكاني وازدحام المدن - الاستهلاك المظهري - تدني النظرة للعمل اليدوي- الثأر - الوساطة- الشعوذة والخرافة- التدخين- المسكرات - السهر- حوادث المرور- عزوف الشباب عن العمل المهني- التدخين- الفراغ - الإعلام الوافد.

ويمكن تصنيف المشكلات الاجتماعية كما يلي:

١- مشكلات أساسية: نقص الخدمات، ضعف الإشباع، الفقر العام.

٢- مشكلات تنظيمية: تركيز الخدمات وليس نقصها.

٣- مشكلات مرضية: إجرام، سرقة، تسول، تشرد.

٤- مشكلات مجتمعية: اللامبالاة، الأمية.

ثانياً) أهمية دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية:

والظواهر الاجتماعية السلبية هي أخطر أعداء المجتمع ومظهر من مظاهر تدميره الذاتي لنفسه دون وعي أو إدراك..ويمكن تشبيهها بالرجل قوى البنية الغني والذي يملك مختلف مصادر وأنواع القوة ومهما بلغت هذه القوة فإذا انحرف صاحبها سلوكيا وتحول هذا الانحراف السلوكي إلى مرض وفقد السيطرة على سلوكه تحول الأمر مع مرور الوقت إلى مرض وحينما يشيع هذا النموذج في المجتمع يتحول الأمر إلى ظاهرة أولاً فإن لم يتصد لها المجتمع بمؤسساته الرسمية والمدنية تفاقمت الزاهرة إلى مشكلة مجتمعية وصعب الحل وتنامت كلفته الجهدية والمالية.وما فتئ علماء الاجتماع يؤكدون أن الظواهر الاجتماعية السلبية قد تدمر مجتمعا كاملا وهذه حقيقة ثابتة في التاريخ وفي علوم الاجتماع.

ولذا تولى المجتمعات الواعية أهمية قصوى لمحاربة الظواهر الاجتماعية ودرستها وتحليلها لوضع الخطط اللازمة لمقاومتها إن كانت سلبية أو وضع الخطط للاستفادة منها أن كانت ايجابية.وما جعل جميع العلوم في العصر الحديث تتقدم إلا أنها أخذت بخبرات الأجيال السابقة وإتباع المنهج العلمي في البحث

والاستفادة منه في الحياة الاجتماعية.

ثالثاً) العوامل المرتبطة بظهور المشكلات الاجتماعية:

إذا رجعنا إلى الكتابات النظرية الحديثة للتعرف على التفسيرات التي تقدمها لنا للمشكلات الاجتماعية نجد بعضهم يرى أن المشكلات عبارة عن سلوك يتم تعلمه من خلال مثيرات بيئية خارجية، وآخرون يركزون جهودهم على تحليل المشكلات على أنها مشكلات "اجتماعية" فيميزون بين عملية التفكك الاجتماعي Social Disorganization وبين السلوك الانحرافي Deviant Behavior، ويرون أن هاتين الفئتين متشابتان متفاعلتان في الواقع تؤدي كل منهما إلى الأخرى، بحيث أنك إذا تعرضت لدراسة أي مشكلة واقعية فستجد ما يشير إلى كل منهما ولكن بدرجات متفاوتة.

ويقارن بعض علماء الاجتماع بين التفكك الاجتماعي والسلوك الانحرافي بقولهم أنه " إذا كانت نظرية التفكك الاجتماعي تركز على التغيير الاجتماعي وما يؤدي إليه من اضطراب المعايير والنظم الاجتماعية... فإن نظرية السلوك الانحرافي تركز على انحراف الفرد عن المعايير الاجتماعية "، وبلغة أخرى فإن تفسير السلوك الانحرافي يقوم على الافتراض بأن المعايير الاجتماعية العامة سليمة، ولكن لسبب أو لآخر فإن الأفراد لم تتم تنشئتهم تنشئة اجتماعية صحيحة تضمن التزامهم بتلك المعايير.

وبصفة عامة فإننا نلاحظ أن التفسيرات التي تقدمها لنا تلك الأطر التصورية تنتم بالتركيز على الآليات والعمليات الاجتماعية من جهة، وبالنسبية الثقافية من جهة أخرى، فالتركيز على التغيير الاجتماعي والتفكك الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي يجعل المشكلات الاجتماعية الواسعة النطاق تبدو وكأنها أمر طبيعي تحتمه ميكانيكية هذه الآليات الاجتماعية التي لا ترحم، وأما التفسيرات التي تركز على دور المعايير الاجتماعية والثقافات الفرعية فإنها تبدأ وتنتهي من القيم الاجتماعية السائدة أيا كانت تلك القيم، فتحيل التفسير إلى قضية فنية بحثية تتم فيها مضاهاة توجهات الثقافات الفرعية والسلوكيات الفردية على القيم التي تبنتها الثقافة

الحاضرة في المجتمع، أما نقد تلك القيم المجتمعية من منظور أرقى.

وعموماً تجمل مراجع الخدمة الاجتماعية أسباب المشكلات فيما يلي:

١- النقص أو القصور في إشباع الحاجات الإنسانية (مع تعريف الحاجات تعريفاً ضيقاً يكاد ينصب أساساً على الحاجات المادية ثم ما يتبعها من حاجات نفسية واجتماعية) وما يترتب على ذلك القصور في إشباع الحاجات من إحباط وعدوان.

٢- ما يترتب على استمرار القصور في إشباع الحاجات من مشكلات في العلاقات مع الآخرين وفي التوافق الاجتماعي، وهو ما يعبر بالمشكلات المتصلة بعملية " أداء الوظائف الاجتماعية" Social Functioning.

٣- العمليات الاجتماعية الأشمل التي تحيط بهذا كله كالتغير الاجتماعي وما يؤدي إليه من تفكك اجتماعي Social Disorganization يتصل بقصور النظم الاجتماعية عن القيام بوظائفها بكفاءة.

ويلاحظ أن العلوم الاجتماعية الحديثة لا ترى في الإنسان إلا كيانه المادي في نطاق هذه الحياة الدنيا، أما النظرة الإسلامية للحاجات فإنها تقوم بدلاً من ذلك على أساس أن هناك حاجة أولية مهيمنة على جميع الحاجات - لأنها ضامنة لإشباعها جميعاً - أولاً وهي الافتقار إلى الله عز وجل والمتضمنة في قوله تعالى " يأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله، والله هو الغنى الحميد " (فاطر: ١٥) حيث يفسر ابن كثير "أنتم الفقراء" بقوله " أي أنتم محتاجون إليه في جميع الحركات والسكنات، كما فسر الفخر الرازي "إلى الله" بأن في هذا إعلاماً من الله بأنه لا افتقار إلا إليه، وأن هذا يوجب عبادته لكونه مفتقراً إليه سبحانه، وعدم عبادة غيره لعدم الافتقار إلى غيره، فالإنسان في حاجة إلى الله لأنه سبحانه وتعالى هو الذي خلقه وسخر ما في السماوات وما في الأرض لإشباع حاجاته الدنيوية، وكل إنسان كائناً من كان في حاجة إلى شكر الله - بعبادته - حتى تقضى احتياجاته في الدنيا وفي الآخرة أيضاً.

والمنظور الإسلامي يقوم على الارتباط الوثيق بين هذين النوعين من

الحاجات، بشكل يتوازى مع الارتباط الوثيق بين الروح والبدن، اللذين منهما يتكون الإنسان ولكن مع أولوية وهيمنة النوع الأول من الحاجات على الوجود الإنساني ككل. ومن خلال ما سبق يمكن أن نضع أيدينا على أهم العوامل المؤثرة في حدوث المشكلات الاجتماعية

- ١- التغير المستمر في الحياة البشرية.
- ٢- صراع القيم والماديات.
- ٣- صراع الجديد والقديم.
- ٤- ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.
- ٥- الهجرة.
- ٦- صعوبة التكيف.
- ٧- عدم مسايرة النظم الحديثة.

كما أن هناك مجموعة من الوائر أو البيئات الاجتماعية المرتبطة بحدوث المشكلات الاجتماعية وتأثيرها سلباً في حياة المجتمع واستقراره:

- الأسرة.
- التنشئة الاجتماعية.
- الحالة الاقتصادية
- البيئة المدرسية.
- البيئة السكنية
- تعليم الأبوين.
- الأصدقاء

رابعاً) آليات حدوث المشكلات الاجتماعية:

تبدأ الظواهر الاجتماعية في جميع المجتمعات بفرد أو مجموعة قليلة قد لا تذكر من الأفراد تعارضت أهدافهم الشخصية مع أهداف المجتمع وقتياً، ولرغبتهم القوية ودافعيتهم لتحقيق أهدافهم العارضة لإشباع رغباتهم الملحة خالفوا السلوك الاجتماعي لأول مرة لتحقيق أهدافهم وإشباع رغباتهم ولكن في خوف وقلق تام من ان تكتشف مخالفتهم ويتعرضوا للعقاب أو لا يتمكنوا من إشباع رغبتهم لأنه قد يخالف البعض وهو يعلم أنه سيكتشف أمره، وتعتبر هذه حالة انحراف فردي متوقع في أي مجتمع.

والفرد المنحرف سلوكياً في المجتمع إذ ترك أمره له اثر مدمر غريب على مجتمعه، ولذلك فالمنحرف إن لم يعدل سلوكه بوعي منه فسيعدل سلوك المحيطين به بدون وعي منهم حتي تتساوي الصفات السلوكية فلا يشعر بالغرابة بينهم وحتى يمكنه ممارسة انحرافه السلوكي بحرية وبمساعدة منهم، وربما يحاول تعديل سلوكهم محبة فيهم وظناً منه انه سوف يكسبهم خبرة تمكنهم من تحقيق آمالهم وأهدافهم وفي نفس الوقت يتميز عنهم بأنه مكتشف هذه الخبرة. وأياً كانت الأسباب يبدأ الفرد المنحرف سلوكياً أو المخالف ينقل ويثير الدافعية للمخالفة بين المحيطين به سواء بتحفيز حب الاستطلاع والاكتشاف أو بدافع التقليد والمحاكاة أو بدافع الحاجة الفعلية إلا أن محاولة الانحراف تبدأ ويبدأ من جديد اكتساب نفس الخبرة وبنفس القوة لتطور الخبرة الانحرافية ويكون الناتج بعد فترة زمنية تقصر أو تطول تبعاً لطبيعة المخالفة هو زيادة عد المنحرفين.

ومعدل تزايد عدد حالات الانحراف يتوقف على نوع المخالفة وطبيعتها وارتباطها بحاجات الفرد الأساسية والغرائزية وحجم منفعتها وقوة أثارها في إشباع الحاجة... الخ. وبمرور الوقت والزمن تتضاعف اعدد المنحرفين سلوكياً وتتطور الخبرة السلوكية للمخالفة ويزيد معدل الانتشار وسرعته إلى أن يصبح لدينا عينة أو فئة صغيرة منحرفة بمعنى اتصافها بهذا النوع من المخالفة السلوكية. وهنا يختلف الوضع تماماً بالنسبة للمجتمع ككل بصفة عامة وإدارته الاجتماعية خاصة لان هذه الفئة غير متوقعة الوجود حديثة المولد ومعلنة بمعنى لا يمكن إنكارها كحالات فردية

غير مؤثرة على المجتمع ولا يمكن عقابها لكبر عددها وسبب آخر وهو تورط الرقابة الاجتماعية أساسا في هذه المخالفة وتحملها جانبا من المسؤولية.

وفي ظل هذه الظروف والملابسات إذا لم تردع المخالفة ويوضع نظام رقابي خاص معد خصيصا لهذه المخالفة وقانون خاص للقضاء عليها في فترة قصيرة للدفع النظام الرقابي وإعادته لحالته الأولى تحولت الفئة المريضة إلى طور الظهور والعلانية واستمدت قوة اجتماعية بالموافقة والرضا على المخالفة وتحول مفهوم المخالفة السلوكية في نظر العامة إلى مفهوم الغاية تبرر الوسيلة أو العادة. وزاد تأثير الفئة المنحرفة على باقي أفراد المجتمع. وزال الخوف والقلق المقيد للمخالفة وتحول المرض السلوكي والانحراف الاجتماعي إلى ظاهرة اجتماعية.

وكلما زاد عدد مرات تكرار الظاهرة أو عدد المشتركين فيها كلما ضعفت القدرة على السيطرة عليها أو علاجها. وادي ذلك إلى تدمير أكبر عدد ممكن وتوقيع أكبر خسارة ممكنة للمجتمع المصاب ووفق للفترة الزمنية التي تتمتع فيها الظاهرة بغياب الرقابة والقانون وضعف القدرة على السيطرة عليها أو إهمال الظاهرة من المجتمع على أنها ليست خطيرة بالنسبة للمجتمع. فطالما هي ظاهرة يجب أن تكون مسؤولة اجتماعية فليس بالضروري أن تكون الظواهر المرفوضة هي القتل والسرقة.

ومن هذا المنطلق يمكن احتساب الظواهر الاجتماعية من أخطر أعداء المجتمع غير الظاهرة وهي أخطر وأهم من أي ظواهر اقتصادية حتى في زمن المجاعات وأخطر من الظواهر العسكرية وحتى في زمن الحروب. ومن أكبر مظاهر الجهل والتخلف أن يهتم مجتمع ما بالشؤون الاقتصادية والصناعية والزراعية والخارجية ويهمل الشؤون الداخلية والسلوكية للمجتمع وخاصة الظواهر الاجتماعية مهما بلغت كلفة السيطرة عليها والقضاء عليها.

ومن المسمى يتضح ارتباط الظاهرة بالمؤثرات الاجتماعية المثيرة لدافع الانحراف السلوكي وهو نتاج خلل تطبيقي في المنهج الاجتماعي وعلاجه لا يتم إلا من خلال تطوير المنهج الاجتماعي ككل ووضع الخطط المناسبة لعلاج الظواهر.

خامساً) الخصائص للميزة للمشكلات الاجتماعية:

ومن هذا فالتعرف على الظواهر يجب أن يتم عن طريق دراسة شاملة لجميع المؤثرات والدوافع الفردية والاجتماعية المرتبطة بالظاهرة وكذلك جميع الخبرات المكتسبة والوسائل والنظم المخططة لضبط والسيطرة على السلوك المرتبط بالظاهرة. وعلى سبيل المثال التسرب التعليمي قد يكون تلك الظاهرة ناتجة من الحالة الاقتصادية أو بفعل الحالة الثقافية أو الأحوال المجتمعية...، وبالطبع علم الإحصاء والدراسات الاجتماعية قادر على إعطاء معدلات وأماكن وجود الظاهرة في المجتمع... وأياً كانت المثيرات والدوافع والدلائل الإحصائية يجب أن ننظر للظاهرة من منظور ارتباطها بالمجتمع عامة... فالظاهرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعنصر من عناصر المنهج الاجتماعي وهو الدور الاجتماعي الذي تسعى جميع المجتمعات لتأهيل أفرادها لممارسته بنجاح لتحقيق آمال المجتمع... وعندما يفشل هذا

الدور كحالة فردية يعتبر انحرافا عن توقع المجتمع وأهدافه وعندما تتعدد الحالات تصبح مرضا سلوكيا وعندما تتعدد وتكرر تعتبر ظاهرة اجتماعية.

لنأخذ مثلا مشكلة الطلاق في المجتمع السعودي وقد أوضحت الدراسات الإحصائية أن الظاهرة تزداد كلما ارتفعت الحالة الاقتصادية وهي أكثر انتشارا في العاصمة والمدن الكبرى، وأن من أهم أسبابها اختلاف الطباع وتفاوت التعليم بين الزوجين واختلاف الرغبات والتوجهات وانحراف الزوج في الغالب الزوجين وعدم التوافق في العلاقة الخاصة وبخل الزوج وصعوبة الإقامة مع الوالدين وتدخل الآخرين بين الزوجين بالإضافة إلى أسباب أخرى.. كل هذه المعطيات ليست إلا محددات لوضع خطة لتقويم الظاهرة وعلاجها.

وعموماً فهناك جملة من الخصائص للمشكلات الاجتماعية يمكن رصدها فيما يلي:

- ١- مدركة محسوسة.
- ٢- محفزة لسلوك حضاري يعالج.
- ٣- عدم الثبات خطورة وسهولة.
- ٤- نسبتها لمشكلة. مثلاً اختلاف المعايير والقيم.
- ٥- تخضع لظروف المجتمع وطبيعته بعلاقة طردية.
- ٦- هي نتاج بشري وليست نتاج الطبيعة.
- ٧- الديمومة والاستمرار ملازمة للوجود البشري.
- ٨- تغييرية نابعة من حدوث تغير في أي جانب حياتي.

سادساً) مهارات تشخيص المشكلات الاجتماعية:

لا يرى المشتغلون بالعلوم الاجتماعية الحديثة في الإنسان إلا كائنا ماديا لا يخرج عن كونه امتدادا للظواهر الطبيعية الأخرى، فلا ترى فيه إحدى النظريات إلا أنه آلة منتظمة (وإن كانت شديدة التعقيد)، ولا ترى فيه أخرى إلا أنه حيوان تدفعه غرائزه (وإن عبرت هذه الغرائز عن نفسها بطرق مختلفة)، أما من "اكتشفوا" أخيراً أنه "إنسان" فقد اعترفوا بتأثير الجوانب العقلية/المعرفية في سلوكه، ولكن حتى

هؤلاء قد توقفوا بدورهم دون الاعتراف بأي مكان للروح المتجاوزة لحدود المادة كأحد المكونات الأساسية للطبيعة الإنسانية.

سابعاً) مهارات التعامل مع المشكلات الاجتماعية:

طالما نحن بصدد ظاهرة مرتبطة بالسلوك الاجتماعي أو الفردي يجب أن نضع في اعتبارنا أن السلوك ما هو إلا حركة تعبيرية تصدر من الفرد كاستجابة لمثير ما وتتحكم فيها مجموعة من الخبرات المكتسبة أو هي رد فعل لفعل معين وفقاً لخبرات الفرد المرتبطة بالفعل، كما أن رد الفعل السلوكي أو الاستجابة السلوكية تتفق مع قوة الخبرة المرتبطة بالموقف والمحركة للدافعية وبالعودة للسلوك المرفوض وهو الطلاق يجب أن ننظر له على أنه رد فعل أو استجابة لمثير ما وفق لخبرة سلوكية تحكمت في توجيهه الدافعية لاتخاذ قرار هذا السلوك..ومن هنا نلاحظ أن جميع حالات الطلاق لا بد أن تشترك في تلك الخبرات المكتسبة والمحركة للدافعية لاتخاذ هذا القرار ويكون السؤال الأهم والفاصل هو: أين ومتى اكتسب الفرد تلك الخبرة القوية القادرة على اتخاذ هذا القرار؟ وبالبحث ربما نجد بعض الإجابات المحددة مثل من خبرات الآخرين المسموعة في الحالات المشابهة أو من الاجتهاد الشخصي...

وعموماً فإننا نعنى بمهارات حل المشكلات نشاط ذهني معرفي تسير في خطوات معرفية ذهنية مرتبة ومنظمة في ذهن الفرد (التفكير العلمي لحل المشكلات) ويستطيع أن يسير فيها بسرعة آلية إذا ما تمت له السيطرة على كل عناصرها وخطواتها، بهدف الوصول إلى حالة اتزان معرفي تزود الفرد بالمهارات الأدائية لمواجهة الضغوط والمعيقات بكفاية عالية.

وهناك جوانب يجب مراعاتها عند الشروع في التصدي لأي مشكلة اجتماعية:

- ١- الإمكانيات المتاحة.
- ٢- ترابط المشكلات فيما بينها ترابطاً عضوياً.
- ٣- حل المشكلات بشمولية من أجل تغيير الحياة فالحلول المؤقتة لا تجدي.

٤ - المشكلات تعكس النظام القيمي، ودراسته مدخل للعلاج.

وعموماً فكل مشكله اجتماعية تضمن بعداً انفعالياً لا بد أن يأخذه المخطط في الاعتبار في تعليمه لمهارات أو استراتيجيات مهارات حل المشكلات:

- لا بد أن تكون المشكلة التي تتدرج تحت مظلة (مهارات حل المشكلات) غير مألوفة، فإذا كانت كذلك فإنها لا تعدو أن تكون نوعاً من التدريب أو المران المتكرر الذي يمكن التعامل معه بصورة آلية دون مجهود عقلي يذكر.
- إن مهارات حل المشكلات تساعد الفرد على استخدام الطريقة العلمية في التفكير، واكتساب المهارات العقلية الأساسية اللازمة لذلك.

وهناك توجيهات عامة لمعالجة أى مشكلة اجتماعية:

- ١- المبادرة إلى التحدث عن المشكلة.
- ٢- حسن الإصغاء.
- ٣- تقبل الوضع والاعتراف بالمشكلة.
- ٤- تعزيز الإحساس بقدرة الذات وإيجابيتها.
- ٥- توضيح المقبول وغير المقبول في المشكلة.
- ٦- التشجيع والدعم.

ومن خلال ما سبق يمكن تصنيف أهم المهارات المستخدمة في حل المشكلات الاجتماعية كما يلي:

أ) مهارات حل المشكلات من وجهة النظر السلوكية

- موقف يمكن أن يخضع للتعلم.
- تقسيم أجزائه وعناصره على خطوات.
- يسير فيها المتعلم خطوة خطوة ويحدد لكل خطوة معياراً للنجاح.
- تصميم نموذج دليل لتعليم مهارات حل المشكلات، تتحدد فيه خطوات السير المتتامة، بحيث تقضي كل خطوة إلى التي تليها.

ب) مهارات حل المشكلات من وجهة النظر المعرفية

- موقف يواجه الفرد ويتفاعل معه ويستحضر ما لديه من خبرات جديدة.
- الارتقاء في معالجته الذهنية للموقف المشكل حتى يتمكن من الوصول إلى خبرة جديدة والذي يمثل بدوره حلاً.
- مهارات حل المشكلات من وجهة نظر جانبيه
- ينفرد جانبيه المعرفي بوضع حل المشكلات في قمة هرم التعلم.
- سلوك موجه نحو الهدف.
- جميع ألوان السلوك المتصل بحل المشكلات هي ألوان يمكن تعليمها وتعلمها.
- الفرد يسعى إلى حل مشكلة ما يضع في ذهنه صوراً للمشكلة والإطار المناسب الذي يعنيه لتوجيه العمليات الفكرية المنتمية.
- تعزى الفروق الفردية في القدرة على حل المشكلات إلى الفروق بين الأفراد في مقدراتهم الفكرية المتنوعة.

ج) مهارات حل المشكلات (التسلسل)

- تكوين فكرة عامة عن المشكلة، وعدم الخوض في التفاصيل.
- عدم التسرع في إصدار الحكم.
- عمل نماذج مختلفة لتبسيط المشكلة باستخدام الكلمات، والصور، والرموز، والمعادلات.
- إعادة صياغة المشكلة وطريقة عرضها.
- المرونة في الاقتراحات وطريقة عرضها.
- تقييم الحلول.
- تجزئة الهدف النهائي إلى أهداف فرعية.
- تنفيذ استراتيجيات لتحقيق الأهداف الفرعية.

IDEAL

د) مهارات حل المشكلات (الاسلوب المثالي)

- 1- تحديد المشكلة I = Identification
- 2- تعريف المشكلة وصوغها D = Definition
- 3- استكشاف الاستراتيجيات (البحث عن حل) E = Exploring strategies
- 4- تطبيق الأفكار A = acting on ideas
- 5- البحث عن النتائج أو آثار الحل A = looking effects

هـ) مهارة حل المشكلات لسيرت (Syert)

- انظر إلى الصور الكلية، لا تنظر إلى التفاصيل.
- لا تتسرع باصدار الحكم، لا تلزم نفسك بالموقف مبكراً.
- اطرح اسئلة شفوية ذات أشكال متنوعة.

- كن مرناً، وتفحص مرونة فرضياتك.
- ارجع للخلف، عد من الخلاصة إلى المقدمة (من آخر المشكلة إلى أولها).
- تقدم بطريقة تتيح لك العودة لحلولك الجزئي

(و) توظيف مهارات حل المشكلات من خلال الإرشاد الجماعي

- خفض الضغط النفسي لدى المشاركين.
- يعطى للطلبة الأقل ثقة بأنفسهم الفرصة للمشاركة.
- تيسر تكيف الطلب من المدرسة الابتدائية إلى المتوسطة.
- استخدام الأسئلة والحوار والمناقشة يرفع من كفايات الطلبة في تحديد المشكلة وتعريفها والخطوات اللازمة لحلها.
- تشجيع الطلبة بعضهم للعمل بأقصى طاقاتهم والاستفادة من بعضهم كنماذج حية.
- الاستفادة من خبرات النجاح السابقة.

ثامناً) مراحل العمل مع المشكلات الاجتماعية:

ثمة مجموعة من المراحل أو الخطوات التي تتيح للانسان فرصة تكوين نهج شخص خاص به، يساعده على التكيف مع المعطيات الجديدة، والتأقلم مع المشكلات التي تعترض حياته، ويمكن عرض هذه الخطوات كما يلي:

المرحلة الأولى: الحساسية للمشكلات:

- ١- الوعي للمواقف والظروف التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل.
- ٢- الملاحظة الدقيقة للأشياء التي ليست كما يجب أن تكون.
- ٣- الطفل غير مستثنى عن مواجهة المشكلات أو الإحساس بها (لعبة كسرت، واجب منزلي تم تقديمه دون إكمال).

أنشطة منتمية للطلبة

١. إكساب الطالب قناعة بأن كل شيء من حولنا يجب أن يكون في حال أفضل من وضعه الحالي، إضافة إلى إبراز الجانب الإيجابي في الأشياء والمواقف.

(نشاط رقم ١)

٢. مساعدة الطالب ليكون حساساً للمشكلات، وأكثر وعياً للأمور التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل، إضافة إلى دفع الطالب إلى البحث عن مشكلة بغرض إيجاد طرق أفضل من حلها وبالتالي يكون طلاقة في حياته.

(نشاط رقم ٢)

المرحلة الثانية: البحث عن المعلومات والحقائق

- الحصول على معلومات تساعد على فهم أكبر للمشكلة أو الموقف.
- تمثيل وتجسيد الأسباب التي أدت إلى حدوث الموقف.
- طرح أسئلة محددة والتأكد من إجاباتها.

أنشطة منتمية للطلبة

- تقديم التعليم المباشر والخبرة التي تستوجب استخدام مفاتيح الأسئلة + إشراك الطلبة في خبرات إيجاد الحقائق من أجل تنظيم واستخدام البيانات الحقيقية (نشاط ٣).
- تقديم الفرصة للطلبة لاستخدام قوة الملاحظة لديهم في ربط الحقائق + تشجيع الطلبة لاستخدام الحقائق في التوصل إلى استنتاجات (نشاط رقم ٤).
- مساعدة الطلبة في الحصول على المعلومات عن طريق تعريف ووصف سمات الشخص أو الشيء
- + إعطاء فرصة للطلبة للبحث عن الحقائق لأغراض محددة (نشاط رقم ٥).

المرحلة الثالثة: تحديد المشكلة

- النظر إلى المشكلة ككل لمعرفة العلاقات بين أجزائه، وكيفية تجميعها.
- استخدام الحقائق للتعرف على أجزاء المشكلات الكبيرة.
- اختيار وتحديد مشكلة يمكن معالجتها.

أنشطة منتمية للطلبة

١. تشجيع الطلبة أن يضعوا بعين الاعتبار ما تتضمنه المشكلة + إعطاء الفرصة للطلبة لاستخدام الخيال عندهم في التعرف على المشكلات الفرعية فـ (نشاط رقم ٦) و (ملحق أدوات التحفيز).
٢. تقديم الخبرة أو التعليم المباشر لمساعدة الطلبة في صياغة المشكلة كي تكون بداية لحلول إبداعية، وهذا يتضمن إعادة بنية المشكلة وتجزئتها كي تكون أكثر تحديداً وذات حجم يمكن معالجته (نشاط رقم ٧).

المرحلة الرابعة: إيجاد الفكرة

- طرح حلول كثيرة لحل المشكلة.
- التفكير في طرق مختلفة ومتباعدة.
- التفكير في أشياء غير مألوفة ولم يتطرق لها أح

أنشطة منتمية للطلبة

- تشجيع الطلبة على استخدام الخيال لديهم وإتاحة الفرصة للطلبة لإنتاج أفكار إبداعية (نشاط رقم ٨).
- إتاحة الفرصة للطلبة لإنتاج أفكار أصيلة بهدف حل مشكلات جديدة أو غريبة عليهم وتشجيع الطلبة ليكونوا مبدعين في إنتاجهم للأفكار. (نشاط رقم ٩).
- تشجيع الطلبة على التفكير المرن الذي ينتج للمشكلات الشخصية بدائل من الأفكار في حقول مختلفة وتشجيع الطلبة على ردود الفعل المنطقية عند مواجهة مواقف مزعجة (نشاط رقم ١٠).

المرحلة الخامسة: إيجاد الحل

- دراسة وتقييم (تمحيص) الأفكار لمعرفة أيهما الأكثر ملائمة ليكون حلاً للمشكلة.
- وضع مقاييس ومعايير لمعرفة مدى كفاءة الأفكار.
- اختيار أفضل الأفكار تبعاً للمعايير المستخدمة في المقاييس.

أنشطة منتمية للطلبة

- بناء الفهم لدى الطلبة لمفهوم "معايير" واستخدام مفهوم معيار للحكم على الأشياء وإتاحة الفرصة للطلبة في تطوير المعايير المستخدمة للحكم على الأشياء (نشاط رقم ١١).
- إعطاء الطلبة الخبرة في استخدام معايير التقييم و إعطائهم الخبرة في البحث عن حل المشكلة بكفاءة (نشاط رقم ١٢).

المرحلة السادسة: قبول الحل

- تجهيز خطة عمل لتفعيل الأفكار.
- توضيح ما يجب القيام به وكيفية القيام به.
- عدم إهمال الأمور التي تحتاج إلى تطوير.

أنشطة منتمية للطلبة

- جإيجاد الوعي بأهمية الحاجة إلى التخطيط وترتيب الأولويات وتصنيفها عند تنفيذ فكرة ما وإعطاء الفرصة للطلاب كي ينظر إلى الأمام للإمام بالتفصيلات التي قد تصاحب تطبيق الفكرة (نشاط رقم ١٣).
- أن يصبح الطلبة متبهيين للظروف ولردود الأفعال التي قد تظهر عندما يحاولون تطبيق أي فكرة لعمل ما و رفع دافعيتهم إلى ضرورة استراتيجيات لتتفهي ذ العم ل
- (نشاط رقم ١٤).

وعموماً يمكن تلخيص هذه المراحل فى الخطوات التالية:

- تعريف المشكلة: يعبر الفرد عن الإحساس بالمشكلة لفظاً بشكل واضح.
- التوجه العام ومهارات تحديد المشكلة: يتبنى اتجاهاً منطقياً إيجابياً تجاه مهارات حل المشكلات لمواجهة الضغوط والتحديات للحياة.
- مهارات توليد الأبدال وموازنتها: يولد أبدالاً مختلفة للحل ويوازنها.
- اتخاذ القرار: يتخذ القرارات فى اختيار الأبدال المناسبة وإعطاء التبريرات والمسوغات التى تدعم هذا الاختيار.
- اختيار الإستراتيجية: يخطط لاختيار الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق الأهداف فى حل المشكلات
- تنفيذ الإستراتيجية: يطبق الحل المقترح (القرار) ويجريه على المشكلة.
- التقويم وانتقال أثر التدريب

المراجع

- ١- إبراهيم عبد الرحمن رجب: "التوجيه الإسلامى للخدمة الاجتماعية" بحث قدم فى مؤتمر التوجيه الإسلامى للعلوم، الذى نظمته رابطة الجامعات الإسلامىة وجامعة الأزهر، القاهرة، إبريل ١٩٩٢.
- ٢- أجروس وستانسىو: العلم فى منظوره الجديد [١٩٨٤] ترجمة كمال خلايلى (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٩).
- ٣- عفاف إبراهيم الدباغ: المنظور الإسلامى لممارسة الخدمة الاجتماعىة، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الخدمة الاجتماعىة للبنات بالرياض، المعهد العالمى للفكر الإسلامى ومكتبة المؤيد بالرياض، ١٩٩٤.
- ٤- محمد محروس الشناوى "الأهداف العامة لمساعدة الأفراد على مواجهة مشكلاتهم النفسىة كما تعرضها نظريات الإرشاد والعلاج النفسى الغربىة"، بحث قدم للندوة الأولى للتأصيل الإسلامى للخدمة الاجتماعىة، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، القاهرة، ١٩٩١.
- ٥- عبد العزيز عبد الله مختار: التخطيط للتنمىة، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرىة، ١٩٩٥م

- ٦- احمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م
- ٧- عايش زيتون، أساليب التدريس الجامعي عمان: دار الشروق، ١٩٩٥
- ٨- مادان موهان، رونالدا. هل (محرر)، تفريد التعليم والتعلم فى النظرية والتطبيق ترجمة ابراهيم محمد الشافعى، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٩٧
- ٩- كمال يوسف اسكندر ومحمد ذبيان غزاوى: مقدمة فى تكنولوجيا التعليم، ط ١، الكويت -دار الفلاح، ١٩٩٥
- ١٠- محمد اساعيل عبد المقصود: تدريس الدراسات الاجتماعية، تخطيطه، وتنفيذه وتقييم عائدته التعليمى، الامارات العربية المتحدة، مكتبة الفلاح، ٢٠٠١
- ١١- مجموعة مؤلفين: التدريس الفعال، مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والقيادات، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٥

الفصل الثاني
أصوات الفقراء
أوجاع الهزيمة وصيحات التغيير

تمهيد :

نعيش اليوم في عالم يحظى بثروة غير مسبوقه من نوع يكاد يستحيل تخيله منذ قرن أو قرنين، ويشهد العالم أيضاً تحولات مهمة تتجاوز النطاق الاقتصادي . فقد أسس القرن العشرون نظم حكم ديمقراطية قائمة على المشاركة لتكون نموذجاً للتنظيم السياسي ، وباتت مفاهيم حقوق الإنسان والحرية السياسية جزءاً شبيه أساسياً في الخطاب السائد. ويتمتع الناس الآن بمتوسطات أعمار أطول مما عرف في السابق، كذلك أصبحت الأقاليم المختلفة على نطاق الكوكب أكثر تلاصقاً مما كانت، ولم يقتصر هذا كله على مجال التجارة والاقتصاد والاتصال، بل أيضاً في الأفكار والمثل و السياسة والاجتماع وغيره .

ومع هذا كله نعيش أيضاً في عالم يعاني مظاهر قاسية من الحرمان والقهر وظهرت مشكلات كثيرة جديدة وقديمة على السواء من بينها الفقر المزمن والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الأولية ، وحوث المجاعات وانتشار حالة الجوع على نطاق واسع ، وانتهاك أولويات الحريات السياسية والحريات الأساسية، وإنكار مصالح وفاعلية المرأة على نطاق واسع من العالم وتفاقم الأخطار التي تهدد بيئتنا واستدامة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن أن نشاهد الكثير من مظاهر الحرمان هذه متجسدة بصورة أو بأخرى في البلدان الغنية والفقيرة على السواء وعلى رأسها الحق في التنمية.

و كثيراً ما نخترل قضية التنمية في مسألة واحدة هي التنمية الاقتصادية ، وفي مظهر ومعيار اقتصادي هو الدخل أو إجمالي الناتج القومي ومعدلات الإنفاق من دون كل جوانب الحياة الأخرى النوعية، ومن دون الحرية بمعناها الواسع، أو أدوات وقدرات التنمية من تعليم ورعاية صحية وحق التعبير والحصول على المعلومات وفرص اختيار الحياة الخ. والنتيجة إخفاق يلو إخفاق وعجز عن المنافسة .. المطلوب ليس مجرد زيادة رقمية للإنتاج القومي أو للدخل فحسب . بل بناء أساس مادي علمي وتقني جديد قرين فكر وثقافة جديدين.

ويمثل التغلب على هذه المشكلات محور الدور الذي تمارسه عملية التطور

والتنمية. وأيضاً قوام التنمية إزالة مختلف أنماط افتقاد الحريات التي تحد من خيارات الناس وتقلص فرص ممارسة فعاليتهم. ونؤكد هنا أن إزالة المظاهر الموضوعية لافتقاد الحريات مكون أساسي للتنمية والتطوير. ونرى بوجه عام أن الأهمية الجوهرية للحرية البشرية باعتبارها الهدف الأسمى للتنمية.

أولاً: مفهوم الفقر في المجتمع الإنساني:

إن قضية الفقر هي قضية كل العصور منذ أن وجد التفاوت في قدرات البشر وظروفهم وفي تطلعاتهم وأرزاقهم. ولعل أخطر نتائج الفقر هو أنه يؤدي إلى تآكل الثروة البشرية التي هي بحق أثمن ما في الوجود. ومع وضوح أهمية الثروة البشرية إلا أن اهتمام العالم بالثروة المادية والطبيعية قد جاء أولاً أما الثروة البشرية فقد جاء الاهتمام بها مؤخراً.

ويمثل الفقر عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ورفع معدلات النمو الاقتصادي كما يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني فهو يولد بيئة خصبة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف والتطرف والمعارضة الجامحة التي قد تستهدف الدولة ذاتها في نهاية الأمر. وبالتالي فإن الحد من الفقر يتضمن آليات الوصول والمشاركة على المستويين الجزئي والمؤسسي. فعلى سبيل المثال قد تتوافر الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مجاناً وبكميات ونوعيات مناسبة ولكن أفراداً وجماعات معينة لا يستطيعون الوصول إليها لأنهم أفقر من أن يتحملوا التكاليف المصاحبة للاستفادة من هذه الخدمات.

وقد شهدت مصر خلال العقد الماضي فترة من الركود، كانت لها آثار اجتماعية سلبية على واقع التشغيل ومستوى المعيشة. ومع استمرار فترة الركود، ارتفعت معدلات البطالة السافرة ارتفاعاً سريعاً، وبخاصة فيما بين الشباب، كما انخفضت الأجور الحقيقية في معظم القطاعات الاقتصادية. وظهرت دلالات واضحة على تأثر الشرائح الفقيرة في المجتمع بشكل حاد

ومن ناحية أخرى، يرتفع معدل الأمية نسبياً في مصر، إذ تعتبر مصر من بين

إحدى تسعة بلدان توجد فيها أعلى معدلات للأمية في العالم. ومما لا جدال فيه هو الارتباط القوي والموجب بين الأمية والفقر. وهو ما يضع ضغوطاً ضخمة على موارد الدولة ويعرقل جهود التنمية

هذه الظروف أدت لبروز مشكلة الفقر وضرورة علاجه كمشكلة كبرى ذات أولوية خاصة في التصدي لها. ويجب أن ينصرف طموحنا إلى تخفيض الفقر بجميع صورته وأشكاله: من عدم كفاية الدخل لتلبية الحاجات الأساسية، وعدم إمكانية الحصول على خدمات البنية الأساسية الضرورية، والاستبعاد الاجتماعي والسياسي، مع التأكيد على أن يتزامن ذلك مع الدعوة المستمرة لتحقيق التقدم التكنولوجي والحفاظ على البيئة^(٨).

ومن الملاحظ أن ظاهرة الفقر موجودة في كل دول العالم، ولكن الفقر موزع بطريقة غير متكافئة بين مناطق العالم المختلفة، وكذلك فيما بين المناطق المختلفة داخل الدولة الواحدة. ومن المفترض أن حياة الإنسان تُقاس بالدخل الذي يحصل عليه الفرد، بمعنى أن حياة الرجل الإنجليزي تساوي حياة مائة من الهنود على سبيل المثال.

وحدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. والفقر ليس من مشاكله عدم المساواة، ولا بد من التأكيد على التفرقة بينهما. ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة خلال المجتمع بأسره. علماً بأن تخفيض الفقر في دولة ما وفي لحظة ما يتحدد بمعدل نمو دخل السكان في المتوسط، وبالتغير في توزيع الدخل. فالنمو الضعيف وضعف آليات التوزيع العادل للدخل يؤدي إلى زيادة مستوى الفقر.

أما الفقر فهو عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة وللأسف عدة أوجه تتمثل في: عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي. وهكذا فإن مستوى الفقر هو مستوى الدخل الذي يكون كافياً لضمان مستوى غذائي مناسب للأسرة، بالإضافة

لتغطية متطلباتها الدنيا من المواد غير الغذائية.

ويمكن قياس الفقر عن طريق التعبير عن عدد الفقراء كنسبة من السكان أو عن طريق قياس مستوى المعيشة معبرا عنها بدخل العائلة أو متوسط نفقات الفرد. كذلك فيمكن التفكير في حد الفقر الذي يستند إلى الاستهلاك باعتبار أنه يتألف من عنصرين نفقات تلزم لشراء الحد الأدنى من مستوى التغذية وغيره من الضروريات الأساسية وهذا عنصر واضح المعالم نسبيا.

ونحتاج إلى تعريف مفهوم الفقر بدقة ووضوح حتى يمكن علاج أسبابه علاجا صحيحا وفعالاً. ذلك أنه يجب أن تكون خطط التخفيف من حدة الفقر على دراية بالأسباب والعوامل التي تؤدي لحدوث الفقر، بدلا من الاكتفاء بالعمل على التصدي لوقعه.

وفقر الدخل هو أحد المقاييس المستخدمة في استراتيجيات تخفيف حدة الفقر، ويعرف بخط الفقر القومي. ويسمى هذا التعريف بالتعريف الموضوعي للفقر:

وهو يعين مستوى محدد من الدخل أو الإنفاق أو الأرقام القياسية، ويعتبر هذا المستوى هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء. ويمثل هذا الحد الفاصل، والذي يسمى خط الفقر، الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للأغذية والبنود غير الغذائية للفرد أو الأسرة.

أما الفقر الذاتي فيقيس درجة الفقر من منظور الفقراء أنفسهم، حيث يعرف الفقر من وجهة نظر الفرد ذاته. فإذا شعر بأنه لا يحصل على ما يحتاج إليه، بغض النظر عن طريقة تحديده لاحتياجاته الأساسية، فإنه يوضع ضمن الفقراء. ويمكن أن يطلق على هذا النوع اسم: " التعريف الذاتي للفقر " .

وفقر القدرات أو الفقر البشري " فهو الفقر في القدرات التي تؤدي لتمتع الأشخاص بالتغذية الجيدة والصحة والتعليم والحياة الحرة الكريمة. ويحدث هذا النوع حينما تنعدم أو تضعف القدرات التي تقوم الدولة بتزويدها للمواطنين. وتتمثل أساسا في السلع الاجتماعية العامة، أي الخدمات والتسهيلات الأخرى المقدمة، والتي تقوم

الدولة بواسطتها بتوفير الأصول غير المادية التي تتمثل في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من حقوق المواطنة، وبذلك تعالج عدم التكافؤ وعدالة التوزيع.

وفي مصر، ما زال الفقر الذاتي مرتفعا. ووفقا لإصدار حديث للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بلغ هامش الفرق بين خط الفقر والفقر الذاتي أكثر من ٣٥% في المدن الكبرى بمصر. كما أن فقر القدرات مرتفع أيضا، فوفقا لهذا المقياس يعتبر ٣٤% من المصريين فقراء.

يعتبر الفقر عن القصور المادي والاجتماعي والعاطفي والأنفاق الأقل في التغذية وفي التدفئة والملبس كما هو معتاد عن متوسط الدخل وعدم التامين للمرض، وهبوط المستوي التعليمي وعدم تامين المسكن وعدم توافر معاش طويل الأمد، وقد تعالت الصيحات تنادي بان ثلث سكان العالم يعيشون في مستوي حياة الفقر اقل من الحدود المعيشية الدنيا.

ويعرف الفقر بأنه الوجه القبيح للتخلف، إذ هو جزء لا يتجزأ منه، ويتعبير صارخ عما تعنيه مشكلة التخلف في حقيقتها، فهو يعني العجز عن توفير الحاجات الأساسية بما يتفق مع طبيعة الزمان والمكان وبما يتفق مع حياة كريمة تتطلبها.

ويري آخرون الفقر بأنه الحالة التي يشعر بها الفرد عندما يفتقر إلى المواد اللازمة لمعيشته من غذاء ومشاركة في الأنشطة الاجتماعية في مجتمعه حسب الأعراف والتقاليد السائدة.

وذهب البعض إلى القول بان مفهوم الفقر يتضمن الحرمان وعدم الوفاء بالحاجات الإنسانية أو هو القصور المصاحب لدخل معين عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد، وعلي مستوي العالم يمكن تميز الفقراء بانهم هؤلاء الناس العاجزين عن مقابلة حاجاتهم الأساسية لان دخولهم ضئيلة " عدم وجود غذاء مناسب . سكن مناسب . مياه نظيفة . مأوي " .

كذلك هناك جوانب مرتبطة بالفقر منها الحاجة إلى الرعاية الصحية الأساسية أو الافتقار إلى الحقوق المدنية وصعوبة وصولهم للموارد أو هؤلاء المستبعدين من

ممارسة الأنشطة الاجتماعية.

ويذهب البعض إلى أن الفقر هو " المستوى المعيشي الذي لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو لمجموعة الأفراد، بما يمثله ذلك من تغذية مناسبة، وإمكان الوصول إلى مياه شرب صحية، والحماية من الأمراض والموت والجهل " إلا أن هذا المفهوم يتسم بالنسبية، فهو يختلف من مجتمع لآخر ومن فترة زمنية لأخرى.

في حين يرى فيرون أن " مفهوم الفقر من المفاهيم ذات المضامين المتعددة حيث يوجد الفقر الاقتصادي، والفقر السيكولوجي، وان كان الاقتصاديون يستطيعون تحديد ما هو فقير عما هو فقير بصورة أفضل " إلى جانب ذلك يشير مارك فريد إلى الفقر باعتباره حالة واقعية وليست تصويرية، وانه يمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، اللامساواة في الرفاهية، والهجرة وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية وتدهور البيئة الريفية، أي أن الفقر يعد واقعاً اجتماعياً يتطلب التفسير.

بينما يذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء والذين صدرت عن المجتمع ردود فعل معينة تجاههم أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع كحالة واقعية لها وضع معين، وانه احد ملامح البيئة الاجتماعية.

ثانياً (مشكلة الفقر وأبعادها:

في أحدث تقرير للأمم المتحدة: عشرة ملايين مصري لا يجدون الطعام! و الأمراض القاتلة تفتك بالمصريين ٢٤% يعيشون بدخول لا تتجاوز دولارين ! ٢٣% من أطفال الفقراء تسربوا من التعليم:

جاء تقرير الأمم المتحدة الأخير ليرسم صورة سيئة للأوضاع الاجتماعية في مصر، فقد كشف التقرير أن هناك ١٠.٧ مليون مصري لا يستطيعون الحصول على

احتياجاتهم من الغذاء وأن ٢٤.٨% من المصريين يعيشون بدخل يومي لا يتجاوز دولارين، أما أخطر ما جاء في التقرير هو أن نسبة الفقر قد ارتفعت بنسبة ٧% بعد موجة ارتفاع الأسعار الأخيرة كما أن هناك ٢٣.١٣% من الأطفال الفقراء قد توقفوا عن إتمام تعليمهم في المدارس ولكي تزداد الصورة قتامة يكشف التقرير مدى نقشي وباء الالتهاب الكبدي الوبائي سي إلى حد بلغ في بعض المحافظات نسبة ٥٧%.

هذه الصورة بالغة السواد لم تقلح معها ما أعلنه الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التخطيط الذي كان يشهد إعلان التقرير بأن هناك إجراءات تشرع الحكومة في اتخاذها سواء للإصلاح الاجتماعي أو تنمية القرى وتغذية الأطفال في المدارس وإعادة هيكلة برنامج محو الأمية.

ويعتبر هذا التقرير هو التقرير القطري الثاني الذي تصدره الأمم المتحدة حول التقدم الذي أحرزته مصر نحو تحقيق الأهداف التنموية للألفية وعددها ثمانية أهداف اتفق عليها رؤساء الدول الذين حضروا من مختلف أرجاء العالم والأهداف هي تخفيض نسبة الفقر والجوع إلى النصف وتعميم فرص الحصول على التعليم الأساسي للذكور والإناث وتمكين المرأة وتخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين وتخفيض معدل وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع، ووقف انتشار فيروس الإيدز وغيرها من الأمراض الفتاكة وضمان الاستدامة البيئية وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك حتى عام ٢٠١٥.

ويوضح التقرير أن المستوى الإجمالي للفقر في مصر يبلغ ١٦.٧% وبذلك لا يستطيع ١٠.٧ مليون شخص الحصول على احتياجاتهم الأساسية الغذائية ويحصل ١% من المصريين على أقل من دولار واحد في اليوم بينما يعيش ٢٤.٨% من المصريين بدخل يومي يبلغ دولارين يوميا.

وتوجد أعلى نسبة فقر في مناطق ريف الوجه القبلي بنسبة ٣٤% يتبعها مناطق حضر الوجه القبلي بنسبة ١٩.٣% بينما يوجد أقل نسبة في منطقة المحافظات الحضرية ٥% وتوجه أعلى نسبة فقر في محافظة أسيوط بمقدار ثلاثة أضعاف

المستوى الوطني، وتتبعها محافظتا بني سويف وسوهاج وفي الوجه البحري تعتبر محافظة المنوفية هي المحافظة الوحيدة التي تتجاوز معدلات الفقر فيها المعدل القومي.

ويؤكد التقرير أنه منذ تنفيذ نظام تعويم أسعار الصرف في يناير ٢٠٠٣ ارتفعت الأسعار بشكل سريع وكان لهذه الإجراءات أثرا سلبيا على القوى الشرائية واستهلاك الأسر، وخلال الفترة من يناير ٢٠٠٣ إلى نوفمبر فقد ارتفع خط الفقر بنسبة ٧% مشيرا إلى انخفاض في مستويات المعيشة وزيادة في مستويات الفقر ما لم يزد الدخل بنفس النسبة.

ويوضح التقرير أنه بإمكان مصر أن تحقق الأهداف التنموية في مجال تخفيض الفقر إذا استمرت الاتجاهات السائدة في الأداء الاقتصادي ولكن هناك عدة تحديات منها أنه من أجل تحسين واستدامة النمو الاقتصادي تتأثر احتمالات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل المتوسط بشكل سلبي وذلك بسبب المستوى المرتفع لعدم الاستقرار في المنطق الذي قد يعيق الإيرادات السياحية والاستثمار الأجنبي المباشر وبدء تحول رصيد الحساب الجاري لمصر من الفائض إلى العجز، واستمرار مشكلة السيولة كما أنه يتم تمويل عجز ميزان المدفوعات بشكل رئيسي من قناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج وهي أمور سريعة التأثير بالظروف الخارجية كما أن مستقبل خلق فرص العمل غير واضح على المدى متوسط الأجل.

أما بالنسبة للهدف الخاص بتعميم التعليم الأساسي يوضح التقرير أنه قد ازدادت النفقات العامة الموجهة للتعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي من ٤.٧ مليار جنيه عام ١٩٩١ حتى بلغت ٢٤.٢ مليار جنيه في عام ٢٠٠٣، ولكن على الرغم من حقيقة أن نظام التعليم في مصر قد استفاد من التخفيض الكبير للمواد منذ بداية أواخر التسعينيات، إلا أنه من المطلوب إعادة تخصيص الموارد لتعويض ما لحق بالقطاع من تدهور في المراحل السابقة ولمواجهة الزيادة السكانية.

وقد بلغ معدل الأمية بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٢ . ١٥ سنة

تقريباً ضعفي معدل الأمية بين الذكور (١٥.٥%) وفي المناطق الحضرية يبلغ معدل الأمية بين الذكور مستويات أقل من الإناث ضمن كل شريحة من شرائح الفقر، وفيما يتعلق ببيئة المدرسة فعلى الرغم من حدوث العديد من التحسينات، فإن تحسين المرافق داخل المدارس لا يزال يمثل تحدياً رئيسياً لا تزال العديد من المدارس غير صالحة للاستخدام وبالرغم من أنه قد تم إلغاء نظام الدراسة على ثلاث فترات إلا أنه عدا من المدارس لا يزال يعمل لفترتين وخصوصاً في المستويات الإعدادية والثانوية، كما يمثل ازدحام الفصول مشكلة في بعض المحافظات.

وبالنسبة لعملية التعليم لا يحظى الطلاب المصريون إلا بفرص قليلة نسبياً للمشاركة بشكل فاعل في عملية التعليم وفي الوقت نفسه استخدام ٢٤% فقط من المعلمين وقت الدراسة بفعالية.

وأوضح التقرير أن هناك تفاوتاً في نسب الالتحاق بالمدارس لاسيما في التعليم الأساسي، فقد بلغت نسبة التحاق الأطفال بالمدارس في سن ٦ إلى ١٥ سنة حوالي ٨٤% وتشكل نسبة التحاق الأطفال الفقراء في التعليم الأساسي حوالي ٧٦% فقط مقارنة بنسبة ٨٦% للأطفال الفقراء، وهذا يعني أن حوالي ٢٣% من الأطفال الفقراء قد توقفوا عن إتمام تعليمهم في المدارس، ويكمن انخفاض طلب الفقراء للتعليم لسببين رئيسيين هما انخفاض في جودة التعليم والتكلفة المرتفعة للتعليم، فقد كان الإنفاق العائلي على التعليم يمثل البند الأعلى زيادة من الناحية الفعلية في كل المناطق الحضرية والريفية وبالنسبة للفقراء وغير الفقراء على حد سواء.

فخلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٠ بلغت الزيادة في تكلفة التعليم ٧٠% للتعليم الأساسي و ١٩٦٧% للتعليم الثانوي و ١٨% للتعليم الجامعي وقد مثل الإنفاق على الدروس الخصوصية البند الأكثر تكلفة وأهمية لكل من الفقراء وغير الفقراء.

وبالنسبة لعملية تعزيز المساواة بين الجنسين لا تزال هناك إناث أكثر من الذكور التحاقهن بالتعليم الابتدائي ٩١% أي أقل من الذكور بنسبة ٣%.

أما بالنسبة لانتشار البطالة بين الإناث فقد أكد التقرير أن نسبة البطالة تبلغ حدا مرتفعا بين النساء أكثر مما هي بين الرجال وكان معدل زيادتها أسرع حيث ارتفعت من ١٤.٤% عام ١٩٩٠ إلى ٢٢.٦% عام ٢٠٠١.

وعلى الصعيد السياسي لا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هو أمر يصعب انجازه فلا تزال النساء المصريات يشغلن عددا قليلا من المقاعد في البرلمان حيث يشكلنا ٢.٤% في مجلس الشعب و ٥.٧% في مجلس الشورى وبالرغم من أنهن قليلات العدد إلا أنهن مشاركات فاعلات في المناقشات البرلمانية. وفي إطار الهدف الخاص بخفض معدلات وفيات الأطفال يؤكد التقرير أن أمراض الإسهال لا تزال منتشرة بشكل كبير بين الأطفال دون سن الخامسة، غير أن معدل الوفيات الناجمة عن أمراض الإسهال قد انخفض بسبب جهود البرنامج الوطني الموجه لذلك، إلا أنها لا تزال السبب الثاني لوفيات المواليد إذ شكلت ١٦% من أسباب الوفاة.

وبالرغم من أن مصر قد أحرزت تقدما جيدا في التغطية التلقيحية ضد مرض الحصبة إلا أن البرنامج الموسع للمناعة لا يزال يواجه تحديات رئيسية بسبب النمو السريع في عدد السكان إلى جانب الظروف الصحية المتدنية.

وفي مجال تحسين الصحة الإنجابية توضح البيانات أن ٢٢.٥% فقط من النساء الحوامل قمن بعدد كاف من زيارات عيادات وزارة الصحة وغيرها قبل الولادة.

ووجد أن وفاة الأم عند الولادة كثيرا ما تحدث خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى من الولادة وسببها العناية دون المستوى التي يقدمها الأطباء وعدم توافر الدم لعمليات نقل الدم، وتبلغ حاليا نسبة وفيات الأمهات ٨٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف حالة ولادة.

وبالنسبة لجهود الحكومة لمكافحة فيروس نقص المناعة يؤكد التقرير أن مصر تواجه مشكلة تفشى وباء التهاب الكبد الوبائي من نوع سي وأن نسبة انتشاره غير معروفة بدقة إلا أن وزارة الصحة والسكان تقدر النسبة بحوالي من ٧% إلى ٩% من

السكان يحملون الأجسام المضادة الايجابية لالتهاب الكبد الوبائي وقد أظهرت الدراسات التي أجريت في محافظات الأقصر وقنا والشرقية نسبة انتشار بين ٥٠ % و ٥٧% في عدد من القرى، ومرض التهاب الكبد الوبائي يشترك مع فيروس الإيدز في العديد من طرق الانتقال وأنه لا يوجد له علاج فعال، وأنه يسبب الوفاة نتيجة فشل الكبد أو سرطان الكبد وهو ما يشير إلى مخاطر تقضى مرض فيروس الإيدز بشكل غير مسيطر عليه هو أمر محتمل إذا ما ارتفعت نسبة انتشاره بين السكان.

كما يسبب مرض الشستوسوما وهو مرض منتشر بشكل شائع في مصر بسبب مضاعفات حادة بما في ذلك سرطان المثانة البولية، وتعتبر مصر من البلدان ذات المعدل المنخفض لانتشار فيروس نقص المناعة الإيدز ومنذ تأسيس البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز عام ١٩٨٦ تم تشخيص أقل من ألفى شخص حاملين للفيروس بما في ذلك ٥٧٤ أجنبيا ويقدر برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز وجود ١٢ ألف حالة وعلى الرغم من معدل الانتشار المنخفض فإن مستوى الوعي بالمشكلة لا يزال غير كاف.

وتؤكد الأمم المتحدة أن التحدي الرئيسي لمصر يكمن في مرض التهاب الكبد الوبائي من نوع سي بسبب ارتفاع نسبة انتشاره والتقليل من حجمه الحقيقي وبعيش العديد من الأفراد حاملين فيروس التهاب الكبد بشكل طبيعي دون أن يعانون أية أعراض إلا أنهم قادرون على نقل فيروس المرض وتبلغ نسبة الإصابة به ٣٠% على مستوى المجتمع الأمر الذي يجعل منه مرضا يحتاج إلى إستراتيجية إعلامية للاتصال الجماهيري في محاولة للتغيير السلوكي وبالإضافة إلى ذلك تعتبر تكلفة الفحص للكشف عن الإصابة بمرض التهاب الكبد مرتفعة جدا، الأمر الذي يجعل من إجراء الدراسات المستمرة في المجتمع أمرا مكلفا جدا.

أما بالنسبة للتحدي الخاص بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، فيؤكد التقرير أن إجمالي الديون الخارجية لمصر عام ٢٠٠١ بلغ ٢٨.٦% ومدفوعات الفائدة بلغت ٠.٧٩%.

وبالنسبة للتعاون الدولي فيمكن تصنيف المساعدات التنموية لمصر إلى ٦٧.٧% في شكل منح و ٣١.٨% في شكل قروض امتيازيه و ٠.٥% فقط في شكل تبادلات ديون.

مما يعنى ضرورة أن يتم توجيه المزيد من الموارد لدعم مصر لبناء بنية تحتية فعالة للنقل

ثالثاً (الفقر والتنمية في ظل العولمة:

إن النظام العالمي الجديد الذي جاء ليدعم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واستقر في ظله مبدأ التدخل الإنساني، جاء أيضاً ليشهد اتساع مساحة الفقر في العالم، الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة حول البنود الرئيسية التي تتضمنها أجندة النظام العالمي الجديد، إذ أنه لا يمكن الوفاء في ظل تصاعد موجة الفقر بالحاجات الأساسية لنسبة كبيرة من سكان العالم المعاصر

في هذا الإطار تشير الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة إلى أن عدد الدول الفقيرة تصاعد بشكل مذهل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ففي العام ١٩٧١م كان عدد الدول الفقيرة يبلغ (٢٥) دولة، ارتفع إلى ٤٨ دولة في مطلع التسعينات، ثم تجاوز (٦٣) دولة خلال العام ٢٠٠٠م، وإن نصف سكان العالم الذي يبلغ حالياً نحو (٦) بلايين نسمة (كان هذا العدد ثلاث بلايين فقط العام ١٩٥٠م) يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد للفرد يومياً، بينما يعيش نحو (١.٢) بليون شخص على دولار واحد في اليوم

وتؤكد الإحصاءات الخاصة بالمنظمات الدولية أن مشكلة الفقر بلغت حداً خطيراً خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن هناك حوالي (٨٣٠) مليون شخص على مستوى العالم يشكلون ما نسبته نحو (١٤) في المائة من سكان العالم انحدرت بهم الحال من الفقر إلى حافة الجوع

وبالنظر إلى عجز المجتمع الدولي عن مواجهة هذه الأوضاع المتدهورة عاماً بعد عام، فإنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر خلال

ال ٢٥ عاماً المقبلة إلى نحو (٤) بلايين نسمة

من ناحية أخرى، تؤكد الإحصاءات الخاصة بوكالات الإغاثة الدولية أن هناك حوالي (١٣) طفلاً يموتون كل دقيقة في البلدان النامية بسبب مشكلة الفقر في وقت مازال ملايين الأطفال يعانون الفقر وسوء الرعاية الصحية والتهميش.

والواقع أن الدول المتقدمة ليست أفضل حالاً بشكل مطلق إلا حينما نقارنها بالوضع المتدهور في بلدان العالم الثالث، إذ أن أغنى دولة في العالم، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى التفاوت الشديد في توزيع الدخل بها إلى وقوع حوالي (٢٠) في المائة من سكانها في دائرة الفقر، و(١٣) في المائة من سكانها قبعوا فعلاً تحت خط الفقر، والأكثر من ذلك أن بريطانيا تصنف حالياً في المرتبة العشرين ضمن (٢٣) دولة في سجل الفقر النسبي، إذ يعيش حوالي (٢) في المائة من السكان تحت خط الفقر.

لكن الوضع في روسيا، والتي تصنف ضمن قائمة الدول المتقدمة، أكثر مأساوية، إذ أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تساقط الاقتصاد الروسي، وثمة الآن حوالي (٥٠) مليون روسي من إجمالي (١٤٧) مليوناً هم جملة السكان الذين يعيشون تحت الفقر، الإحصاءات على هذا النحو تثير حال فزع حقيقية، والمشكلة ليست فقط في عجز المجتمع الدولي الآني عن علاج حال الفقر الآخذة في التصاعد بل عجزه عن رسم سياسات مستقبلية قادرة على التعاطي مع هذا التصاعد مما يعني أن هذه الحال سوف تتفاقم بشكل أكبر في المستقبل

والواقع أن حال الفقر إذا كانت تمتد لتشمل الآن دولاً تنتمي إلى العالم الأول من الدول المتقدمة، فإن المشكلة تدق بالنسبة إلى دول العالم النامي، إذ أن فقر دول العالم المتقدم هو فقر نسبي، أما الفقر المستشري في البلدان النامية فهو فقر مطلق تتبدى مؤشراتته في الجوع والمرض والجهل، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حوالي (٣٠) في المائة من سكان الدول النامية أميون

إن نهاية الحرب الباردة تلتها متغيرات جديدة على صعيد العلاقات الدولية عمقت

الفجوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، فقد أدت نهاية عصر القطبية الثنائية إلى حدوث انخفاض حاد في قيمة المساعدات التي كانت تقدم من دول الشمال إلى الدول النامية، والتي كانت تأتي في سياق سياسي إذ كانت الدول النامية محوراً للصراع بين القطبين، ولذلك كانت المساعدات تتدفق إليها بهدف شراء ولائها لأي منهما.

لقد جاء النظام العالمي الجديد ليشهد تصاعد موجة العولمة الاقتصادية التي كانت إرهاباتها بدأت في السبعينات من القرن العشرين، وخلق هذا الوضع نظاماً للتنافس التجاري غير متكافئ بين الدول المتقدمة وبلدان العالم النامي، الأمر الذي عمق من تبعية الأخيرة للأولى، ومن ثم فرص النهوض الصناعي بالدول النامية.

ولأن النظام الاقتصادي الدولي في ظل عالم ما بعد الحرب الباردة دعم سياسة الخصخصة واقتصاد السوق الحرة، فقد وجدت دول العالم النامي نفسها في سباق مع الزمن للتحويل إلى النظام الرأسمالي، وهو ما كان يعني القضاء على القطاع العام الذي قاد عملية التنمية لعقود طويلة، وتشريد الملايين من العمال بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك وفقاً لمتطلبات صندوق النقد والبنك الدوليين.

والواقع أن هذا التوجه الاقتصادي لم يؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع داخل الدول النامية وحدثت حالات عجز هائلة في الموازين التجارية لها، إذ تشير الإحصاءات إلى أن قيمة الديون الخارجية للدول النامية تصاعدت من (٧٥٠) بليون دولار العام ١٩٨٢م إلى حوالي (١٣٠٠) بليون دولار العام ١٩٩٨م، ومن المتوقع أن يصل الحجم الإجمالي لمديونية الدول النامية خلال العام ٢٠٠٢م إلى نحو (١٥٠٠) بليون دولار.

وإذا كان النظام العالمي الجديد يزيد في تهميش وإفقار الدول النامية فإن في طبيعة تكوين هذه الدول نفسها ما يساعد على تفاقم الأوضاع بشكل أكبر، فمعظم الدول النامية حديثة الاستقلال ولم تستطيع حتى الآن بناء المفهوم العصري للدولة. فهذه الدول فشلت في حل أزمات التنمية السياسية التي تواجه الدول حديثة العهد بالاستقلال، بل أن هذه الأزمات تضاعفت وأصبحت أزمات مركبة بفعل التوجيهات

غير الديمقراطية التي اتبعتها الغالبية من هذه الدول.

إضافة إلى ذلك فإن انتقال هذه الدول إلى عالم الخصخصة والرأسمالية تم بطريقة غير منضبطة، بل وعشوائية في كثير من الأحيان، الأمر الذي أدى في الحقيقة إلى تحول معظم هذه الدول من عصر ملكية الدولة إلى احتكار الأفراد والشركات الكبرى، وفي بعض الأحيان إلى الشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات.

ويرى خبراء أن الغالبية الكاسحة من دول العالم الثالث مازالت تحكم بنظم تسلطية، أو بديمقراطية شكلية، حيث ينخر الفساد في النظم السياسية بما يعكس آثاره السلبية على إمكانات التوظيف الصحيح للموارد المتاحة، وثمة تحالف مكتوب بين السلطة والمال يعرقل جهود التنمية في المجالات المختلفة.

ويشير الخبراء إلى أن غياب الديمقراطية يعد سبباً جوهرياً، وإن كان غير مباشر، لتفشي حال الفقر في دول العالم الثالث، وفي هذا الإطار لابد من تأكيد حقيقة الارتباط الجوهري بين الديمقراطية والتنمية، وإذا كانت هناك حالات شهدت حدوث تنمية في ظل نظم حكم تسلطية، فإن هذه الحالات تظل محدودة (دول جنوب شرق آسيا)، ثم أن هذه الحالات تعثرت لاحقاً، واضطرت هذه الدول هذه الدول السعي قدماً على طريق التحول الديمقراطي بعد أن أدركت حقيقة الارتباط المطلوب بين الديمقراطية وحدث التنمية.

وبما أن العالم العربي جزء من العالم الثالث، فقد كان من الطبيعي أن يعاني ما يعانيه هذا الأخير، وفي القلب منه مشكلة الفقر، إذ يبلغ عدد من يعيشون تحت خط الفقر في العالم العربي ما نسبته من (٣٤) إلى (٣٨) في المائة من إجمالي السكان الذين وصل عددهم العام الماضي إلى (٢٤٨) مليون نسمة، أي أن أكثر من ثلث العرب يعيشون تحت خط الفقر.

لكن هذه المشكلة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى، فقد تراجع ترتيب مصر - أكبر دولة عربية من حيث تعداد السكان - في دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة من

المرتبة (١٠٩) العام ١٩٩٥م إلى المرتبة (١٢٠) العام ١٩٩٩م من بين (١٧٥) دولة، وتسبقها في الترتيب عربياً دول الخليج وسورية ولبنان، ويقع تحت خط الفقر (٤٨) في المائة من إجمالي السكان في مصر

وفي اليمن فإن الأوضاع أكثر سوءاً، حيث أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت الدولة في تنفيذه العام ١٩٩٥م في تعميق الفقر على رغم تطبيق برامج لمحاربته، ومازال اليمن يصنف ضمن (٤٠) دولة هي الأقل دخلاً في العالم، ويصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى (380) دولاراً فقط سنوياً.

وتشير الإحصاءات إلى أن (٤٠) في المائة من سكان الجزائر يعيشون تحت خط الفقر، والمشكلة في السودان ودول القرن الإفريقي لا تقل خطورة بل أن الفقر بدأ يعرف طريقه إلى دول الخليج العربي وهي التي تتمتع بمستوى دخل مرتفع بفعل الثروات النفطية، ففي الكويت وعلى رغم أن دخل المواطن من الأعلى في العالم، إذ تقدر حصته بحوالي ١٧ ألفاً و ٤٠٠ دولار سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هناك نحو مأتي أسرة كويتية تطلب مساعدات يومية من "صندوق الزكاة" الكويتي الذي يصرف حوالي (٢٥٠٠) مساعدة شهرية للمحتاجين

تبدو معاناة العالم الثالث من مشكلة الفقر على هذا النحو جد خطيرة، وهو ما يفرض على المجتمع الدولي التخطيط السليم والعاجل لمواجهتها، وذلك لاعتبارات عدة: فمن ناحية نجد أن الدول المتقدمة التي تمثل الآن عالم الشمال عليها التزام تاريخي تجاه دول الجنوب، فالأخيرة خضعت لعقود طويلة لنير استعمار الأولى وإبان فترة الاحتلال تم استنزاف هائل للموارد الطبيعية في الدول النامية لمصلحة الدول المتقدمة، وحينما حصلت دول العالم الثالث على استقلالها وجدت نفسها ذات بني مهترئة وفي وضع تبعية للدول المتقدمة يحول دون إمكان حدوث التنمية المستقلة.

ومن ناحية ثانية وبالأخذ في الاعتبار أن العالم في ظل النظام الدولي الجديد صار وبحق كأنه قرية صغيرة، فإن الدول المتقدمة من مصلحتها أن تعمل على تنمية دول العالم الثالث حتى لا تتحول خطراً عليها، بيد أن الأكثر أهمية لعلاج المشكلة

الخانقة يتمثل في ضرورة أن تنهض الدول النامية بنفسها من خلال تهيئة المناخ لإحداث تنمية حقيقية، وهذا يفرض عليها أولاً ضرورة انفتاح نظمها السياسية.

رابعاً (خط الفقر دولياً ومحلياً:

إذا ما نظرنا إلى حالة الفقر على مستوي العالم فسوف نكتشف عدداً من الحقائق التي حصرها "Anup shap" في الآتي:

يعيش نصف سكان العالم . ثلاثة مليار نسمة تقريباً . على دخل اقل من دولارين يومياً .

النتائج الإجمالي لأفقر ٤٨ دولة أو بمعنى آخر ربع بلدان العالم يقل عن الثروة التي جمعها اغني ثلاث أشخاص في العالم.

دخل مليار شخص إلى القرن الحادي والعشرين غير قادرين على القراءة أو التوقيع بأسمائهم .

اقل من ١% مما يصرف في العالم سنويا على شراء الأسلحة كان كافيا لوضع كل الأطفال في مدارس في عام ٢٠٠٠ ولكن لم يحدث.

تتسع الفجوة بين الغني والفقير في الدولة الأغنى عن أي دولة صناعية أخرى.

مجموع ثروات اغني ٢٠٠ شخص في العالم بلغت تريليون دولار عام ١٩٩٩ ومجموع الدخل المشتركة لنحو ٥٨٢ مليون شخص في الـ ٤٣ دولة الأقل تطوراً بلغ ١٤٦ مليار دولار .

يعيش اليوم ١.٣ مليار شخص على اقل من دولار في اليوم، ويعيش ٣ مليارات تحت مستوي دولارين في اليوم، و ١.٣ مليار شخص لا يصل إليهم الماء النظيف، و ٣ مليارات لاتصل إليهم خدمات المجاري، وملياران لاتصل إليهم الكهرباء .

وبالنسبة للمجتمعات النامية نجد أن ثلث السكان (١.٣ مليار نسمة، في حالة من الفقر حيث نجد أن نحو ٨٠٠ مليون شخص لا يحصلون على الطعام الذي يكفيهم بينما نجد أن ٥٠٠ مليون يعانون بصورة مزمنة من سوء التغذية، وأن ١٧ مليوناً يموتون كل عام من أمراض لا شفاء منها^(١٨) .

خامساً (الفقر في المجتمع المصري:

انخفضت نسبة الفقراء في مصر خلال الفترة من ١٩٩٥/١٩٩٦ حتى ٢٠٠٠/١٩٩٩ بمقدار ٢.٧% نقطة مئوية، بالنسبة لخط الفقر الوطني. بل إن الانخفاض كان - في الواقع - أكثر حدة عندما استخدمنا خط المقارنة الدولي ٢ دولار/يوم، حيث وصل المؤشر من ٣٥.٩% إلى ٢٤.٤% من عدد السكان.

إن التفاوت في الدخل في مصر عموماً قد زاد زيادة طفيفة، ولكنه لا يزال مماثلاً لنظيره في الدول الأخرى المتوسطة الدخل. فمتوسط إنفاق الفرد من أدنى ٢٠% من توزيع الإنفاق قد زاد بمعدل سنوي أقل من المتوسط العام، مما يشير إلى أن النمو في مصر خلال هذه الفترة لم يكن في صالح الفقراء - حيث استفاد غير الفقراء من النمو الاقتصادي أكثر من الفقراء. إلا أن منطقة الدلتا كانت هي المنطقة الوحيدة التي كان النمو فيها لصالح الفقراء، سواء في الريف أو في المدن.

شهد مستوى الفقر لدى الأسر التي يعولها الرجل انخفاضاً على المستوى القومي وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠/١٩٩٩، حيث انخفض معدل الفقر من ٢٠% في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى حوالي ١٧% عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ وانخفضت مؤشرات فجوة وشدة الفقر في الفترة ما بين عام ١٩٩٥/٩٦ إلى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩. ويظهر التغيير في معدل الفقر الإقليمي للأسر التي يعولها رجل انخفاضاً في العاصمة والوجه البحري، بينما يزداد معدل الفقر بشدة في الوجه القبلي.

وقد تأثرت الأسر التي تعولها المرأة بشكل مختلف فقد ازداد معدل الفقر قليلاً في الفترة ما بين عام ١٩٩٥/١٩٩٦ و ٢٠٠٠/١٩٩٩، إلا أن مقدار التغيير في مستويات الفقر لم يكن مؤثراً. وقد لوحظ ارتفاع كبير في معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة في الوجه القبلي. أما بالنسبة للمنطقتين الأخرتين -وبالتحديد حضر الوجه البحري وريف الوجه القبلي- فقد سجلتا زيادة طفيفة في معدلات الفقر بين الأسر التي تعولها امرأة.

من المعروف أن مقاييس الفقر تتأثر بعاملين هما قيمة الناتج المحلي للفرد و

توزيع الناتج المحلي بين أفراد المجتمع و باستخدام نسبة الفقراء الفعلية لعام ٢٠٠٠/١٩٩٩ و مرونات التغيير في مقاييس الفقر نتيجة للتغير في الناتج المحلي للفرد و في عدالة التوزيع لهذا الناتج و بافتراض سيناريوهات مختلفة أمكن تقدير مقاييس الفقر لعام ٢٠١٥. فعند تطبيق السيناريو الأكثر احتمالاً و هو أن يتحقق معدل نمو بمقدار ١.٥% للناتج المحلي الإجمالي للفرد في السنة و أن يزيد عدم عدالة التوزيع بمقدار ١% سنوياً، فإن نسبة الفقراء ستصل عام ٢٠١٥ إلى ١٠.٨% كما ستتعهد الفجوة بين الإناث و الذكور. إلا أن الفجوة بين الوجه البحري و الوجه القبلي ستظل كما هي مما يشير إلى ضرورة تحقيق معدلات النمو للناتج المحلي في الوجه القبلي أكبر من المستوى السائد في الوطن ككل حتى تضيق الفجوة بين الوجه البحري و الوجه القبلي

سادساً (طبيعة الفقر في المجتمع المصري:

إن نسبة الفقر في مصر نسبة لا يستهان بها. وفيما أظهرته بعض الدراسات أن مستوى المعيشة في الحضر أعلى عنها في الريف، كما أن الفقر أقل انتشاراً في الحضر، ومع ذلك فإن شدة الفقر والتفاوت في توزيع الدخل أعلى في الحضر عنها في الريف. ويتركز الفقر في الوجه القبلي عنه في محافظات الوجه البحري. وينفق محدودي الدخل نسبة أكبر من دخلهم تتراوح بين ٥٧% و ٦٤% على الغذاء، مما يشير إلى أن وطأة إجراءات الإصلاح الاقتصادي تقع بدرجة أكبر عليهم، نظراً لارتفاع أسعار الغذاء خلال عامي ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١ بمعدل أعلى من معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك. وقد حدث تحسن كبير في مستويات الدخل فيما بين ١٩٧٥/٧٤ و ١٩٨١ و ١٩٨٢، إلا أن مستوى المعيشة هبط بعض الشيء في ١٩٩١/٩٠ بالمقارنة بعام ١٩٨٢/٨١، كما أن التفاوت في توزيع الدخل انخفض في الفترة الأولى ولكنه اتجه إلى التزايد بعد ذلك، ولكن بدرجة أقل عما كان عليه ١٩٧٥/٧٤.

في أعقاب الأزمة الاقتصادية في الثمانينات، صممت مصر مع صندوق النقد

الدولي برنامجا للإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي للقضاء على الاختلالات الاقتصادية وإعادة التوازنات الاقتصادية الأساسية (مثل توازن ميزان المدفوعات - توازن موازنة الدولة - تخفيض معدل التضخم) باعتبارها شروط ضرورية لإخراج الاقتصاد المصري من عثرته ووضعها في المسار الصحيح. وقد تم تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق زيادة كبيرة في الضرائب والرسوم وكذلك بتخفيض بعض بنود الإنفاق والدعم. ويتوقف الأثر السلبي هنا على بعض فئات المجتمع في حجم نصيبهم النسبي في حالة استمرار أنماط التمويل السابقة. ويعترض بعض الاقتصاديين على استخدام الضرائب غير المباشرة لما في ذلك من عبء على الطبقات محدودة الدخل ونظرا لما تتسم به هذه الضرائب بخاصية التراجعية، حيث تتحمل الطبقات الفقيرة في النهاية العبء الأكبر من تلك الضرائب.

وقد تزايد الفقر في مصر بصورة ملحوظة، سواء إذا ما قيس بعدد الأسر التي تعيش عند مستوى الفقر أو أقل منه. وفي حين أن أقل من ٨% من السكان يعتبرون فقراء فقرا مدقعا (يعيشون على أقل من ١ دولار يوميا)، فقد أوضحت مسح الاستهلاك في أوائل وحتى منتصف التسعينات ارتفاع معدل الفقر الكلي، مع عدم قدرة ٤٤% من السكان على الإنفاق بشكل كافٍ للحصول على الحد الأدنى من الغذاء المناسب. كما أدى انخفاض متوسط الدخل إلى انخفاض الإنفاق العائلي على الطعام.

ويمكن قياس أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي بشكل جيد من خلال معيار تكلفة المعيشة. فقد زادت تكلفة المعيشة بسبب السياسة الرئيسية التي تم إتباعها، مثل إلغاء الدعم، وتخفيض قيمة الجنيه، والزيادة في أسعار الطاقة والنقل والسلع التي كان ينتجها القطاع العام... الخ، وزيادة الضرائب غير المباشرة وتوسيع قاعدتها. وأصبح الدعم قاصرا على السلع أو الخدمات الاستهلاكية الأساسية، مثل المواد الغذائية الأساسية والنقل. وأدى تخفيض فاتورة الدعم للإضرار بالفقراء بشكل كبير، طالما أن جزءا كبيرا من ميزانية الأسرة الفقيرة يتم إنفاقها على البنود الغذائية

الأساسية المدعمة. كما أدى تخفيض قيمة الجنيه إلى زيادة أسعار الطاقة. وهذا أدى لحدوث زيادة في سعر السلع المستوردة، بما في ذلك البنود الغذائية الأساسية مثل القمح والدقيق، بالإضافة إلى أسعار السلع الرأسمالية والوسيلة المستوردة. وأدى ذلك بالمقابل لزيادة تكاليف الإنتاج للسلع التي يتم إنتاجها محليا والمستوى العام للأسعار، ومن ثم تكلفة المعيشة.

كما يمكن قياس أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي ثانيا من خلال ملاحظة الانخفاض في الدخل الحقيقية الناتجة عن زيادات الأسعار. ويحصل العمال الفقراء - الذين في الغالب هم أميون أو حاصلون على مستويات متدنية من التعليم - على دخول منخفضة ويكونون أكثر تضررا بزيادات الأسعار. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدت السياسات المالية والنقدية المتشددة والتخفيض في الإنفاق الحكومي - التي نتجت عن إتباع العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي - إلى التأثير سلبيا على توفير فرص التوظيف. وطالما أن الفقراء هم الأقل من حيث التعليم، وليس لديهم اتصالات اجتماعية مؤثرة، فقد تكون فرص حصولهم على وظائف معدومة نسبيا حينما يتجه سوق العمل للانكماش.

والمعيار الثالث لقياس أثر الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي على الفقراء هو من خلال الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة عند مستوى منخفض للأسعار. وبالرغم من الزيادة في الاستثمار الحقيقي في التعليم والصحة، فقد ظلت خدماتها أقل من المستوى المتحقق في أواخر الثمانينات. ومع الزيادة في عدد الطلاب والسكان، كانت النتيجة هي تدهور الاستثمار الحقيقي بالنسبة لكل طالب وبالنسبة لكل فرد التعليم والصحة على الترتيب. وتبعاً لذلك، وبالرغم من أن الطلاب في جميع المستويات الآن يدفعون رسوما منخفضة، لا يمكن توقع أي تحسن في نوعية التعليم الذي يتم توفيره، كما لا يمكن توقع توفير خدمات صحية ذات جودة كافية ومعقولة عند الأسعار المدعمة.

وعلى ذلك فإن تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكليف الهيكلي كان له آثار

سلبية على الفقراء، وهي المسألة التي اعترف بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين. وقد أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية للتخفيف من الصعوبات التي تواجه الفقراء، ولكن أدت محدودية موارد الصندوق لجعل الأمر غير مجدياً.

بالرغم من التحسن الذي طرأ على المؤشرات النقدية والمالية، إلا أن تحسن هذه المؤشرات لم يواكبها تحسن في المؤشرات الحقيقية للاقتصاد المصري، بل رافق ذلك ضغط النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية، الأمر الذي أدى لتردي الكثير من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل. وما زال الفقراء يعانون من الأمية والمرض وعدم توافر المسكن الصحي وسوء التغذية، ورافق ذلك تعدد الجرائم والهجرة من المناطق الريفية سعياً للعمل بالقطاع الهامشي بالمدن، ما أدى لبروز ظاهرة المناطق العشوائية. وقد تراجعت مكانة مصر في إطار دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحل المرتبة ١١٤ من بين ١٦٠ دولة، بمعنى أنها أصبحت تقع ضمن شريحة البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة جداً. رغم أهمية رأس المال البشري باعتباره أحد المفاتيح الأساسية للحد من الفقر بالإضافة إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً (مؤشرات الفقر في المجتمع المصري:

في عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ بلغ معدل الفقر في مصر ١٦.٧%، أي حوالي ١٠.٧ مليون فرد لا يحصلون على احتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية. ويرتبط موقع سكن الأسرة ارتباطاً مباشراً بمعدلات الفقر إذ أن التباين في مستويات التعليم وتوفر الوظائف والخدمات العامة والطرق والأسواق، والتباين في جودة الأراضي الزراعية، وأنماط الزراعة وملكية الأراضي الزراعية بين المناطق المختلفة تؤدي إلى اختلاف مستويات الرفاهة بينها، بالإضافة إلى عدم المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية داخل كل إقليم، كلها عوامل من شأنها التأثير على مستويات الفقر. وبناء عليه، يعد ريف الوجه القبلي هو الأكثر فقراً. حيث ترتفع نسبة السكان في ريف صعيد مصر غير القادرين على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية - كما يحددها خبراء

التغذية والفقير - إلى أعلى معدلاتها (٣٤.١%).

وقد وجد أن نسبة الفقراء بين الأسر التي تعولها إناث في منطقة المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري ومحافظات الحدود أعلى من نسبة الفقراء السائدة بين الأسر التي يعولها ذكور وبالعكس في الوجه القبلي وريف الوجه البحري. وعلى الرغم من ذلك فإن مقياس فجوة الفقر (وهي التي تقيس الفرق بين إنفاق الفقراء وخط الفقر) هي دائما الأعلى بين الأسر التي تعولها إناث مقارنة بالأسر التي يعولها ذكور وذلك في جميع المناطق، مما يدل على أن الأسر الفقيرة التي تعولها إناث تعاني بدرجة أشد من الأسر التي يعولها ذكور. ولكن على المستوى الإجمالي، سجلت معدلات الفقر ١٦.٩٨% في الأسر التي يعولها رجل و ١٤.٦٣% بالنسبة للأسر التي تعولها امرأة. وعلى الرغم من أن مخاطر الفقر بالنسبة لكل من الرجل والمرأة تبدو متقاربة، إلا أن النتائج- كما سيتضح في الجزء التالي- أن المرأة بشكل عام والأسر التي تعولها امرأة بشكل خاص تعاني أكثر وهو ما يظهر في أكثر من مؤشر، فأطفال مثل هذه الأسر عادة ما يتركون التعليم ويتجهون للعمل كما أن أسرهن أكثر تأثرا بارتفاع الأسعار وانخفاض الدعم والقيمة الحقيقية للإعانات والتحويلات.

هذا وجدير بالذكر أن أحد الأبحاث عن رأس المال الاجتماعي لعام ٢٠٠٢ يشير إلى أن نسبة الفقراء ارتفعت إلى ٢٠.٤%، أي حوالي ١٣.٧ مليون لا يمكنهم الحصول على احتياجاتهم الأساسية ونسبة الفقراء للأسر التي تعولها إناث والأسر التي يعولها ذكور تكاد تكون متساوية إلا أن ٤٢% من بين الأسر التي تعولها إناث أفادوا بعدم قدرتهم على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية في مقابل ٣١% من الأسر التي يعولها ذكور. ويعكس التباين في معدلات الفقر الذاتي (الذي يعكس تقدير الأفراد أنفسهم لمدى قدرتهم على الحصول على احتياجاتهم الأساسية) بين الأسر التي تعولها النساء وتلك التي يعولها الرجال اختلاف رغباتهم و طموحاتهم و كذلك إحساسهم بالضعف.

وعند المقارنة بتقديرات عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ فإن معدلات الفقر المطلق التي نتجت عن دراسة الفقر الذاتي عام ٢٠٠٢ مثلت زيادة قدرها ٣.٧% بالنسبة لخط الفقر الأدنى على مدار ثلاث سنوات، ونلاحظ أن تزايد معدلات الفقر كانت متوقعة

في ضوء تدني معدلات الأداء في الاقتصاد المصري منذ عام ٢٠٠٠. ثامناً (ملامح الفقر في المجتمع المصري:

لا تتوقف المظاهر الأساسية للفقر على انخفاض الدخل ولكنها تشمل أيضاً انخفاض مستوى التعليم، ارتفاع نسبة من هم خارج قوة العمل، العمل في المهن الهامشية وارتفاع عمالة الأطفال ونسبة الإعاقة. وينطبق ذلك على الذكور والإناث على السواء ولكن وضع الإناث الفقيرات أكثر سوءاً من فقراء الذكور. ويشترك معظم الفقراء في العديد من الخصائص المتعلقة بحالة العمل ولكن قد تختلف هذه الخصائص وفقاً للنوع.

١- تكوين الأسرة هو أحد أهم العوامل المرتبطة بالفقر، في ضوء تأثير عدد من يحققون الدخل مقارنة بالتابعين لهم على احتياجات الأسرة الاستهلاكية وقدرتها على الوفاء بهذه الاحتياجات. فالأسر ذات الأطفال أكثر معاناة عن تلك التي ليس لديها أطفال، وكلما ازداد عدد الأطفال ازدادت معاناة الأسرة.

٢- كان معدل الفقر في الأسر التي تعولها أرامل يزيد عن أربعة أضعاف المتوسط العام في المناطق الحضرية، وأكثر من الضعف في المناطق الريفية. بل إن الأسر التي تعولها أرامل لديهن من طفل إلى ثلاثة أطفال، كانت نسبتها مفرطة بين الفقراء.

٣- بالجمع ما بين نوع رب الأسرة والحالة الزوجية وعدد الأطفال يظهر أن معدلات الفقر تزداد في الأسر التي تعولها الأرامل من النساء وفي حالة زيادة عدد الأطفال عن ثلاثة. وهذا المعيار هو مقياس مفيد عند استهداف الفقراء.

٤- كان المستوى التعليمي هو العامل الأكبر أثراً على حالة الفقر - فأكثر من ٤٥% من الأفراد الفقراء كانوا أميين. كذلك، كانت معدلات الفقر بين الأميين في الحضر حوالي ضعف المعدلات في المتوسط العام. وكانت

فروق نسبة الفقراء واسعة تبعاً لمستواهم التعليمي. ففي المناطق الحضرية، تراوحت نسبة الفقر ما بين ١٦% للأمية و ٠.٤% فقط بين خريجي الجامعات، بينما كانت النسب المقابلة في المناطق الريفية ٢٦% و ٦% على التوالي. كما كانت الأسر التي يعولها أمي تمثل ٣٣% من إجمالي السكان، ولكنها تمثل ٦١% من إجمالي الأسر الفقيرة.

٥- هناك فجوة بين الجنسين في التعليم، ولكن هذه ظاهرة ريفية أساساً. إن نسبة الأمية بين الأطفال من سن ١٢-١٥ سنة بالنسبة للإناث تبلغ حوالي ضعف نسبة الأمية بين الذكور (١٥.٥%، ٨%) سواء كان الأطفال من الفقراء أم لا. أما في المناطق الحضرية، فإن نسبة الأمية بين الذكور أفضل قليلاً من النسبة بين الإناث، داخل كل فئة من الفئات الفقيرة. ويمكن إرجاع معدلات الأمية العالية في صفوف الفتيات في المناطق الريفية إلى السلوكيات الثقافية أو إلى عدم توفر المدارس في المناطق المجاورة.

٦- إن عمالة الأطفال (ومن ثم الانقطاع عن التعليم) كانت أكثر شيوعاً بين الأسر الفقيرة. إن ٣.٣% من جميع أطفال مصر (فيما بين ٦ سنوات - ١٥ سنة) لم يذهبوا إلى المدرسة، بسبب العمل. وكان عدد الأطفال العاملين في الأسر التي تعولها امرأة ضعف أمثالهم في الأسر التي يعولها رجل في المناطق الحضرية، و ١.٣ مرة في المناطق الريفية. والأطفال في الأسر الفقيرة أكثر عرضة للعمل حيث أن ٦% من الأطفال في الأسر الفقيرة مضطرون إلى العمل، بالمقارنة ب ٢.٥% من أطفال الأسر غير الفقيرة. وبالنسبة لعمالة الأطفال، وجدنا اختلافات جوهرية بين الأقاليم، حيث كانت نسبة الأطفال العاملين تتراوح ما بين ١.٨% لمناطق المدن الكبرى الأغنى، و ٤.٧% للمناطق الريفية في الصعيد.

٧- يؤدي الفقر إلى انتقال التعليم المنخفض بين الأجيال. من المرجح أن يكون حظ أعضاء الأسرة من التعليم ضعيفاً في الأسر التي يكون رب الأسرة فيها

أقل حظا من التعليم. وكانت نسبة الأفراد الأميين في الأسر التي يكون رب الأسرة فيها أميا ٧٨% في الأسر الفقيرة و ٦٩% في الأسر غير الفقيرة. وعلى النقيض من ذلك، كانت نسبة الحاصلين على تعليم جامعي في الأسر الفقيرة ٢٤%، لأن رب الأسرة حائز على درجة جامعية، و ٧٢% في الأسر غير الفقيرة.

٨- إن نسبة المتعطلين بين الفقراء تعد نسبة ضئيلة للغاية مما يدل على أن الفقراء لا يستطيعون أن يبقوا متعطلين و يضطرون إلى قبول ما يعرض عليهم من فرص للعمل حتى لو كانت بمعدل أجر منخفض أو بشروط مجحفة، ويدل ذلك على أن مشكلة الفقراء هي العمل بشروط صعبة وليس التعطل. وأن أعلى نسبة من الفقراء توجد بين العائلات الزراعية أو الصناعات أو من بين ذوات المهن غير المصنفة. و كما سبق القول فإن معظم هذه الأعمال هي أعمال هامشية لا تتطلب أى نوع من المهارة أو الخبرة.

٩- وبالرغم من أن الأجور هي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للفقراء، حيث تصل هذه النسبة إلى ٤٢.٩% من إجمالي الدخل، إلا أن الأجور تمثل ٤٤% من دخل الأسر الفقيرة التي يعولها رجل ولكنها تصل إلى نسبة ٣٢% فقط بالنسبة للأسرة التي تعولها امرأة. وعلى نفس القدر من الأهمية تأتي المعاشات والتحويلات بالنسبة للأسرة التي تعولها امرأة سواء كانت فقيرة أم لا، حيث تصل ما تمثله المعاشات والتحويلات من إجمالي دخل الأسر الفقيرة التي تعولها امرأة إلى ٣٦% في الحضر و ٣٣% في الريف، مما يدل على هشاشة وضع المرأة إذ أن أسرتها أكثر تأثرا بارتفاع الأسعار وانخفاض الدعم والقيمة الحقيقية للإعانات والتحويلات.

١٠- أدت الإعانات النقدية الموجهة من الحكومة إلى الفقراء إلى خروج أكثر من ٣٥٠ ألف نسمة من عداد الفقراء في ١٩٩٩/٢٠٠٠. أضف إلى ذلك أن

دعم رغيف الخبز البلدي هو أكثر أنواع الدعم السلعي فعالية، مما ساعد على إخراج ٧٣٠ ألف نسمة من دائرة الفقر. ولكن هذا النوع من الدعم غير كافٍ كأداة لتخفيف حدة الفقر، لأنه يقدم إلى جميع المصريين بغض النظر عن حالة الفقر. ومن الناحية الأخرى، فإن دعم زيت الطعام، هو أقل الآليات فعالية، حيث لم ينتشل من الفقر إلا ما يقرب من ١٧٠ ألف نسمة فقط.

١١- برنامج الإعانات النقدية أفضل من الدعم الغذائي من حيث فعالية التكاليف كطريقة لتخفيف حدة الفقر، ولكنه يتعرض لمعوقات تتمثل في تواضع مستويات التمويل العامة والفردية، والقصور في استهداف مكافحة الفقر. وتركيز الاهتمام على الإعانات القائمة يمكن أن يكون له مردود كبير جدا. وفي الحالة المثالية - إذا كان هناك الاهتمام والتركيز التام على الهدف - فإن أثر الموارد الموجودة على تخفيف حدة الفقر، سوف يفوق أثر زيادة معدل النمو السنوي للناتج ب٣%. وفي حالة عدم التركيز التام على الهدف، فإن خططا مختلفة من الاستهداف يمكن أن تحسن شبكة الأمان تحسينا ملحوظا، بما في ذلك الاستهداف الإقليمي والاستهداف الفئوي في حالة الأسر التي لم ينل عائلها حظا من التعليم الأساسي، أو الأسر التي تعولها إناث.

إن هذه المعطيات تؤكد أهمية التعليم و التشغيل في رفع قدرات الإناث الفقيرات وفي إدماجهن الاجتماعي كما تبرز قيمة التغطية الاجتماعية لدى الإناث كأداة وقائية ضد الفقر من ناحية، وتؤكد المردود الإيجابي لتحسن ظروف العيش ولتنظيم العائلي على أوضاع الفقراء وخاصة الإناث من ناحية أخرى.

الفصل الرابع

الفقر في مصر ..

أساليب الاستهداف واستراتيجيات المواجهة

تمهيد:^١

يشكل الاهتمام بالفقر همًا مشتركًا على مر العصور على اختلاف الديانات والثقافات، وفي كل الدول مهما كانت نظمها الاقتصادية والسياسية، ومهما تباينت مستوياتها من التنمية، ولكن انتشار الفقر وشدته يختلفان اختلافًا كبيرًا بين دولة وأخرى، وهذه الفروق تعتمد أساسًا على قدرة أو ضعف المؤسسات التي تتصدى للاحتياجات الإنسانية، مثل الأسرة والعائلة والاقتصاد والحكومة والأنشطة الخيرية والتعليم والرعاية الصحية، ولكي نزداد فهما لهذه المشكلة المعقدة، لا بد أن نضعها في سياق عريض من القيم والمعايير، والأطر التنظيمية لهذه المؤسسات، فهذه القوى توسع الفرص أو تقيدها، وتحدد توزيع الموارد والسلطة⁽ⁱ⁾

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الأهداف المرتبطة بالحد من الفقر، وتمكين المجتمعات الفقيرة والتنمية القائمة على المشاركة تشكل الاهتمام الرئيس في مجال التنمية الدولية⁽ⁱⁱ⁾، وهذا ما دفع البنك الدولي لإجراء تقرير "مكافحة الفقر" من خلال دراسة ضخمة سلطت الضوء على وجهات نظر الخبراء وتطلعات أكثر من ٦٠٠٠٠ فقير من الرجال والنساء في ٦٠ بلدًا، ونُشرت هذه الدراسة في ثلاث مجلدات باسم "أصوات الفقراء"، وعبر الفقراء من خلال هذه الدراسة عن أبعاد عدة من الحرمان وعدم المساواة، إضافة إلى القدرات التي يحتاجون إليها لزيادة حريتهم في الاختيار وتحسين نمط حياتهم، وسُردت هذه الإمكانيات والقدرات اللازمة للفقراء على النحو التالي (الإمكانيات المادية، الصحة الجسدية، السلامة البدنية، الصحة النفسية، الاحترام، الكرامة، الانتماء الاجتماعي، الهوية الثقافية، حرية المعلومات، التعليم الجيد، القدرة التنظيمية، التمثيل السياسي والمساءلة)، وفي سبيل ذلك دعى البنك الدولي كافة الدول لدعم الإجراءات الخاصة بمكافحة الفقر من خلال (تعزيز السياسات الاقتصادية لصالح الفقراء، دعم الشراكات مع الفقراء، مواجهة عدم المساواة بين الجنسين والإساءة للطفولة، وحماية حقوق الفقراء)⁽ⁱⁱⁱ⁾.

^١ أعد هذا الفصل الدكتور أحمد مصطفى عكاشة

أولاً: النظريات المفسرة للفقير:

تعددت الرؤى النظرية لتفسير أسباب الفقر، واختلفت باختلاف الانحيازات الاجتماعية والانتماءات الأيديولوجية للباحثين والمحللين، وفيما يلي بعض هذه النظريات:

١) **نظرية الحلقة المفرغة للفقير**: يرجع الفضل في وضع هذه النظرية إلى الاقتصادي الأمريكي راجنار نوركس **Ragnar Nurkse** وسُميت بالحلقة المفرغة نظراً لأن الدورة أو الحلقة تدور حول نفسها فهي تبدأ من القدرة الضئيلة والمنخفضة على الادخار لتعود إليه ثانية لتتقلل الدائرة^(٧)، في حين يرى روانتري أن دورة الفقر هي أحد الوسائل المناسبة لفهم الفقر، مؤكداً على أنها ليست ثابتة لكل الناس، فالفقر نسبي يختلف من شخص إلى آخر^(٧)، ودائرة الفقر وفقاً لنيركس هي "مجموعة دائرية من القوى التي تتفاعل مع بعضها بعضاً بحيث تعمل على إبقاء البلد الفقير في حالة الفقر... فانخفاض معدل الدخل سيؤدي إلى انخفاض معدل الادخار مما يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنتاج وانخفاض الدخل (مرة أخرى)"^(٧).

وتفترض هذه النظرية أن المجتمعات المتخلفة توجد بها مجموعة دائرية من العوامل التي ترتبط بعضها بعضاً، وتتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية على نحو من شأنه الإبقاء على حالة التخلف في الدول المتخلفة بشكل مستمر، والإبقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد الفقيرة، وتوجد أمثلة عديدة لحلقات الفقر منها:

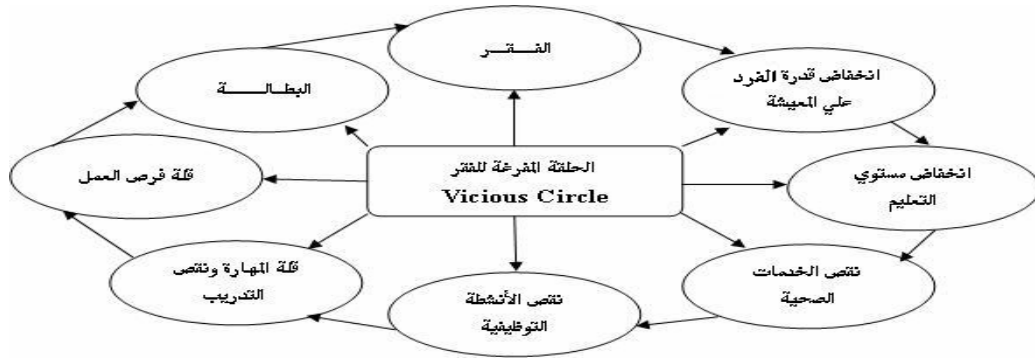
- **الحلقة الرئيسية للفقير**: وتقضي بأن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي يقود إلى انخفاض مستوى الصحة وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية والتي ينتج عنها انخفاض في مستوى الدخل القومي الحقيقي، أي أن هذه الحلقة بدأت بالفقر وانتهت بالفقر.

- **الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي**: وتبدأ حيث تنتهي، تبدأ بانخفاض المستوى الصحي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المقدر على العمل، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي مما يؤثر على

مستوى التغذية فنصل إلى انخفاض المستوى الصحي مرة أخرى.

- **الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي:** وهي تبدأ انخفاض المستوى التعليمي مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المهارات الفنية والكفاءات، وبالتالي انخفاض مستوى الدخل، ثم تعود إلى انخفاض المستوى التعليمي مرة أخرى (vii). والدائرة المفرغة للفقر تمتد عبر الأجيال المتعاقبة، فضعف صحة الأمهات وسوء التغذية يؤدي إلى ميلاد أطفال مصابين بسوء التغذية، يبدعون حياتهم بمصاعب نفسية، وهو ما يؤدي إلى نتائج عكسية لاسيما مع حدة الحرمان الذي يعانون منه، حتى الأطفال الملتحقين بالمدارس فغالبًا ما يعانون من سوء التغذية والجوع ويتخلفون عن الدراسة وأخيرًا يتركونها بالكلية، وهؤلاء الأطفال ينضمون إلى فئات العمالة غير الماهرة والتي لا تمتلك أية أصول أو تتمتع بأى قدر من التعليم، ويرجح بالطبع أن يواصلوا الدوران في حلقة الفقر المفرغة عندما يكبرون ويكونون أسرًا (viii).

الحلقة المفرغة للفقر



٢ (المنظور الفردي لتفسير الفقر:

بالرغم من طرح اقتصاد القرن التاسع عشر لمفهوم الاقتصاد الأخلاقي ورسم إطار للاقتصاد محدد بالتزامات مختلفة ومتعددة تجاه الفقر والفقراء، إلا أن مالتس وريكاردو أكدا أن الفقر ضروري للعملية الاقتصادية وذلك في مجال خلق وتوزيع الثروات، وتعتبر الحكومة الليبرالية الفقراء مسئولين عن فقرهم وعما يمكن تسميته بتحديد مستوى حياة الفرد أو مستوى المعيشة، وبالتالي فإن مواجهة الفقر لدى

الوظيفيين ليست وظيفة الدولة ولكنها نابعة من وعي أخلاقي ذاتي لدى الفرد^(ix)، ويُرجع هذا المدخل الظروف المؤدية للفقر للأفراد أنفسهم باعتبارهم المسؤولين عن فقرهم، حيث يفسر أن الأفراد في إطار سعيهم إلى تعظيم حالة الرفاهية الخاصة بهم يتخذون بعض القرارات، يرون أنها ستحقق لهم أكبر قدر من الرفاهية، فحينما يختارون العوائد قصيرة الأجل المنخفضة الربح فهم مسئولون عن اختياراتهم الفردية، وكذلك يقع على عاتقهم مسئولية التخلي عن التعليم الجامعي والتدريبات الأخرى التي ستدفعهم إلى وظائف أفضل في المستقبل^(x)، ويرجع مالتس **Malthus** سبب الفقر للفقراء أنفسهم من خلال اتخاذهم "قرارات خاطئة" واعتمد في ذلك تحديداً على مبدأ السكان في توجيه انتقاده لكوندركت **Condercet** و **غودوين Godwin** وغيرهم من الكماليين (**perfectionnistes**) الفرنسيين الذين أثاروا جدلاً حول إن جميع العلل الاجتماعية بما فيها الفقر، هي نتيجة لخلل الترتيبات المؤسسية التي يمكن تعديلها من خلال العمل السياسي، ونفى مالتس أن يكون لأشكال الحكم وعلاقات الملكية والترتيبات المؤسسية وما إلى ذلك علاقة بالفقر^(xi).

٣ (ثقافة الفقر: **Culture Poverty**)

يرجع الفضل في صك مفهوم ثقافة الفقر إلى **أوسكار لويس** من خلال دراسته الشهيرة التي أجراها على بعض أسر قرى المكسيك، مستخدماً عدداً من المداخل لدراسة ثقافة الفقر من أهمها علاقة الثقافة الفرعية للفقر بالمجتمع الأكبر، وسمات المجتمع المحلي المتخلف (**Slum Community**)، وطبيعة الأسرة، والاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع المحلي، وسمات الناس في ظل ثقافة الفقر التي حددها في: القدرية، وانخفاض مستوى الطموح، وضيق الأفق والافتقار إلى البصيرة والخيال، وضآلة المعرفة بالتاريخ، وانعدام الوعي الطبقي، والانغلاق على ظروفهم المحلية ومتاعبهم الذاتية، وافتقار الإيديولوجية وبلورة التوجه نحو الغايات لحل مشكلاتهم^(xii)، والتهميش والعجز والتبعية والشعور العميق بالإقصاء الذي يتغلغل في نفوس الفقراء، و أكد **لويس** أن هذه السمات المميز لثقافة الفقر ليست مشتركة بين جميع الطبقات الدنيا^(xiii)، وفي نفس الوقت الذي كان يدرس **لويس** الأسر الفقيرة في المكسيك، سافر

إدوارد بانفيلد (١٩٥٨) إلى قرية ريفية صغيرة تقع في جنوب إيطاليا في محاولة لتفسير الفقر المدقع لسكانها، وأرجع بانفيلد الجزء الأكبر من المسؤولية عن هذا الفقر إلى سمة ثقافية بعنوان "القدرية السوداوية" والتي تعوق قدرة الأفراد على الانخراط في الجمعيات السياسية وإنشاء مؤسسات لتعزيز التنمية الاقتصادية، و تقرض هذه السمة الثقافية عليهم العمل من أجل المصلحة المادية المباشرة من خلال الأسر النووية بدلاً من العمل من أجل الصالح العام^(xiv)، ويسلم بانفيلد بأن كآبة الفلاحين (والتي تسمى بالاصطلاح المحلي البؤس) هي في جانب منها نتيجة لظروف الشح في الموارد، غير أن هناك أناساً -كما يشير بانفيلد- أكثر ابتهاجاً، أو على الأقل ليسو تعساء دائماً برغم تدهور مستوى معيشتهم في جانبه البيولوجي، ويصل بانفيلد في النهاية إلى نتيجة مفادها أن الاختلاف بين مستوى الحياة المنخفض والبؤس مرجعه الثقافة "الفلاح المونتجراني" يشعر بأنه جزء من مجتمع أكبر يعيش فيه، لكنه ليس منه"^(xv).

وثقافة الفقر هي نوع من الثقافة يشترك فيها أبناء الأحياء والمناطق الفقيرة، ولكنها جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع ككل، وهي عبارة عن مجموعة من القيم والمعتقدات ومعايير السلوك المشتركة التي يتميز بها الفقراء عن غيرهم^(xvi)، والتي تتسبب في شعورهم بالتهميش والعجز والتبعية وعدم الانتماء، فهم مثل الأجانب في بلادهم، وهم على قناعة بأن المؤسسات القائمة لا تخدم مصالحهم واحتياجاتهم، ومع هذا الشعور بالعجز ينمو إحساس عميق بالدونية وضعف الشخصية^(xvii)، بينما يرى راؤول م. جريجالفا (Raul M. Grijalva) أن ثقافة الفقر تشير إلى تهديدات الفقر وتأثيره على الأفراد والأسر في اتخاذهم للقرارات، وتخطيطهم للمستقبل وإدراكهم للواقع والخيارات والفرص والاحتمالات المتاحة أمامهم لاتخاذ القرارات الهامة في الحياة اليومية^(xviii).

في حين يُعرّفها سويلدر (Swidler) على أنها "حزمة أدوات" تتشكل من العادات والمهارات وأساليب الحياة التي يستخدمها الفقراء لبناء "إستراتيجيات العمل"^(xix). وترتكز هذه النظرية على فكرة محورية مفادها أن ثقافة الفقر ليست حرماناً

اقتصادياً أو تفككاً اجتماعياً أو غياباً لمستلزمات مادية، وإنما هي أسلوب للحياة يسلكه الفقراء أينما وُجدوا، وتنتقل هذه الثقافة من جيل إلى آخر عبر الأسرة، وتزدهر ثقافة الفقر في المجتمعات التي تتميز بالاقتصاد النقدي، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض مستوى الأجور، وفشل النظام الاجتماعي والسياسي في توفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للسكان أصحاب الدخل المنخفض^(xx).

وانتقد والتر ميلر (W.Miller) هذه النظرية مؤكداً أن الفقراء يقاومون التغيير بسبب القيم الموجودة لديهم، وأيضاً بسبب اتجاهات ونظرة المجتمع إليهم، وأن التغييرات التي تحدث هي التي تتلاءم مع ثقافتهم، بل اعتبر بعض العلماء أن ثقافة الفقر تمثل مدخلا باثولوجيا (مرضياً) يكرس الآثار السلبية للفقر على طبقة الفقراء دون غيرهم ويتهمهم بانعدام الرغبة لديهم للتخلص من الفقر^(xxi).

٤) الاتجاه الماركسي في تفسير الفقر:

يفترض هذا الاتجاه أن أسباب الفقر تكمن في التنظيم الاقتصادي الاجتماعي القائم على الاستغلال الطبقي والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وامتلاك فائض القيمة وفائض العمل ومن ثم فمسئولية الفقر لا تقع على كاهل الفقراء بل عاتق التنظيم الاقتصادي الاجتماعي السياسي الطبقي وبالتالي فإن الفقر هو الوجه الآخر للثراء وهو محصلة الاستغلال والقهر وغياب العدالة والتكافؤ^(xxii).

٥) المدخل النسقي / الأيكولوجي لفهم الفقر:

يعتمد هذا المدخل في فهم المشكلات المرتبطة بالفقر على فهم الأنساق العامة والخاصة في المجتمع التي تحاول تقوية الأسر وإتاحة الفرص للحصول على السلع الأساسية والخدمات المطلوبة لحياة جيدة (Good Life) والثلاثة أنساق الأساسية هي النسق الأسري ونسق العمل ونسق التأمين الاجتماعي، ويجب أن تركز الرعاية الاجتماعية على هذه الأنساق وتأديتها لوظائفها، وبذلك لا يمكن تحليل ظاهرة الفقر إلى في إطار السياق المجتمعي بنظمه المختلفة مع مراعاة أن استمرارية الفقر كظاهرة قد تمتد جذوره لأنساق تاريخية سابقة تؤثر إيجابياً أو سلبياً على الفقر^(xxiii).

٦) النظرية التقليدية:

يُفسر الفقر في إطار النظريات التقليدية باعتباره نتيجة لتأثير أربعة عوامل هي: الزيادة السكانية، وفقر الموارد الأساسية (مثل الأرض والمياه)، والنمو المحدود للبنية التحتية والخدمات الأساسية، والاختلالات الكلية في الاقتصاد، ويدرس تشامبرز الفقر انطلاقاً من فكرة "فخ الحرمان" حيث توجد خمس مجموعات من العوائق هي الفقر، والضعف الجسدي، والعزلة، والتعرض للمخاطر، وانعدام الحلول، ويقترح تشامبلز للخروج من الفقر عمليات عكس الاتجاه، التي تقتضي إبطاء العملية التي تؤدي إلى حرمانهم، والإبقاء على هذا الحد من الحرمان، ثم وقفها وعكسها إلى الوراء، ولعمليات القلب هذه أبعاد كثيرة مثل سياسات وضع الأسعار، وشروط التبادل "الريفي - الحضري"، واللامركزية، وكلها برامج لتحسين أحوال الفقراء في إطار المحافظة على النسق الاجتماعي القائم^(xxiv).

ثانياً: الفقر والمفاهيم ذات الصلة:

تعتبر ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وقد شهدت نهاية القرن العشرين إعادة الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تنيرها ظاهرة تفشي الفقر باتساع مساحته وزيادة عمقه خاصة في الدول النامية، وقد ترتب على هذا الاهتمام المتزايد للمجتمعات والحكومات والمؤسسات الدولية بقضايا الفقر مثيرات نظرية وتطبيقية في مجال تعريف الفقر وتحديد طبيعته والمقاييس التي يقاس بها، ودراسة أهم أبعاده ومحدداته وذلك لأجل وضع الإستراتيجيات والسياسات المناسبة التي تستهدف القضاء على هذه الظاهرة أو الإقلال من حدتها^(xxv).

والفقر له مظاهر مختلفة تشمل الافتقار إلى الدخل والموارد المنتجة الكافية لضمان سبل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة، و محدودية أو عدم الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، وزيادة معدلات الاعتلال ومن ثمّ الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد وعدم كفاية المساكن، والبيئات الاجتماعية غير الآمنة والتمييز والاستبعاد، ويتميز أيضاً بعدم المشاركة في صنع القرار والانسحاب من الحياة المدنية والاجتماعية والثقافية^(xxvi).

واعتبر إعلان كوينهاغن أن الفقر "يوجد بأشكال شتى، من بينها الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش المستدامة، والجوع وسوء التغذية، وسوء الصحة، والوصول المحدود إلى التعليم وغيره من الخدمات الأساسية أو الافتقار إليهما، وازدياد معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض، والتشرد والسكن غير الملائم، والبيئات غير الآمنة، والتمييز والإقصاء الاجتماعيان..."^(xxvii).

وعرف **تاوونسنند Towesend** الأسر الفقيرة بأنها التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتغذية ونوعية الظروف المعيشية في المجتمع الذي يعيشون فيه^(xxviii).

والفقر ببساطة يعبر عن مستويات الدخل المتدنية التي تحصل عليها الأسرة أو الأفراد، ويعنى أيضاً نقص فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية، كما إنه يعبر عن عدم القدرة على المشاركة في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وهناك قائمة من المصطلحات الحالية تعبر عن الفقر.

- فقر الدخل أو الاستهلاك.
- الإنسان المتخلف (النامي).
- الاستبعاد الاجتماعي.
- الافتقار للقدرة والأداء.
- الضعف.
- عدم استدامة سبل المعيشة.
- الافتقار إلى الاحتياجات الأساسية.
- الحرمان النسبي^(xxix).

١) الاستبعاد الاجتماعي (Social Exclusion):

ظهر مفهوم الاستبعاد (التهميش) بقوة متزايدة خلال العقدين الأخيرين في أوروبا بشكل خاص؛ حيث تطورت ظاهرة الفقر في المجتمعات الأوروبية لتتحد فيها عوامل اقتصادية واجتماعية فلم يعد مفهوم الفقر التقليدي كافياً لوصفها على نحو مرضٍ، ومن هنا نشأت الحاجة إلى مفهوم جديد هو الاستبعاد، و بمقدار ما يصف هذا المفهوم الفقر، فهو في الوقت نفسه يشير إلى تحول في السياسات المتبعة، حيث التركيز يتحول من زيادة الدخل وتلبية الاحتياجات كجواب على الفقر التقليدي إلى الدمج الاجتماعي (Social Inclusion) كجواب على الاستبعاد أو الإقصاء أو التهميش وهذا تحول أساسي في مضمون السياسات وفي طريقة تنفيذها^(xxx)، ويصف بعض العلماء الاستبعاد الاجتماعي بأنه عدم القدرة على ممارسة الحقوق الاجتماعية

للمواطنة بما في ذلك الحق في مستوى معيشي لائق" (xxxix) ، وهو العملية التي يتم بمقتضاها دفع بعض الأفراد إلى حافة المجتمع ومنعهم من المشاركة الكاملة بحكم فقرهم، أو افتقادهم للقدرات الأساسية وفرص التعليم المختلفة أو نتيجة للتمييز في فرص التعليم والدخل والعمل فضلا عن الشبكات الاجتماعية والمجتمعية التي ينتمون إليها والأنشطة التي يمارسونها، وبالتالي يصبح لديهم فرص ضئيلة للوصول لأجهزة صنع القرار والسلطة، وفي كثير من الأحيان يفقدون القدرة على السيطرة على القرارات التي تؤثر على نمط معيشتهم اليومية (xxxii).

ويعرف **جون بيرسون John Pierson** الاستبعاد الاجتماعي بأنه العملية التي بموجبها يُحرَم الأفراد والجماعات والأحياء من الموارد اللازمة للمشاركة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع ككل، وهذه العملية تأتي في المقام الأول نتيجة للفقر وانخفاض الدخل بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل التمييز والتحصيل الدراسي المنخفض والبيئات المعيشية المتدنية التي تدعم ذلك أيضاً، ونتيجة لذلك يُحرم البعض من الانخراط في المؤسسات والاستفادة من الخدمات والفرص التنموية التي يتمتع بها باقي المجتمع (xxxiii).

كما يعرف الاستبعاد الاجتماعي على أنه "مجموعة من العمليات (بما في ذلك سوق العمل ونظم الرعاية الاجتماعية) يتم من خلالها دفع الأفراد والأسر والمجتمعات أو الفئات الاجتماعية للبقاء كلياً أو جزئياً على هامش المجتمع، وهو لا يقتصر فقط على الحرمان المادي بل يتسع ليشمل الحرمان من فرص المشاركة الكاملة في الحياة الاجتماعية والمدنية" (xxxiv).

ويرى **بوخارت وآخرون Burchardt et al** الاستبعاد الاجتماعي على أنه العملية التي بمقتضاها يتم استبعاد الأفراد أو الجماعات كلياً أو جزئياً من المشاركة الكاملة في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي يعيشون فيه" (xxxv).

ويعرف **ليفيتس وآخرون Levitas et al** (٢٠٠٧) الاستبعاد الاجتماعي على أنه "عملية معقدة ومتعددة الأبعاد تنطوي على الافتقار إلى (أو الحرمان من) الموارد والسلع والخدمات والحقوق وعدم القدرة على المشاركة في الأنشطة والعلاقات الطبيعية

المتاحة لغالبية الناس في المجتمع سواء أكان في المجالات الاقتصادية أم الاجتماعية أم الثقافية أم السياسية، ويؤثر بذلك على كل من نوعية حياة الأفراد والإنصاف والتماسك في المجتمع ككل" (xxxvi).

ووضعت بيرسي سميث **Percy-Smith** (2000) سبعة أبعاد للاستبعاد الاجتماعي:

١. **البعد الاقتصادي:** مثل البطالة طويلة الأمد، الأسر المتعطلة عن العمل، فقر الدخل.

٢. **البعد الاجتماعي:** مثل فقدان المأوى، والجريمة، وسخط الشباب.

٣. **البعد السياسي:** مثل عدم التمكين، والافتقار للحقوق السياسية، والشعور بالاغتراب لانعدام الثقة في العملية السياسية.

٤. **بعد الجوار:** مثل المساكن المتهاكلة، التدهور البيئي.

٥. **البعد الفردي:** مثل الاعتلال النفسي والبدني، وتدني التحصيل التعليمي.

٦. **البعد المكاني:** مثل تهميش الفئات المستضعفة والفقراء.

٧. **البعد الجماعي:** وهو الذي يجمع الخصائص سالفه الذكر في مجموعات

خاصة، مثل المعوقين والمسنين، والأقليات العرقية، والفقراء على سبيل المثال

وليس الحصر (xxxvii).

٢) فقر الدخل (Income Poverty):

هناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كمًا ونوعًا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية (xxxviii)، وهو "تلك الحالة التي تنشأ عن عدم كفاية دخل الأفراد لتوفير متطلباتهم من الحاجات الأساسية" (xxxix).

٣ (فقر القدرات:

يرى **جوليان ماى Julian May** الفقر على أنه "نقص في القدرات والإمكانات الذاتية والاجتماعية والمعيشية ولهذا فإن الفقراء معظمهم موصومين، فضلاً عن أنهم فاقدو القوة بجانب مؤشر الدخل"^(xi)، ويرى تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٢) فقر القدرات على أنه "العجز عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان أحقيات الرفاهة الإنسانية في كيان اجتماعي ما، شخصاً كان أو أسرة أو مجتمعاً محلياً"^(xii)، وعرف **سين Sen** الفقر على أنه "غياب لعموم المقدرة بمختلف صورها كالاستهلاك والتداوي والتعامل مع مختلف الاحتياجات بمجتمع ما"^(xiii)، كما يعرف فقر القدرات على أنه "افتقار الأفراد للقدرات الأساسية ومن أمثلة هذه القدرات أن يكون بمقدرة الإنسان أن يعيش في حياة صحية جيدة وأن يتمتع بمستوى كافٍ من الغذاء والكساء والقدرة على القراءة والكتابة والمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية"^(xiii).

٤ (الضعف (Vulnerability):

الفقر والضعف وجهان لعملة واحدة، فالفقر يعبر عن الحالة الراهنة للحرمان أما الضعف فيُفسَّر على أنه توقع لهذا الحرمان في المستقبل، وهو "الحالة التي يتعرض فيها الفرد فجأة ل: انخفاض الدخل، والأمراض المعدية، وحوادث العمل.... الخ"^(xiv). ويشير مصطلح الضعف عمومًا إلى حالات الطوارئ والتوتر وصعوبة التعامل معها، ويعرفه **كلارك وآخرون Clark et,al.** (٢٠٠٠) على أنه النتائج العكسية للمخاطر على المستقبلين أو وحدات التعرض المختلفة (مثل الجماعات البشرية، والنظم الأيكولوجية، والمجتمعات المحلية) نتيجة مواجهة التغيرات المناخية أو المتغيرات البيئية الأخرى، والأوضاع الاجتماعية. والضعف على هذا النحو يشير إلى وضعية الإنسان أو النتيجة العملية للعوامل المادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تفرض احتمال التعرض للمخاطر أو بعض من الأضرار الناجمة عن تأثير خطر معين"^(xiv).

والضعف (هشاشة الأوضاع) التي تستشرف المستقبل عادة تُقدَّر من خلال مؤشرات غير مباشرة كالتباين في الرفاهة (التباين في المرافق، والدخل، والاستهلاك،

والقدرات، والأداء) كما تتعلق بتعرض الأفراد للمخاطر الاجتماعية الاقتصادية (مثل) الذين يعيشون في المناطق المعرضة للأعاصير والسيول، والمعرضين للأمراض، والقاطنين بالمناطق النائية الخالية من المرافق الصحية، والذين لا يملكون الأراضي أو رأس المال، وبالتالي فإن اعتمادهم على الدخل من الأجور غير مؤكد الحصول عليه^(xvi).

جدول رقم (٢)

الإطار العملي لتحليل التعرض للفقر^(xvii)

A frame Work for Analyzing Vulnerability to Poverty

الرفاهة / القدرات Well-being / Capabilities	الدخول Incomes	الممتلكات أو الأصول Assets
<ul style="list-style-type: none"> ■ القدرة على الحصول على: ■ الاستهلاك ■ التغذية - التعليم ■ الصحة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ عائدات الأنشطة والأصول / الممتلكات. ■ عائدات التصرف في الأصول. ■ التوفير والائتمان والاستثمار. ■ النقل والتحويلات المالية. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ رأس المال البشري والعمل. ■ رأس المال المادي والمالي. ■ رأس المال الاجتماعي. ■ السلع العامة والشائعة.
أمثلة على المخاطر	أمثلة على المخاطر	أمثلة على المخاطر

الرفاهة / القدرات Well-being / Capabilities	الدخول Incomes	الممتلكات أو الأصول Assets
<ul style="list-style-type: none"> ■ المخاطر المتعلقة بالأسعار في أسواق المواد الغذائية. ■ المخاطر المتعلقة بتوافر المواد الغذائية وتوزيع الحصص. ■ عدم التأكد من توفير الجودة في الصحة والتعليم. ■ نقص المعلومات المتعلقة بكيفية تحقيق الصحة الجيدة والتغذية السليمة 	<ul style="list-style-type: none"> ■ تعرض المخرجات (العائدات) للفشل بسبب المناخ والمرض والصراع. ■ انخفاض عائد الأصول المالية. ■ عدم التأكد من التدفق التقدي خلال عملية الإنتاج. ■ عدم الالتزام بتطبيق العقود وعدم دفع الأجور. ■ عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالفرص المتاحة. 	<ul style="list-style-type: none"> ■ فقدان المهارات بسبب اعتلال الصحة أو البطالة. ■ تعرض الممتلكات / الأصول للتلف بسبب المناخ أو الكوارث أو الحروب. ■ انعدام الأمن في حياة الأراضي. ■ عدم التأكد من الوصول للسلع العامة والشائعة. ■ فقدان قيمة الممتلكات/الأصول المالية

٥) الفقر كحرمان متعدد الأبعاد:

يرى تقرير التنمية في العالم (٢٠٠١) أن الفقر هو "الحرمان الشديد من الحياة الراضية، ليس فقط أن يكون الفرد فقيرًا بأنه يعاني من الجوع ويفتقد للمأوى والملبس ومصاب بالمرض ولا يعتني به أحد ويعاني من الأمية وغير قادر على الالتحاق بالمدرسة، ولكن الأمر أكثر من ذلك من حيث أن الفقراء يتعرضون -أكثر من غيرهم- للمعاناة من الأحداث غير المواتية الخارجة عن سيطرتهم، وكثيرًا ما يلقون معاملة جائرة من مؤسسات الدولة ومن المجتمع ويستبعدون من إبداء الرأي

والسلطة داخل مؤسسات المجتمع، وبذلك فالفقير ليس محروماً فقط من الحياة الكريمة، بل مستبعد ومعزول عن المجتمع^(xlviii).

والفقر كحرمان متعدد الأبعاد يشير إلى عدم قدرة الناس على الوفاء باحتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية ومستويات الرفاهة الأخرى، ويرجع ذلك إلى أن يكون سبب الفقر داخلياً أو هيكلياً (أى من صنع الفرد نفسه أو من صنع السياسة)، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي.

الفقر كحرمان متعدد الأبعاد^(xlix)

السمات المميزة لها	القدرات
القدرة على كسب الدخل والاستهلاك وامتلاك الأصول والحصول على الغذاء والأمن، والرفاهية المادية، والوضع الاجتماعي المناسب.	القدرات الاقتصادية
وهي القدرات التي تستند على الصحة والتعليم والغذاء والمياه النظيفة والمأوى (باعتبارها عناصر أساسية لضمان الرفاهية الإنسانية).	القدرات الإنسانية
حقوق الإنسان، وإبداء الرأي، والتأثير على بعض السياسات العامة والأولويات السياسية: فالحرمان من الحريات السياسية الأساسية أو حقوق الإنسان هي أحد الجوانب الرئيسية للفقير.	القدرات السياسية
القدرة على المشاركة كعضو له قيمة في المجتمع، وهذه القدرات تشير إلى الوضع الاجتماعي والكرامة والمحددات الثقافية الأخرى للانتماء للمجتمع.	القدرات الثقافية الاجتماعية
القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية والخارجية.	قدرات الحماية

فى حين يرى جيفرى د. ساكس أن الفقراء يفتقرون إلى ستة أنواع كبرى من رأس المال: رأس المال البشرى (الصحة، والتغذية، والمهارات المطلوبة لكل شخص ليكون منتجاً اقتصادياً) ورأس مال الأعمال (الآلات، المرافق، النقل الآلي المستخدم في الزراعة والصناعة والخدمات) والبنية التحتية (الطرق، والكهرباء، والمياه، والمطارات،

والموانئ البحرية، ونظام الاتصالات الهاتفية) ورأس المال الطبيعي (الأرض الصالحة للزراعة والتربة الملائمة والتنوع البيولوجي ونظم بيئية تعمل بكفاءة وتقديم الخدمات البيئية المطلوبة للمجتمع البشري) ورأس المال المؤسسي العام (قانون التجارة، والنظم القضائية، والخدمات الحكومية والشرطة التي تضمن تقسيم العمل بطريقة آمنة وملائمة)، رأس المال المعرفي (الخبرة العلمية والتكنولوجية التي ترفع الإنتاجية في ناتج العمل وتضمن تعزى رأس المال المادي والطبيعي⁽ⁱ⁾).

٦ (فقر المشاركة: هو ابتعاد الفرد أو الأسرة عن الفعاليات الاجتماعية وعدم المشاركة في مختلف النشاطات لأسباب تكمن في عوامل ذاتية وموضوعية تحول دون الوصول إلى الروابط والعلاقات السائدة وفق الأنماط التقليدية في المجتمع. إن الاستبعاد الاجتماعي وعدم إمكانية الفرد أو الأسرة في المشاركة في نشاطات وفعاليات المجتمع بسبب العوز المادي يشكل نوعاً من أنواع الفقر، يتجسد في ضياع العديد من الفرص التي تسمح للفرد والأسرة بالتمتع بضروريات الحياة السائدة وحسب طبيعة كل مجتمع وفي زمن معين؛ لذا فإن الحصول على دخل يقل عن مستوى معين كأن يكون مستوى خط الفقر، وبالشكل الذي لا يستطيع تلبية احتياجات الأسرة (أو الفرد) يعنى الوقوع في الفقر، وتحديد المشاركة في سوق العمل ومصادر الدخل الأخرى⁽ⁱⁱ⁾).

ثالثاً: طرق قياس الفقر:

يعد الحد من الفقر هو الهدف العالمي الذي تسعى إليه كافة الدول والمنظمات الدولية، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد معيار مقنن لتحديد من هو الفقير، فالفقر له أبعاد كثيرة تعكس جوانب الرفاهية، فينظر للأفراد المحرومين من الاتصالات الاجتماعية مع (الأصدقاء والعائلة) على أنهم معزولون اجتماعياً، كما ينظر لمن يعانون من الأمراض على أنهم معتلون صحياً، أما الاقتصاديون فيميلون لاستخدام مفهوم (المشقة أو الصعوبات) التي تعكس الموارد المتاحة للأسرة (الوضع الاقتصادي، الرفاهة الاقتصادية) ويعتمدون على الدخل عادة كمقياس للموارد المتاحة للأسرة⁽ⁱⁱⁱ⁾، مستخدمين في ذلك البيانات القومية مثل الناتج المحلي الإجمالي أو

المسوحات السكانية للمجتمع بأكمله أو المسوح الخاصة بالعينات الممثلة للأسر الفقيرة، غير أن بعض الباحثين يرون أن هناك مؤشرات أخرى يجب أن تضاف إلى بيانات الدخل أو تكون بديلاً عنها عن طريق قياس جوانب أخرى مثل العمر المتوقع عند الميلاد والطول والوزن والتعليم الرسمي ومحو الأمية والعمل ونوعية السكن والوصول للخدمات⁽ⁱⁱⁱ⁾.

وللفقر أبعاد عدة منها ما هو ملموس كالحرمان من أبسط المواد مثل (عدم امتلاك الأراضي أو الماشية في المجتمعات الزراعية أو عدم وجود فرص العمل وفقدان الدخل في المجتمعات الصناعية)، وهناك أبعاد أخرى غير ملموسة مثل العزلة الاجتماعية والعجز السياسي، فالفقراء وفقاً لذلك ليسوا فقط من يفتقدون المال الكافي لحاجاتهم الأساسية بل أيضاً هم من يعانون من عدم القدرة على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم^(iv).

وعلى الرغم من أن التقنيات المستخدمة في قياس الفقر تركز على الجوانب النقدية من الفقر وتعتمد في ذلك على تقييم ما إذا كان الأفراد والأسر لديها موارد كافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية، إلا أن هناك أبعاد أخرى غير نقدية يجب أن تأخذ في الحسبان عند قياس الفقر، فالفقراء أكثر عرضة من غيرهم للبرودة والجوع وسوء التغذية وتفشي الأمية والإصابة بالمرض والتعطل عن العمل وإدمان المخدرات والإصابة بالاكتئاب والاستبعاد الاجتماعي... إلخ، والفقر وفقاً لذلك ليس نقص الموارد القابلة للقياس الكمي ولكنه حالة من الضعف العام في الحصول على الخدمات الصحية والتعليم وفقدان الثقة بالنفس والشعور بالعجز، وقياس الفقر يتطلب ثلاث خطوات أساسية:

١. تحديد مؤشر الرفاهة في المجتمع.
٢. وضع معيار للحد الأدنى المقبول من هذا المؤشر للفصل بين الفقراء وغير الفقراء وهو ما يُسمى بخط الفقر.
٣. وضع ملخص إحصائي للمعلومات التي يتم الحصول عليها من توزيع مؤشر الرفاهة الذي تم اختياره بحيث يمكن التوصل من هذه الإحصائية إلى المعايير الدنيا المقبولة^(v).

و يرى سين **Sen** أن مشكلة قياس الفقر تتطوي على عمليتين هما (تحديد الفقراء، وتجميع خصائص الفقر في مؤشر عام) وحل المشكلة الأولى في الغالب تتمثل في فقر الاستهلاك أو الدخل ويعبر عنه بمستوى الكفاف من الدخل وهو ما يسمى بخط الفقر، أما عن قضية تجميع خصائص الفقر في مؤشر عام فقد انتقد سين المقاييس الخام للفقر التي تعتمد على نسبة الأشخاص ذوي الدخل المنخفض^(vi). ونظرًا لصعوبة اتفاق الباحثين حول مفهوم موحد للفقر فإن اختيار مقياس مناسب للفقر يعتمد على مجموعة من العوامل أبرزها:

- الهدف من استخدام المقياس (المساعدة في إعداد سياسات على المستوى الكلي أو الجزئي مثلاً).
- أوجه استخدام المقياس (من حيث الاقتصار على القياس أو القيام بالتشخيص أو القيام بالمراقبة).
- نطاق استخدام المقياس (محلي أو دولي).
- مدى قبول المقياس المختار من قبل متخذي القرار.
- درجة ودقة المقياس.
- توافر البيانات اللازمة لحساب المقياس^(vii).

١) دليل الفقر البشري:

وفقاً لنهج القدرة يقصد بالفقر الحرمان من الفرص والخيارات الأساسية للتنمية البشرية، ولذلك يبرز دليل الفقر البشري على الحرمان من عناصر أساسية للحياة البشرية والتي يشملها دليل التنمية البشرية، وهي متوسط العمر المتوقع والمعرفة والحياة الكريمة، وقد اختيرت ثلاثة أدلة فرعية لتمثيل الفقر البشري في دليل مركب وهي^(viii):

أ) دليل الحرمان من البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة نسبياً: ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين.

ب) دليل الحرمان من المعرفة ومدى الاستبعاد من عالم القراءة والتواصل الثقافي: ويقاس بالنسبة المئوية للبالغين الذين تتعدم في أوساطهم معرفة القراءة والكتابة "بمعنى نسبة الأمية التعليمية"^(lix).

ج) دليل الحرمان من الحياة الكريمة (توفير الاحتياجات الاقتصادية الأساسية بوجه

(عام) **المكون من مؤشرين فرعيين**: هما نسبة السكان الذين يعيشون دون الحصول باستمرار على مصدر للمياه المأمونة (ووزن هذا المتغير ٠.٥) ونسبة الأطفال الذين يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي المتناسب مع عمرهم (ووزن هذا المتغير ٠.٥) ونسبة الأطفال الذي يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي المتناسب مع عمرهم (ووزن هذا المتغير ٠.٥) وتجمع الأدلة الثلاثة في دليل مركب حيث تتربط الأدلة الفرعية ويتأثر أحدها بالآخر. وحيث إن الفقر من منظور التنمية البشرية لا يقتصر على عدم توفر ما هو ضروري للرفاهة المادية، يقدم دليل الفقر البشري بديلاً قيماً لقياس الفقر بجميع أبعاده وليس على أساس الدخل فقط^(x)، ويؤثر الفقر البشري بصورة خاصة في التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية وبمستوى متابعتهم الدراسة بعد مرحلة التعليم الابتدائي. وفي مصر تقل نسبة الأطفال الفقراء المنتظمين في المدارس الابتدائية ٧% عن أقرانهم الميسورين، وتقل ١٢% في مرحلة الدراسة المتوسطة، و ٢٤% في مرحلة الدراسة الثانوية^(ix).

٢ (المقاييس التي تقوم على خط الفقر:

يُعتبر هذا الأسلوب الأوسع استخداماً لقياس وتحليل الفقر، وهو يصلح لأغراض المقارنات الدولية والأسلوب المعتمد من البنك الدولي. تعتمد منهجيته على تقسيم المجتمع إلى فئتين: فقراء وغير فقراء وذلك بتحديد **خط الفقر الذي يعرف**^(ixii) الحد الأدنى لاستهلاك الغذاء والملبس والنقل والمأوى والرعاية الصحية، وقد استخدمت مؤشرات مختلفة لتقدير ذلك:

(١) **مؤشر الحجم**: ويعرف بأنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في أسر، نصيب الفرد منها تحت خط الفقر.

(٢) **مؤشر فجوة الفقر**: وهو متوسط المسافة تحت خط الفقر كنسبة من هذا الخط وهذا لا يعكس فقط انتشار الفقر وإنما أيضاً عمقه^(ixiii)، كما يعرف على أنه "التكلفة التقديرية لحزمة السلع الضرورية لتلبية الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية"^(ixiv).
في حين يرى رافاليون **Ravallion** (١٩٩٤) أن خط الفقر يتكون من جزئين.

الأول: الحد الأدنى للدخل لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية.

والثاني: الحد الأدنى للدخل لتلبية الاحتياجات غير الغذائية، حيث تُحسب الاحتياجات الغذائية الأساسية على أساس إقليمي اعتماداً على السلوك الغذائي للمستهلك المحلي والذي يقوم على سله نموذجيه للاستهلاك تضمن الحد الأدنى من السرعات الحرارية على النحو الذي يحدده خبراء التغذية، ثم تُحسب تكلفة هذه السلة باستخدام الأسعار المحلية والتي بمقتضاها يُحسب خط الفقر الغذائي^(lxv).

ويمكن حساب خط الفقر $z_f = \sum p_j x_j^*$ التالية:

حيث Z_f هي إنفاق الفقراء على السلع الغذائية و x^* ترمز إلى حزمة سلع الاحتياجات الأساسية من الغذاء و P ترمز لأسعار هذه السلع^(lxvi).

أما بالنسبة لبناء سلة المستهلك من السلع غير الغذائية المرتبطة بالأسر الفقيرة فيواجهها عائقان الأول يتمثل في صعوبة الحصول على بيانات متعلقة بالمنتجات غير الغذائية، والثاني صعوبة وضع مقياس لكميات متجانسة من المنتجات غير الغذائية ومن ثم استنتاج القيم الممثلة للوحدة، ويعتمد على تقدير الميزانية غير الغذائية من خط الفقر على سلوك الأسر من ذوي الدخل الذي يتساوى مع خط الفقر الغذائي على أساس أنهم مستعدون لتلبية احتياجاتهم الأساسية بالتضحية بالاحتياجات غير الغذائية وهذا يفيد في تقدير خط الفقر غير الغذائي، ويمكن حسابها من خلال نصيب الإنفاق، على الغذاء من إجمالي الإنفاق^(lxvii)، كما يمكن حساب هذه الطريقة

من خلال $z = z_f + z_n = \Phi \sum p_j x_j^*$

حيث Z_n هي إنفاق الفقراء على السلع والخدمات غير الغذائية و هي معامل التحويل والذي أُخذ على أنه مقلوب نصيب الغذاء في إجمالي الإنفاق^(lxviii).

وينقسم خط الفقر إلى:

أ (خط الفقر المدقع: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السرعات الحرارية لبقائه حياً يزاول نشاطاته الاعتيادية^(lxix).

ب) خط الفقر المطلق: يرى آيان تاونسند و ستيفن كينيدي & Ian Townsend

Steven Kennedy أن الفقر المطلق هو "وضع يتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات. فهو لا يعتمد فقط على الدخل ولكن على الحصول على الخدمات الاجتماعية"^(lxx)، وحدد البنك الدولي خط الفقر المطلق (الشديد) بدولار أمريكي للشخص في اليوم الواحد، ووفقاً لهذا المعيار فإن خط الفقر هو معدل الدخل اللازم لشراء الموارد الحيوية الأمانة لبقاء الفرد على قيد الحياة^(lxxi).

ج) **خط الفقر النسبي**: "يشير إلى الحرمان فيما يتعلق بالظروف السائدة في بلد ما"^(lxxii)، ويحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من متوسط الدخل، كأن يحدد بنصف متوسط الدخل أو بالحد الأعلى لدخل ١٠% من السكان الأدنى دخلاً، وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة لنفس البلد^(lxxiii)، ويوضح الجدول التالي معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية.

معدلات الفقر وفق خطوط الفقر الوطنية

التغير السنوي في دخل الفرد الفعلي) بالنسبة المئوية (التغير السنوي في معدل الفقر) بالنسبة المئوية (عدد الفقراء في ٢٠٠٥) بالملايين (انتشار الفقر (بالنسبة المئوية (سنة المسح	عدد الفقراء في ١٩٩٥) بالملايين (انتشار الفقر) بالنسبة المئوية (سنة المسح	الدولة
- ٠.٢	- ٢.٨	٠.٣	٨	٢٠٠٥	٠.٤	١٠	١٩٩٧	لبنان
٢.٣	- ٠.٦	١٦.٦	٢١.٦	٢٠٠٩	١٥.٣	٢٤.١	١٩٩٠	مصر
٤.٣	- ٠.٨	٠.٧	١٣	٢٠٠٦	٠.٦	١٥.٠	١٩٩٠	الأردن
١.٢	- ١.٥	٢.٣	١٢.٣	٢٠٠٧	٢.١	١٤.٣	١٩٩٧	سوريا
- ٢.٣	٤.١	١.٢	٣٤.٥	٢٠٠٧	٠.٦	٢٠.٣	١٩٩٨	الأراضي الفلسطينية المحتلة

التغير السنوي في دخل الفرد الفعلي (بالنسبة المئوية)	التغير السنوي في معدل الفقر (بالنسبة المئوية)	عدد الفقراء في ٢٠٠٥ (بالملايين)	انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)	سنة المسح	عدد الفقراء في ١٩٩٥ (بالملايين)	انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)	سنة المسح	الدولة
١.٩	- ٠.٧	٢١.٢	١٩.٤		١٨.٩	٢١. ٤		دول المشرق العربي
١	- ٧.٤	١.٨	٥.٦	٢٠٠ ٦	٤.١	١٤. ١	١٩٩ ٤	الجزائر
١.٥	- ٢.٢	٢.٧	٩	٢٠٠ ٧	٣.٥	١٣. ١	١٩٩ ٠	المغرب
٣.٨	٤-	٠.٤	٣.٨	٢٠٠ ٥	٠.٧	٧	١٩٩ ٠	تونس
١.٦	- ٤.٨	٤.٩	٦.٨		٨.٣	١٢. ٧		دول المغرب العربي

التغير السنوي في دخل الفرد الفعلي (بالنسبة المئوية)	التغير السنوي في معدل الفقر (بالنسبة المئوية)	عدد الفقراء في ٢٠٠٥ (بالملايين)	انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)	سنة المسح	عدد الفقراء في ١٩٩٥ (بالملايين)	انتشار الفقر (بالنسبة المئوية)	سنة المسح	الدولة
٠.١	- ٠.٨	١.٤	٤٦.٧	٢٠٠٤	١.١	٥٠	١٩٩٦	موريتانيا
١.٩	- ١.٧	٧.٣	٣٤.٨	٢٠٠٦	٦.٢	٤٠	١٩٩٨	اليمن
٥.٨	٣.٤	٠.٣	٤٢.٢	٢٠٠٢	٠.٢	٣٤.٥	١٩٩٦	جيبوتي
١.٨	- ٢.٦	٠.٢	٣٧	٢٠٠٤	٠.٢	٤٧	١٩٩٥	جزر القمر
١.٨	- ١.٥	٩.٣	٣٦.٤		٧.٧	٤١.٢		الدول الأقل نموًا
١.٨	- ٢.٢	٣٥.٤	١٧.١		٣٤.٩	٢٠.٣		المنطقة العربية

المصدر (التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ وآثار

الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، جامعة الدول العربية والأمم المتحدة،
(٢٠١٠، ص ٧)

ويمكن استخدام خط الفقر كأساس لاستخلاص العديد من مؤشرات الفقر القابلة للمقارنة الزمانية أو المكانية والتي تعكس جوانب مختلفة لمشكلة الفقر، وأهمها: نسبة الفقر: يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع. وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة. وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة لأن الأسر الفقيرة هي أكبر حجمًا في المتوسط من الأسر غير الفقيرة.

عدد الأفراد تحت خط الفقر

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{100 \times \text{مجموع عدد السكان}}$$

مجموع عدد السكان

عدد الأسر تحت خط الفقر

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر}}{100 \times \text{مجموع عدد الأسر}} \quad (\text{Ixxiv})$$

مجموع عدد الأسر

فجوة الفقر: يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الموجودة بين دخول الفقراء ومستوى خط الفقر. ويمكن حسابه بشكل مطلق بالوحدات النقدية باعتباره يساوي إجمالي المبلغ المطلوب لرفع مستويات استهلاك الفقراء كافة إلى مستوى خط الفقر. إلا أنه لأغراض المقارنة ما بين فترات زمنية تتباين فيما بينها من حيث حجم السكان أو مستويات الأسعار أو ما بين دول تتباين في عملاتها المحلية، يفضل حسابه كنسبة مئوية من القيمة الكلية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاك كل منهم مساويًا لخط الفقر.

شدة الفقر: يعكس هذا المؤشر، إضافة إلى فجوة الفقر، مدى التفاوت الموجود بين الفقراء. ويمكن فصل هذا المؤشر إلى جزئين:
الأول: يعبر عن فجوة الفقر.

الثاني: يعبر عن عن درجة التفاوت بين الفقراء. ورغم أنه لا يمكن إعطاء تفسير مبسط لقيمة هذا المؤشر، إلا أنه يُستخدم لأغراض المقارنة زمنيًا وجغرافيًا، فكلما

كانت قيمة مؤشر شدة الفقر أعلى كانت فجوة الفقر أوسع وأشد عمقاً^(lxxv).

٣) **أسلوب الحاجات الأساسية (Basic Needs)**: ينظر هذا الأسلوب إلى الدخل كوسيلة للحصول على الاحتياجات من السلع والخدمات التي تكفل الحياة الكريمة للفرد^(lxxvi)، ويعتمد على الملاحظة المباشرة لواقع إشباع الحاجات الأساسية بدلا عن الاعتماد على القدرة الداخلية التي تؤهل الأسرة لإشباع تلك الحاجات كما في أسلوب خط الفقر. ويمتاز هذا الأسلوب، بالإضافة إلى شموله الحاجات الأساسية التي لا تعتمد على دخل الأسرة، بأن البيانات المطلوبة لتطبيقه أكثر توفراً ودقة مقارنة بأسلوب خط الفقر. فأسلوب الحاجات الأساسية يمكن تطبيقه باستخدام بيانات التعداد العام للسكان أو مسوحات الأسرة عموماً، دون الحاجة إلى بيانات مسوحات نفقات ودخل الأسرة أو إلى بيانات تفصيلية عن الإنفاق والدخل من مصادر أخرى^(lxxvii).

وفي ذلك يرى **Saunders et al** وآخرون أن مدخل الاحتياجات الأساسية هو محاولة لمعالجة بعض أوجه القصور في مؤشر دخل الأسرة الذي يميز بين الدخل الخاص والخدمات المقدمة للجمهور، ويشمل مدخل الاحتياجات الأساسية لقياس الفقر أشكال أخرى من الدخل غير النقدي مثل الحصول على الضروريات المتعلقة بالغذاء والمأوى والتعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب ومرافق الصرف الصحي وفرص العمل بل أيضا يشمل الفرص المتعلقة بالمشاركة المجتمعية^(lxxviii).

٤) دليل الحرمان:

هناك مقياس أكثر شمولاً لحالة الفقر في المجتمعات وهو ما يطلق عليه دليل الحرمان ويقدر كالتالي^(lxxix):

- ١- توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة.
- ٢ - معدل الأمية للبالغين (+١٥).
- ٢- معدل البطالة.
- ٣ - نسبة السكان تحت خط الفقر.

٥ - فجوة مستوى المعيشة: وتُقاس من خلال

- نسبة السكان المحرومين من مياه شرب نقية.
- نسبة السكان المحرومين من صرف صحي محسن
- نسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي في سن ٥ سنوات.

- نسبة الأطفال المحرومين من الالتحاق بالتعليم الابتدائي.

٤ (دليل الفقر متعدد الأبعاد: يعمل دليل الفقر متعدد الأبعاد على قياس العجز في التعليم والصحة ومستويات المعيشة، ويجمع في القياس بين عدد المحرومين وشدة هذا الحرمان، فتوفير الحصول على الوقود الحديث للطهو، والمياه النظيفة للشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية يؤدي إلى توسيع الإمكانيات والخيارات أمام البشر، ويعزز من التنمية البشرية، ويعد هذا الدليل وسيلة لتوضيح أوجه الحرمان المتداخل في تلبية الاحتياجات الأساسية. (xxx)

مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد lxxxiiilxxxi



رابعاً: أساليب استهداف الفقراء:

الاستهداف كمفهوم يعني تقديم سلعة أو خدمة لمجموعة معينة بذاتها من الأفراد تعرف بأنها المجموعة المستهدفة/المستفيدة/Beneficiaries، وتقدم هذه السلعة أو الخدمة من خلال الدعم إما في الشكل النقدي أو العيني Cash or in-Kind، ويتمثل الدعم النقدي في شكل مساعدات مالية أو تحويلات مباشرة لفئات معينة في المجتمع كالأرامل واليتامى وغير القادرين (المعاقين) وغيرهم، وتكون هذه المساعدات عادة مشروطة بمعنى إنها موجهة للإنفاق على سلعة أو خدمة معينة، أما الدعم العيني هو الدعم الذي ينفق في مجالات بعينها على سبيل المثال الصحة والتعليم والسلع الغذائية (الخبز، زيت الطعام، السكر) من خلال البطاقات التموينية^(lxxxiii)، كما يعرف على أنه استخدام أدوات السياسة العامة لتوجيه الموارد إلى المجموعة المستهدفة والتي تقع تحت خط الفقر الوطني وهذه المنهجية تستخدمها الحكومات إما بتقديم الحماية للفقراء من الصدمات السلبية أو تعزيزها على المدى الطويل للخروج من دائرة الفقر، وعادة ما تشمل هذه التدابير الوصول بالفقراء للائتمان والتوظيف والخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها^(lxxxiv)، ويعرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الاستهداف على أنه "مجموعة من الأنشطة والإجراءات المصممة لأغراض معينة والتي تضمن أو على الأقل تؤدي إلى زيادة ملحوظة في إمكانية استفادة المجموعات المحددة من الفقراء النساء والرجال بشكل متساو من المبادرات الإنمائية وفي الوقت نفسه تقلص خطر عدم استفادة السكان الأقل فقراً بالقدر الصحيح"^(lxxxv).

لماذا الاستهداف؟ Why Target?

قد تسعى الحكومات لاستهداف الموارد للمجتمعات الفقيرة والأسر لأسباب متنوعة:

١. لزيادة معدلات النمو الاقتصادي الكلي: فربما يشكل التفاوت المستمر عبئاً على النمو الاقتصادي.
٢. لتعزيز النمو المتوازن والتنمية بين المناطق من خلال استهداف البنية التحتية وتطوير الخدمات في المناطق المحرومة.
٣. لإعادة توزيع الثروة من خلال تحويل الموارد العامة للأسر الفقيرة من أجل

- تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية.
٤. لتعظيم التأثير على مؤشرات التنمية الرئيسية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مثل إجراء تخفيضات كبيرة في وفيات الرضع والأمهات.
٥. لتحقيق الاستقرار في الدولة: تخفيف حدة الصراع أو تخفيف حدة التوترات الإقليمية أو العرقية البيئية ، على سبيل المثال ضمان وصول برامج الاستهداف إلى جماعات الأقليات أو في المناطق النائية المستهدفة.
٦. للتصدي للأزمات والضعف: قد تستهدف الحكومات وضع برامج لمواجهة الكوارث الطبيعية التي تؤثر على مجموعة معينة من السكان مثل الزلازل والجفاف أو المخاطر الأخرى مثل الملاريا وسوء التغذية على أساس أن مجموعة من الأسر معرضة لها بشكل خاص أكثر من غيرها من السكان.
٧. لدعم الأهداف السياسية: خاصة في البيئات الديمقراطية حيث يكون تقديم الخدمات للمناطق الفقيرة والمحرومة جزءاً من وعود انتخابية^(xxxvi).
- و تنقسم أساليب الاستهداف بوجه عام إلى مجموعتين رئيسيتين هما:
- الاستهداف بالمفهوم الواسع (**Broad Targeting**) والاستهداف بالمفهوم الضيق (**Narrow Targeting**)

الاستهداف بالمفهوم الواسع (**Universalism Broad Targeting**): ويعرف أيضاً بالاستهداف الجماعي أو العشوائي، ويعني إتاحة المساندة الاجتماعية للجميع دون استهداف جماعة بذاتها، ودون الاعتماد على معايير معينة كمستوى الدخل مثلا لتحديد الفقراء، وذلك يعني عدم الوصول للفقراء كأفراد وإنما الوصول إليهم عن طريق السلع أو الخدمات التي تمثل أهمية نسبية لهم، ولكن يشوب هذا الأسلوب كثير من العيوب تتمثل أهمها في ارتفاع معدلات التسرب بشكل كبير بسبب وصول المساندة للجميع فقراء وغير فقراء على حد سواء^(xxxvii).

ويسعى المنظور الواسع للاستهداف إلى الوصول إلى الفقراء ليس كأفراد وإنما من خلال أنواع الإنفاق الهامة لهم، وتتركز غالباً في بنود تصل الغالبية العظمى من المجتمع، ومن ثمَّ يتضمن ذلك وصولها إلى الفقراء، ومن أمثلة الاستهداف بالمنظور

الواسع برامج إتاحة الخدمات التعليمية الأساسية والخدمات الصحية وبرامج دعم الغذاء (lxxxviii).

الاستهداف العام ينطبق عامة على السياسات الموجة للقطاعات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم والتغذية ويمكن أن يشمل أيضا تطوير البنية التحتية، وتوزيع الطاقة، وسياسات إمدادات المياه، وسياسات التنمية الحضرية والريفية، في حين حدد هودرنوت (Hoddnott) خمسة أنواع للاستهداف (التحويلات النقدية المباشرة، والتحويلات العينية، والأشغال العامة، ودعم الأسعار، والمنح الاجتماعية)، وحدد من بينهم ثلاثة أنواع يمثل المتلقون لها لبعض الشروط وهم (التحويلات النقدية المباشرة، والتحويلات العينية، والأشغال العامة) مثل إرسال أطفال المتلقين للمدارس أو اصطحابهم للفحوص الطبية.

وقد طرح البعض حلين ليكون الفقير هو المستفيد الرئيس من سياسات الحد من الفقر: **الحل الأول:** يتمثل في استثمار الموارد في تخفيف حدة الفقر وذلك في القطاعات التي تساعد الفقراء أكثر من غيرهم مثل التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأولية. **والحل الثاني:** هو تحديد الفقراء وتخصيص المنافع لهم بحيث يكونوا المستفيدين الوحيديين (lxxxix).

الاستهداف بالمفهوم الضيق (Narrow Targeting): يهتم هذا الأسلوب باستهداف مجموعات بعينها من الأفراد طبقاً لمعايير وآليات معينة، ولذلك فهو يحصر فوائد لهذه المجموعة دون غيرها، ويأخذ الاستهداف الضيق عدة أشكال معينة تيسر تطبيقه لكي يقوم بالدور الذي وُضع أساساً من أجله (xc).

١) **الاستهداف المستند إلى التقييم الفردي (Individual Assessment):** يقصد به تقييم مدى استحقاق كل مستفيد محتمل على حدة -أسراً أو أفراداً- في الحصول على مزايا أو منافع برامج الاستهداف المقدمة، وقد تتم عملية التقييم الفردي بواسطة الاستعانة بأسلوب مباشر في الاستهداف يعرف باختبار سبل المعيشة، ويعتمد اختبار سبل المعيشة في تحديد الفئات الفقيرة على معرفة دخل الأسر أو الأفراد كمعيار أساسي في التمييز بين المستحقين وغير المستحقين، ويُعد تطبيق هذا الأسلوب ملائماً

ظروف الدول المتقدمة نظراً لتوافر بيانات الدخل، إلا أنه لا يتناسب مع ظروف الدول النامية والتي عادة ما يشوب بيانات الدخل فيها عدم الثقة أو الصعوبة في جمعها والحصول عليها، وتلقي الأدبيات الضوء على أسلوب بديل يلائم ظروف الدول النامية يتمثل في اختبار سبل المعيشة البديلة؛ حيث يستند على مستوى معيشة الأفراد والأسر باستخدام مجموعة من المؤشرات البديلة للدخل تتمثل في مجموعة الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للأسر مثل حالة التوظيف ونوع العمل ومستوى التعليم ونوع رب الأسرة وغيرها^(xci).

أ) **الاستهداف المباشر:** يصنف على أنه أحد أساليب الاستهداف حيث يعتمد على معرفة دخل الأسرة أو الفرد مقارنته بحد فاصل غالباً ما يُعرّف بخط الفقر؛ وذلك لتحديد مدى أحقيتها في الحصول على منافع ومزايا البرامج الاجتماعية، ويعتمد هذا الأسلوب على قيام الباحث الميداني بعمل زيارة منزلية إلى الأسر المخطط تضمينها في برنامج الاستهداف للحصول على البيانات التي تتعلق بمستوى الدخل ونمط الإنفاق^(xcii).

ب) **الاستهداف غير المباشر/اختبار سبل المعيشة:** يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من المؤشرات التي يُستدل بها على مستوى معيشة الأسرة والتي يُعتبر بمثابة خصائص اجتماعية اقتصادية لها؛ لذا يعرف باستهداف الخصائص أو الاستهداف غير المباشر، نظراً لغياب الدخل أو الإنفاق والتي تُعد معايير مباشرة في تحديد الأسر الفقيرة، وتلخص الأدبيات مجموعة المؤشرات المستخدمة في هذا الأسلوب في خصائص المسكن والخصائص الديموجرافية للأسرة من حيث حجم الأسرة وعدد الأطفال في الأسرة ونوع رب الأسرة والمستوى التعليمي له وكذلك لأفراد الأسرة وحالة التوظيف وامتلاك الأصول وحياسة الأراضي الزراعية ومكان الإقامة (ريف/حضر) وغيرها^(xciii).

٢) **الاستهداف المجتمعي:** يتيح هذا الأسلوب مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشادية للأسر الفقيرة والمستحقة للاستفادة من برامج الاستهداف في المجتمع، ويرجع تضمين أفراد من المجتمع في تحديد الفئات الفقيرة إلى درايتهم

بالظروف المعيشية للأسر في المجتمع واحتكاكهم المباشر وغير المباشر بتلك الأسر مما يؤدي إلى سهولة التأكد من مدى استحقاق تلك الأسر للحصول على مزايا برامج الاستهداف من عدمه، تقترن مشاركة النخب المحلية في تحديد ماهية المستفيدين وحجم المزايا والمنافع التي سيحصلون عليها بانخفاض التكلفة الإدارية للاستهداف المجتمعي، إلا أن هذا الأسلوب على الرغم من سهولة تطبيقه إلا أن له بعض المثالب من بينها إمكانية نشوب صراعات بين النخب المحلية لاختلاف وجهات النظر حول تحديد الفئات المستحقة من البرامج المقدمة، حيث تتأثر هذه الاختيارات في معظم الأحيان للآراء الشخصية لتلك النخبة، بالإضافة إلى مطامع بعض النخب المحلية في النقاط منافع الاستهداف لمؤيديها أو لأنفسهم^(xciv).

٣) الاستهداف الطبقي: يعتبر الاستهداف الطبقي أحد أشكال الاستهداف، وفقا لهذا الأسلوب يُقسّم المجتمع إلى طبقات بحيث تركز برامج المساندة الاجتماعية على طبقة معينة تُحدّد وفقا لمعايير مكانية أو سكانية، ويرجع ذلك إلى أن هذا الأسلوب يستند في الأساس إلى اختيار المجموعة المستهدفة وفقاً لمؤشرات قد ترتبط بالمكان أو المنطقة التي يقيم فيها الفقراء، ومن ثمّ يصبح الاستهداف في هذه الحالة جغرافياً، وقد يعتمد تحديد الفئات الفقيرة المستهدفة على مؤشرات متصلة بالتكوين الديموجرافي لتلك المجموعات مثل استهداف فئة الأطفال أو كبار السن أو النساء المُعيلات للأسر أو غيرها ويصبح الاستهداف في هذه الحالة ديموجرافياً^(xcv).

أ) الاستهداف الديموجرافي: يقصد به تحديد المجموعة المستهدفة وفقاً لمعايير تتعلق بالخصائص السكانية للأسر أو الأفراد، فعلى سبيل المثال تتم عملية الاختيار وفقاً للتركيب العمري كاستهداف الأطفال أو كبار السن أو الشباب أو ما شابه ذلك، كذلك يمكن أن يُعتمد على التركيب النوعي كاستهداف النساء المُعيلات للأسر أو استهداف ذوي الاحتياجات الخاصة أو ماشابه ذلك، ويعتبر من الأساليب سهلة التطبيق نظراً لتمييز الخصائص السكانية للمجموعات المستهدفة بسهولة مشاهدتها وقياسها^(xcvi).

ب) الاستهداف الجغرافي للفقراء: يعتمد أسلوب الاستهداف الجغرافي على تحديد

المجموعة المستهدفة -الفقراء- بحسب المنطقة أو الإقليم الذي تستوطنه، وهو أحد أهم الوسائل للوصول للفقراء خاصة في تلك الدول التي يزيد بها التفاوت في مستويات المعيشة بين المناطق الجغرافية المختلفة، وإدارة هذا الأسلوب أقل تعقيداً من غيره حيث يمكن تنفيذه بالاعتماد على الإدارات المحلية^(xcvii).

ج (خرائط الفقر (Poverty Mapping): يُستعان بخرائط الفقر للحصول على المعلومات التفصيلية للأوضاع المعيشية للأسر، وتعتمد العديد من الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية (مثل البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والأمم المتحدة) على استخدامها في التخطيط لبرامج الدعم، وتقديم المساعدات المالية، وتحديد المشاريع اللازمة للحد من الفقر^(xcviii). وتستند خرائط الفقر إلى دمج بيانات مسح الأسر مع بيانات تعداد السكان؛ إذ تهتم الخرائط بترتيب المناطق الجغرافية سواء أكانت المحافظات أم قرى أم مقاطعات إلى آخره وذلك طبقاً لمستويات تركُّز الفقر، ويتمثل الهدف الرئيس لاستخدام خرائط الفقر في ترشيد الموارد المتاحة لاستهداف الفقراء من خلال تحديد المناطق ذات الأولوية في الإنفاق الاجتماعي، كما تساهم في تفسير ظاهرة انتشار جيوب الفقر ووجود تفاوت في مستوى المعيشة فيما بين المناطق والتجمعات السكانية داخل المنطقة الواحدة، وترجع ظاهرة جيوب الفقر إلى انخفاض جودة الخدمات العامة وخاصة الخدمات التعليمية والصحية مما يعوق تراكم رأس المال البشري وبالتالي القدرة على توليد الدخل، ويؤدي التفاوت الكبير في مستويات المعيشة فيما بين المناطق إلى انتشار الهجرة الداخلية^(xcix).

وتعرف خرائط الفقر على أنها التمثيل المكاني لتحليل مؤشرات الرفاهية والفقر للإنسان، وأصبحت أداة متزايدة الأهمية للتحقق من المشاكل الاجتماعية الاقتصادية والبيئية ومناقشتها، وكذلك بالنسبة لصانعي القرار للتوصل للمعلومات الكافية لتحديد المجالات المختلفة للتنمية المطلوب تحقيقها من حيث الاستثمارات والبنية التحتية والخدمات المختلفة، وهي أداة يشترك في تصميمها واضعي السياسات والمؤسسات الأكاديمية والهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتعد الخرائط أداة قوية لتقديم المعلومات لغير المتخصصين، وهي التحليل المكاني للفقر

والأمن الغذائي، فالمقومات المكانية هامة لفهم توزيع الممتلكات والتي تعتبر أساسية للتخفيف من حدة الفقر ومكافحة انعدام الأمن الغذائي وهذه تشمل رأس المال البشري مثل (الصحة والتعليم والتكنولوجيا)، ورأس المال الاجتماعي مثل (القدرة على التعاون والشبكات الاجتماعية)، وكذلك التحليل المكاني المتعلق بالموارد الطبيعية (رأس المال الطبيعي) مثل حيازات الأصول المتعلقة بأسهم الموارد الطبيعية ونوعية الأراضي والبيئة^(c).

وقد وضع سينل Snel (٢٠٠٢) قائمة تشتمل على العديد من التطبيقات التي تستخدم فيها خرائط الفقر وهي (التخفيف من حدة الفقر، وتحسين نوعية حياة الفقراء شديدي الفقر، والتخطيط بالمشاركة المجتمعية، تقييم كفاءة استهداف الفقراء، تحديد أماكن انعدام الأمن الغذائي، تحليل الفقر وانعدام الأمن الغذائي، المقارنة بين الفقر والتلوث، ربط الفقر بالبيانات الصحية، إدارة المخاطر والكوارث)^(ci).

وحدد هرنيسند لونج لي و أوفورد (Harnisand Long Ly & Oford) (٢٠٠٤) المراحل التي تمر بها خريطة الفقر عند رسمها في الخطوات التالية:

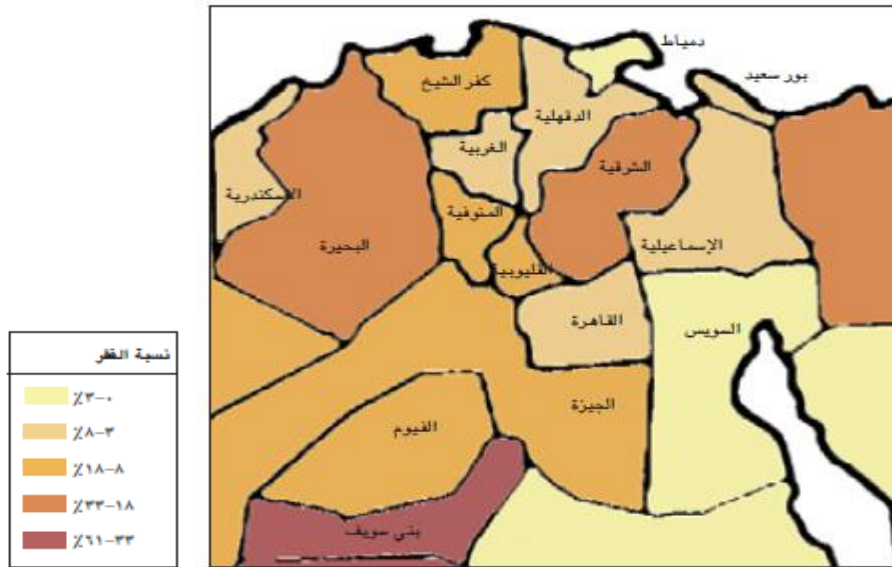
- تحديد الهدف والاستخدام المتوقع من رسم الخرائط.
- تحديد مقاييس الفقر والرفاهية.
- اختيار أسلوب إدخال البيانات.
- اختيار أسلوب تقدير أو احتساب مؤشر الفقر.
- اختيار طريقة لحساب وتقدير أو عرض مؤشر الفقر للمنطقة الجغرافية.
- اتخاذ القرار بشأن عدد من الوحدات لعرض الخرائط النهائية للبيانات.
- إنتاج وتوزيع الخرائط.
- التغذية العكسية^(cii).

دور خرائط الفقر في الحد من الفقر:

- أصبحت خرائط الفقر أدوات هامة في تنفيذ برامج الحد من الفقر، بما في ذلك الجهود الدولية (مثل مبادرة إستراتيجيات الحد من الفقر للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي يتبعها البنك الدولي) فإستراتيجيات الحد من الفقر تعتمد اعتماداً كبيراً على خرائط الفقر لتخصيص النفقات اللازمة للحد من الفقر.

- خرائط الفقر تساعد على تحسين الإنفاق العام عن طريق تحديد أماكن السكان الأكثر فقرًا.
 - تعتمد برامج المعونة الغذائية على الاستفادة من خرائط الفقر ذات البيانات المكثفة، على سبيل المثال في جنوب إفريقيا جُمِعت معلومات عن الفقر من خلال مبادرة رسم الخرائط للتوصل لبيانات عن الصرف الصحي وإمدادات المياه الصالحة للشرب لوضع إستراتيجية جغرافية لمواجهة مشكلة الفقر.
 - تساهم خرائط الفقر ذات الدقة العالية في العديد من البلدان في اتخاذ القرار على المستوى المحلي، على سبيل المثال اعتمدت أكبر ولاية في البرازيل (مينايس جيريس) على استخدام خرائط الفقر في إعادة توزيع عائدات الضرائب على مستوى الولاية، والتي بلغ مجموعها ١ بليون دولار سنويًا، وتوجيهها نحو المجتمعات المحلية الفقيرة لاستثمارها في المجالات الصحية والتعليمية والحفاظ على البيئة وكذلك الصرف الصحي.
 - تساهم خرائط الفقر في زيادة الشفافية في اتخاذ القرارات العامة من خلال زيادة الوعي بمشكلة الفقر عن طريق المناقشات السياسية على المستويات المحلية والوطنية وتشجيع المجتمع المدني للمشاركة في صنع القرار.
 - تساهم في وضع سياسات الحد من الفقر، بتوضيح أماكن توزيع الفقراء وكيف يعيشون والموارد اللازمة لتحسين حياتهم (ciii).
- وتبين خريطة الفقر في مصر أن الفقر يتركز في صعيد مصر، و تشكل نسبة سكان هذا الإقليم ٢٥% من إجمالي السكان، إلا أن نصيب الأقلية من السكان الأشد فقرًا هي تقريباً ٦٦% (civ).

خريطة الفقر في مصر عام ٢٠٠٨



خامساً: إستراتيجيات الحد من الفقر:

(١) إستراتيجية التمكين (Empowerment):

يعتبر مفهوم التمكين من الموضوعات الرئيسة في دراسات التنمية وغالباً ما تستخدمه المنظمات العاملة في مجال تنمية المجتمع لما يتمتع به من اعتراف وقبول وشرعية في دائرة كل منها، و ظهر هذا المفهوم في ١٩٧٠ نتيجة الحاجة لتعزيز القدرات المحلية كوسيلة لتحقيق تنمية محورها وهو الإنسان؛ نتيجة لفشل سياسات التخطيط المركزية (من أعلى لأسفل) التي مارستها دول العالم الثالث خلال ١٩٦٠، وقد لعبت وكالات التنمية المختلفة دوراً كبيراً في الترويج لهذا المفهوم باعتباره النهج التصاعدي للتخطيط (من أسفل لأعلى) ومنذ ذلك الحين لاقى مفهوم التمكين قبولا في الأوساط الأكاديمية والممارسات المحلية ووكالات التنمية العالمية مثل البنك الدولي (٢٠٠٠) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (٢٠٠٢)^(cv).

ويعرف رابوت (Rappapot) التمكين بأنه العملية التي من خلالها يسيطر الأفراد والمنظمات والمجتمعات المحلية على القضايا التي تهمهم^(cvi) ، وجذور كلمة التمكين تعني القوة والتي تعني القدرة (Abilty) أو القدرات (Capacity)، ويشار إلى

التمكين بأنه تحسين أحوال الفقراء الذين يحرمون من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في حين يعرفه البنك الدولي (٢٠٠٢) بأنه "تنمية قدرات الفقراء للمشاركة والتفاوض ومنحهم القوة لمحاسبة المؤسسات التي تؤثر على حياتهم" وهذا التعريف يشير إلى أن الفقراء يفتقدون القدرة في المشاركة في عملية صنع القرار في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، ولديهم نفوذ قليل أو ربما يفتقدونه على تلك المؤسسات التي تؤثر على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية^(cvii)، ويرى نارايان (Narayan) التمكين بأنه "العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق حرية الاختيار للمواطنين من أجل الحصول على مزيد من السيطرة على الموارد واتخاذ القرارات التي تؤثر عليهم"^(cviii)، في حين يربط ديفيد جلاستون (David Gladstone) بين التمكين والمحاسبية والسلطة في تعريف مؤداه أن التمكين يعنى "أن يمنح المجتمع السلطة ويمارسها فعندما يستطيع المواطنون ممارسة سلطاتهم مباشرة فإنهم يقررون مسؤوليتهم مما يسهم في إجراء محاسبية جيدة للسلطات المحلية من خلال سكان المجتمع" والتمكين بهذا المعنى يتيح الفرص أمام السلطات المحلية لأن تكون أكثر استجابة لما يتطلبه المجتمع من خلال استخدام المسوح الاجتماعية وتنظيم المستفيدين من برامج الرعاية تنظيمًا يسهم في رفع فاعلية الخدمات العامة، كما يتيح التمكين الفرص لإمداد السلطات المحلية بالطرق التي تعينهم على تحديد الاختيارات المناسبة والحق في الرجوع للمجتمع ليس فقط للحصول على وجهات النظر ولكن لتحديد الاحتياجات والمشكلات تحديدًا دقيقًا، مما يجعل السلطة المحلية ليست صاحبة القرار وحدها^(cix).

وقد ورد مصطلح التمكين في القرآن الكريم في أكثر من موقع: في سورة الحج يقول الله تعالى ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (الآية: ٤١)، وفي سورة الأعراف ﴿لَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ (الآية: ١٠)، وفي سورة يوسف ﴿قَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِامْرَأَتِهِ أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الآية: ٢١)، ﴿كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي

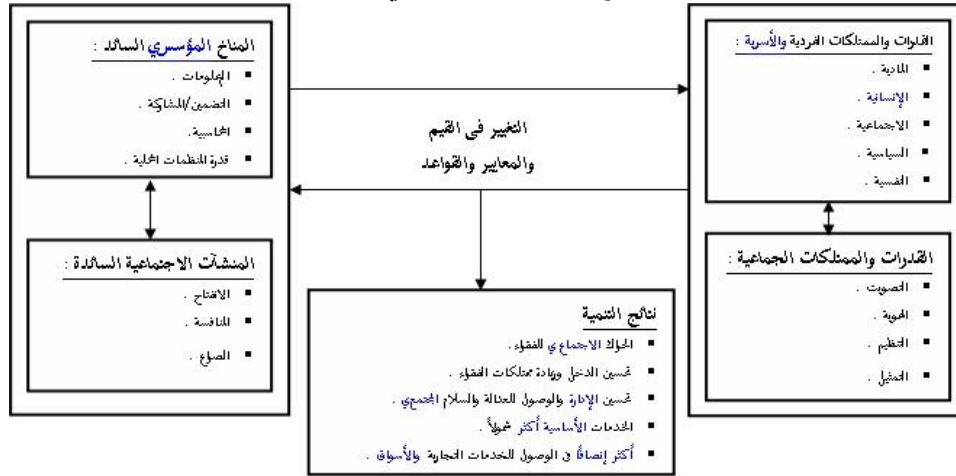
الأرض يَبْتَوُّا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿ (الآية: ٥٦) ، وفي سورة الكهف ﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴾ (الآية: ٨٤) ، وفي سورة الاحقاف ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَارًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَارُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ (الآية: ٢٦) ، وفي سورة النحل ﴿ وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ ﴾ (الآية: ٨١) (x).

والتمكن ينطوي على مساعدة المهمشين بسبب اختفاء أصواتهم وضعفهم ، ويسعى إلى تعزيز سماع أصواتهم وحصولهم على مزيد من السلطة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، وفي سياق التنمية المحلية فتمكين الناس والمجتمعات لاسيما المهمشة يعني كيفية امتلاك القدرة على المشاركة بفعالية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتمكين الفئات المهمشة يتطلب الزيادة الكمية والنوعية للفرص المتاحة لهم للمشاركة في الحكم المحلي وتقديم الخدمات المحلية، فضلا عن تعزيز قدرتهم على تحقيق أفضل استفادة ممكنة من هذه الفرص، ولخلق فرص للمهمشين للمشاركة في الحكم المحلي وتقديم الخدمات المحلية يستلزم ذلك إحداث الإصلاح المؤسسي، والمكونات الرئيسية التي تعزز من هذا الإصلاح تقوم على (الوصول للمعلومات، والاندماج والمشاركة، والمساءلة، وتبادل المعلومات بين الحكومة والمواطنين أمر ضروري للاستجابة والمساءلة في الحكم) وهذا يساهم في إتاحة الفرص أمام المواطنين للوصول للخدمات وممارسة حقوقهم والتفاوض بشأنها على نحو فعال (xi).

وفي الأونة الأخيرة حظيت قضايا التمكين والمشاركة بمزيد من الاهتمام خاصة فيما يتعلق بالحكم التشاركي، وما ينطوي عليه من قيام الحكومات بتهيئة المناخ المناسب للمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص للمشاركة في الإنتاج وتقديم الخدمات وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبذلك تحقق الكفاءة

والفاعلية معاً من خلال تفويض المهام لهم، بحيث يمكنهم تحديد أولويات احتياجات مجتمعاتهم مما يؤدي في نهاية الأمر إلى الوقوف على ما يحتاجه الناس وما يحصلون عليه في الواقع، وهذا يعني شراكات طويلة الأمد من العلاقات التي تتميز بوحدة الرؤية والهدف، فمن المؤكد أن إشراك أصحاب المصلحة في صياغة السياسات وتنفيذها يساعد على نجاحها وخاصة في إطار السياسات الموجهة للحد من الفقر، والتي حتى الآن لم يكتب لمشاريعها وبرامجها النجاح، سوى أن الفقراء يبادرون أكثر من غيرهم للخلاص من الفقر، وهذا يفرض على الحكومات تهيئة الظروف للمهمشين اجتماعياً لتنظيم أنفسهم حتى يملكو القدرة على التأثير في القرارات التي تؤثر مباشرة على نمط حياتهم^(cxii)، ويوضح الشكل التالي الإطار المفاهيمي للتمكين ودوره في الحد من الفقر.

يوضح الإطار المفاهيمي للتمكين



في الشكل السابق تتشكل القدرات والممتلكات الفردية والأسرية من الممتلكات المادية والقدرات البشرية المتاحة للفقراء من الرجال والنساء بشكل فردي أو للأسرة ككل باعتبارها وحدة واحدة، وهي تتشكل من خمس أبعاد هي:

- الأبعاد المادية: الأرض، السكن، الماشية، المدخرات والمجوهرات.
- الأبعاد البشرية أو الإنسانية: الصحة الجيدة، التعليم والمهارات.

- الأبعاد الاجتماعية: اعتناق القيم التي تجلب معنى الحياة كالقدرة على التنظيم وعلاقات الثقة والشعور بالهوية والقيادة والانتماء الاجتماعي.
- الأبعاد السياسية: المشاركة في الحياة السياسية في المجتمع، القدرة على تمثيل النفس أو الآخرين، متابعة حقوق الإنسان، الوصول إلى المعلومات، المشاركة في الجمعيات.
- الأبعاد النفسية: احترام الذات والثقة بالنفس والقدرة على التخيل والتطلع لمستقبل أفضل (cxiii).

٢ (إستراتيجية رأس المال الاجتماعي (Social Capital):

ظهر مفهوم رأس المال الاجتماعي باعتباره واحد من المؤشرات الدالة على مدى الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والتي تسهل المعاملات الاقتصادية من ناحية، وتدفعهم للمشاركة الاجتماعية من ناحية أخرى. ويشير المفهوم إلى مجموعة المبادئ والقيم المشتركة بين مجموعة من الأفراد والتي تعزز الثقة والمشاركة بينهم. وتؤكد الأدبيات على أن رأس المال الاجتماعي أمر حاسم بالنسبة للمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق تنمية بشرية واقتصادية، فعندما درس بوتنام (Putnam) أسباب قوة المجتمع المدني الذي كان وراء إصلاح المجتمع الإيطالي اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، لاحظ أن الأنشطة العامة للمواطنين هي التي خلقت مناخاً للعلاقات المشتركة، وشبكة حيوية من العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية المتساوية، واعتياد المواطن على المشاركة كان وراؤه روحاً من الثقة المتبادلة بين المواطنين دفعهم للتفاعل خارج إطار العائلة للمشاركة في العمل العام (cxiv).

وينظر لرأس المال الاجتماعي من زاويتين:

الأولي: تعود لبرونالد بيرت (Ronald Burt) ونان لين (Nan Lin) واليجاندرو (Alejandro) وهي تشير للموارد مثل (المعلومات والأفكار والدعم) والتي يعتبر

الأفراد قادرون على الحصول عليها بحكم علاقاتهم مع الآخرين، هذه الموارد تمثل "رأس مال" و "اجتماعية" لأنها لا تتاح إلا من خلال هذه العلاقات فقط، على عكس رأس المال المادي (الأدوات والتكنولوجيا) ورأس المال البشري (التعليم والمهارات) والتي تعود ملكيتهم لفرد معين.

الثانية: وهي الأكثر شيوعًا لمدخل رأس المال الاجتماعي وتشير لطبيعة الفرد ومدى انخراطه في مختلف الشبكات غير الرسمية والمنظمات المدنية الرسمية، من الحديث مع الجيران أو الانخراط في الأنشطة الترفيهية إلى الانضمام للمنظمات البيئية والأحزاب السياسية، وفي هذا الصدد يستخدم مصطلح رأس المال الاجتماعي لوصف الطرق الكثيرة والمتنوعة التي يشارك فيها الفرد مجموعة من أفراد مجتمعه ويتفاعل معهم بهدف مواجهة المشكلات الاجتماعية التي تواجههم مثل الفقر والبطالة والجريمة^(cxv).

ويعرف روبرت بوتنام (**Robert Putnam**) رأس المال الاجتماعي على أنه "يشير إلى ملامح التنظيم الاجتماعي مثل الاتصالات الشخصية والشبكات متعددة الأفراد وقواعد الثقة والمعاملة بالمثل والتي تسهل التعاون الاجتماعي من أجل المنفعة المتبادلة"^(cxvi)، في حين يعرف بوين وآخرون (**Bowen et al**) رأس المال الاجتماعي على أنه "شبكة من العلاقات الاجتماعية التي تقوم على الثقة أو التماسك الاجتماعي بين أعضاء الجيرة أو الحي"^(cxvii)، كما يعرف على أنه الموارد المتاحة للأطراف الفاعلة والتي يتخذونها من موقعهم في هيكل العلاقات الاجتماعية"^(cxviii)، كما ينظر لرأس المال الاجتماعي على أنه مجموع تجارب الفرد الناتجة عن مشاركته في الشبكات غير الرسمية والمنظمات الرسمية والحركات الاجتماعية على اختلاف أنواعها، ويكتسب ضمناً من البناء الاجتماعي مثل المعاملة بالمثل أو المساعدة المتبادلة"^(cxix)، بينما يرى ناريمان (**Narayan**) أن رأس المال الاجتماعي يشير إلى "ملامح التنظيم الاجتماعي التي تستطيع أن تحسن الكفاءة في

المجتمع، وتيسر من شروط العمل^(cxx)، يُعرّف البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات، والعلاقات، والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع"^(cxxi).

ويرى راجو جي داس (Raju. J. Das) أن رأس المال الاجتماعي هو "قواعد المعاملة بالمثل والحياة الترابطية التي توفر نهج من أسفل لأعلى للتخفيف من وطأة الفقر، وهو شرط ضروري لتحقيق التنمية طويلة الأجل، وهو رأس مال الفقراء"^(cxxii).

كما يشير رأس المال الاجتماعي (الموارد الاجتماعية) إلى العلاقات والشبكات الاجتماعية التي يعتمد عليها الناس سعياً وراء سبل المعيشة، وتتراوح أنماط هذه العلاقات والشبكات بين أشكال المعونة المتبادلة القائمة على الثقة، والراسخة في عمق التقاليد، والعضوية الرسمية في الجماعات القائمة في المجتمع وخارجه^(cxxiii).

ويميز كولير (Collier) بين رأس المال الاجتماعي الحكومي (مثل إبرام العقود، وسيادة القانون، ونطاق الحريات المدنية المسموح بها من قبل الدولة)، ورأس المال الاجتماعي المدني (مثل القيم المشتركة والتقاليد المتعارف عليها والقواعد والمعايير والشبكات غير الرسمية وعضوية الجمعيات التي تؤثر على الأفراد للعمل معاً من أجل تحقيق الأهداف المشتركة)^(cxxiv).

ويُصنّف رأس المال الاجتماعي إلى بنائي "ويشير إلى الإجراءات التي يمكن ملاحظتها مثل إقامة الشبكات الاجتماعية" ومعرفي ويشير إلى الأفكار والقيم الذاتية، ويرى آخرون أن رأس المال الاجتماعي يتكون من الدعم الاجتماعي (على سبيل المثال المعلومات المتعلقة بالحصول على فرص العمل ورعاية الطفل إلخ) والسيطرة الاجتماعية غير الرسمية (أي قدرة أفراد المجتمع على الحفاظ على النظام في المجتمع من خلال المشاركة في منظمات الجيرة لمعالجة قضايا الحي أو المجتمع)^(cxxv).

أهمية رأس المال الاجتماعي:

تشير الأدبيات الحديثة إلى تعدد الآثار الايجابية لرأس المال الاجتماعي الفعال والتي

تشمل:

الآثار الاقتصادية:

- زيادة النمو الاقتصادي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، حيث تساعد العلاقات الاجتماعية على تقليل تكلفة المعاملات والصفقات فتزيد من الاستثمارات، كما تقلل من القواعد الروتينية التي تعيق الدخول إلى السوق مما يسهم في زيادة المنافسة المحلية الأمر الذي يعود على ارتفاع جودة المنتجات المحلية بالإضافة إلى زيادة مستوى الابتكار والإبداع واستغلال كفاء للموارد وهذه المنافسة تمنح بالتالي المستهلك مجالاً أوسع للاختيار وبيع السلع وزيادة مستوى إشباعه.
- إن وجود رأس مال اجتماعي فعال في أي دولة يعني ارتفاع مستوى ثقة المجتمع (والتي تظهر في قلة عدد القواعد والقوانين والإجراءات البيروقراطية) الأمر الذي يؤدي إلى نمو دور القطاع الخاص وقدرته على تحمل جزء من الأعباء التنموية.

الآثار الاجتماعية:

- إن فعالية شبكات رأس المال الاجتماعي يمكنها أن تحقق آثار إيجابية ملحوظة على سوق العمل، حيث وجد أن مستويات البطالة وفترتها الزمنية هي في الواقع دالة في تكلفة البحث عن وظيفة وأن فعالية شبكات رأس المال الاجتماعي توفر آليات كفاء للبحث عن فرص عمل.
- تعزيز عملية نمو رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى إدماج الأقليات والجماعات العرقية في المجتمع وإتاحة فرص العمل لهم، كما يساهم في حل مشكلة الفقر حيث يمكن اعتباره كشبكة ضمان للفقراء، بالإضافة إلى تأثيره على انخفاض معدل الجريمة^(cxxvi).

مجالات رأس المال الاجتماعي:

تتعدد مجالات مشاركة رأس المال الاجتماعي في المجتمع، حيث يمكن لرأس المال الاجتماعي المشاركة في كافة المجالات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية، والصحية، وغيرها من المجالات والتي من شأنها دعم عملية التنمية المستدامة كما في

الأمثلة التالية:

- . **المجالات البيئية:** تتدخل عناصر رأس المال الاجتماعي (خاصة المنظمة منها المتمثلة في الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية) في مجالات حماية البيئة كالمشاركة في برامج حماية البيئة كحماية الموارد المائية، حماية الهواء من التلوث، والحماية من تلوث المخلفات بكافة أنواعها.
- . **المجالات الاجتماعية والاقتصادية:** تعمل عناصر رأس المال الاجتماعي على تقديم شبكة "ضمان اجتماعي"، حيث تقوم عناصره بالمساهمة في تقليل معدلات الفقر والبطالة، إلى جانب تنفيذ بعض المشروعات الصغيرة لمساعدة بعض أفراد المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى التكامل الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة.
- . **المجالات التعليمية:** يساهم في القضاء على الأمية، وإنشاء المدارس وتقديم المساعدات اللازمة التي من شأنها تدعم العملية التعليمية.
- . **المجالات الصحية:** كنشر الوعي الصحي، وتقديم الدعم المالي للمستشفيات والمساهمة في بنائها، وتقديم خدمات صحية للفئات الخاصة كالمعوقين والمكفوفين^(cxxvii).

٣ (إستراتيجية بناء القدرات (Capacity building):

بدأ مصطلح بناء قدرات المجتمع المحلي في الظهور في أواخر عام ١٩٩٠م، ومنذ ذلك الحين استُخدم على نطاق واسع من قبل كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ليصف الأنشطة التي تتطوي على العمل مع المجتمعات المحلية المحرومة بهدف تعزيز قدرتها على النهوض بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية^(cxxviii)، وتتشكل قدرة المجتمع المحلي من مجموعة من الموارد الداخلية والخارجية، الموارد الداخلية تشمل (رأس المال البشري ورأس المال التنظيمي ورأس المال الاجتماعي) تتكون عناصر رأس المال البشري من سمات الأشخاص المقيمين في المجتمع والتي تشمل التعليم والدخل والوضع الاجتماعي والاقتصادي، أما عناصر رأس المال التنظيمي فتتكون من المؤسسات والشركات والمنظمات الموجودة في المجتمع لخدمة مواطنيه، في حين أن عناصر رأس المال الاجتماعي هي عبارة عن تفاعل رأس المال البشري ورأس المال التنظيمي وتظهر في الأشياء غير الملموسة

مثل الشعور بالانتماء للمجتمع والتفاعلات الاجتماعية، أما الموارد الخارجية فهي عبارة عن التمويل الذي يساهم في حل المشكلات السياسية والتنظيمية وغيرها من الأحداث التي يتعرض لها المجتمع وهي عبارة عن الشبكات التي تربط المجتمع المحلى بالنظام السياسي الأكبر أو الاقتصاد الإقليمي^(cxxxix).

ويعرف تقرير التنمية البشرية القدرة على أنها "عملية توسيع خيارات الناس، بما يضمن الحياة الصحية والطويلة لهم، والحصول على التعليم والتمتع بمستوى معيشى لائق، والخيارات الإضافية التي تشمل الحرية السياسية وضمان حقوق الإنسان واحترام الذات"^(cxxx).

وبناء القدرات "هي العملية التي تزيد من مقدرة الأفراد والجماعات والمنظمات والمؤسسات والمجتمعات على أداء مهامهم الأساسية، وحل المشكلات، وتحديد احتياجاتهم الإنمائية وفهمها وتحقيقها والتعامل معها في سياق واسع وبطريقة مستدامة"^(cxxxii).

ويرتبط مفهوم بناء القدرات بالتنمية المستدامة، حيث أشارت ريد (Reid) (1995) أن التنمية المستدامة لا تتحقق دون الاعتراف بأنها لا تقتصر فقط على تخصيص وإدارة رأس المال الطبيعي، بل تتطلب تحديد من يكون مسئولاً عن السعي لتحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتشمل هذه الأهداف الحاجة إلى تأمين الاحتياجات الأساسية للإنسان، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، والتنوع الثقافي، وتهتم بناء القدرات بتزويد المجتمع بما يؤهله لتحقيق هذه الأهداف، ويعتمد نهج بناء القدرات في ذلك على آليات مختلفة مثل التدريب والنقاش والتعليم والشراكة^(cxxxii).

ويعرفها بول (Poole) على أنها "تعزيز الظروف التي تمكن المجتمعات من تخطيط وتطوير وتنفيذ البرامج المجتمعية بشكل أكثر فاعلية" وهي العملية التي بموجبها يتشارك الأفراد والجماعات والمنظمات في عمل مخطط للتأثير على المشاكل الاجتماعية، بالاعتماد على عمليتي: التخطيط (حيث تُحدّد مجالات المشكلة وتشخيص أسبابها وصياغة الحلول المناسبة لها)، والتنظيم (حيث تُطوّر الدوائر

الانتخابية وتوضع الإستراتيجيات اللازمة لإحداث ذلك)^(cxxxiii).

ويعرف هونسلو (Hounslow) قدرات المجتمع المحلي بأنها "قدرة الأفراد والمنظمات والمجتمعات على إدارة شئونهم والعمل بشكل جماعي لتعزيز ودعم التغيير الإيجابي"^(cxxxiv).

وهناك من يفرق بين بناء القدرات "كوسيلة" وبناء القدرات "كغاية"، بناء القدرات كوسيلة هي مجموعة من المناهج والإستراتيجيات التي تُستَخدم بغرض تحسين أداء الأفراد والجماعات والمنظمات للقيام بمهام معينة، على سبيل المثال برامج التدريب التي تُصمَّم كوسيلة لزيادة مقدرة الأفراد على الاستجابة للتغيير الاجتماعي، أما بناء القدرات "كغاية" هي عملية مستمرة وشاملة بالنسبة لجميع الأغراض البشرية^(cxxxv).

كما أن هناك من يفرق بين القدرات التعاونية (Collective Capacity) التي تتشكل من القدرات التنظيمية (الهيكل التنظيمية، والإدارة، والقيادة، ونظم الاتصالات، والتعلم المستمر والتقييم) والقدرات العلائقية (الرؤية المشتركة، مناخ العمل، والثقة، وتقاسم السلطة الداخلية، والشمولية والتفاعل المنتظم بين مختلف أصحاب المصلحة)، وبين القدرات الفردية (Individual capacity) التي تشير إلى قدرة الأفراد على حل المشكلات، والمشاركة في صنع القرار، وفهم أدوارهم ومسئولياتهم^(cxxxvi).

وهناك ستة عناصر أساسية يجب تعزيزها لتنمية القدرات بالمجتمعات المحلية للمساهمة في التخفيف من وطأة الفقر في هذه المجتمعات: (تنمية الفرد، والإحساس بالانتماء للمجتمع، والشبكات التي تمكن الناس من المشاركة في الاقتصاد الاجتماعي، والقدرة على إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع، وحشد القوة من خارج المجتمع، وقدرة الأقليات وأفراد المجتمع على الاندماج في المجتمع)^(cxxxvii).

ووضع نوسبوم (Nussbaum) قائمة بالقدرات التي يجب أن يتمتع بها الفقراء وهي (الحياة، الصحة الجسدية، السلامة البدنية، الحواس والخيال والفكر، العواطف، المنطق العلمي، الانتماء، السيطرة، اللعب، السيطرة على البيئة)، في حين حدد كيزيلباش (Qizilbash) هذه القدرات في (الصحة والقدرات المادية الأساسية، والتغذية، والمأوى، والصرف الصحي، والتعليم، والقدرة العقلية، ومستوى الطموح،

واحترام الذات، والأمن)^(cxxxviii).

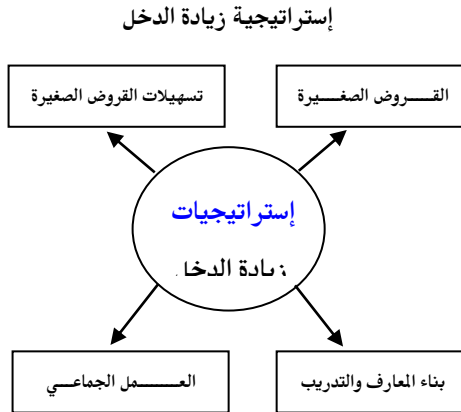
أهمية بناء القدرات:

- تساهم في زيادة مقدره الأفراد والمجتمعات على معالجة المشاكل التي تواجههم وخاصة تلك المشاكل الناشئة عن عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي^(cxxxix).
- تعمل على تطوير قدرات ومهارات أفراد المجتمع ليصبحوا أكثر قدرة على حل مشكلاتهم وتلبية احتياجاتهم، وكذلك المشاركة الكاملة في المجتمع^(cxi).
- تعتبر ركيزة أساسية لاستدامة تأثير التدخلات الإنمائية على المدى البعيد، حيث تستند على توسيع المشاركة المجتمعية وتعزيز المهارات والخبرات المحلية ومساعدة الفئات المحرومة لتحسين حياتها^(cxli)

٤ (إستراتيجية زيادة الدخل (Income Generation):

تعتمد التنمية المعاصرة على توعية الناس بقدراتهم، والطرق التي يستطيعون بها الحصول على دخول كريمة للوفاء بمتطلبات الحياة؛ لذا تعد معايير زيادة الدخل مكوناً رئيساً للتنمية المحلية خاصة في المناطق الفقيرة وبرامج التخفيف من حدة الفقر ومواجهة الكوارث الطبيعية^(cxlii)، حيث تمكن الخدمات المالية الفقراء من زيادة وتنويع دخلهم وبناء ممتلكاتهم الاجتماعية والاقتصادية وتحسين حياتهم بطرق تعكس الأوجه المتعددة الأبعاد للفقر، وهناك شواهد على أن الفقراء يستثمرون في نطاق واسع من الأمور مثل تحسين التغذية وتحسين الصحة والحصول على التعليم وتحسين المنازل وتوسيع مشاريعهم الصغيرة^(cxliii)، وتستخدم القروض الصغيرة على نطاق واسع في البلدان النامية كوسيلة لتوفير كميات صغيرة من رأس المال للفقراء ليتمكنوا من تحسين أوضاعهم المعيشية من خلال إقامة أنشطة مدرة للدخل، أو تطوير مشروعات قائمة أو استحداث مشروعات جديدة، وتعتمد فكرة تقديم القروض في معظم هذه البلدان على مبدأ تقديم القروض للأفراد ضمن جماعة، بحيث يكون الأفراد المكونون للمجموعة مسؤولين عن بعضهم بعضاً في سداد القروض المستحقة للمانحين، وهذه الضمانات الاجتماعية تزيل عائق تقديم الضمانات المادية التي يفتقر إليها معظم الفقراء، وقد تغير مسمى القروض الصغيرة في الآونة الأخيرة إلى مصطلح "التمويل البالغ الصغر" لما يضيفه من خدمات الادخار والتأمين على القرض الممنوحة^(cxliiv).

ويحدد الشكل التالي الإستراتيجيات الرئيسة لزيادة الدخل.



أ (تقديم القروض الصغيرة:

ترجع أهمية القروض المتناهية الصغر إلى دورها الكبير في محاربة الفقر ومساعدة الفئات الفقيرة بل والمعدمة في المجتمع على كسب قوتها بشكل منتظم، الأمر الذي يضمن لها حياة كريمة.

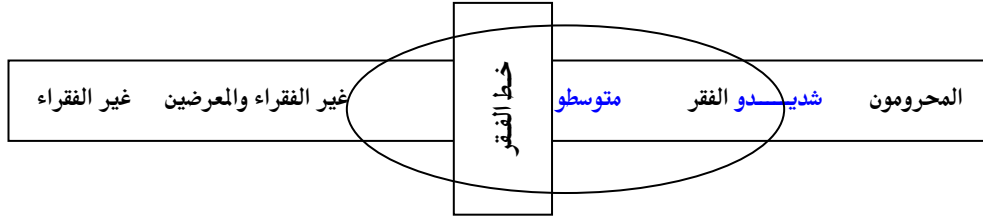
ويمكن تعريف القروض المتناهية الصغر على أنها عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء، تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة متعددة الأهداف، وقد يتواجد هذا التمثيل الشبكي على المستوى الدولي كما قد يتواجد على المستوى المحلي.^(cxiv)

وعملاء التمويل متناهي الصغر هم "الفقراء النشيطون اقتصادياً" أو الأفراد ذوي الدخل المتدني غير القادرين على دخول مؤسسات التمويل الرسمي، والذين يملكون فرصاً اقتصادية ومهارات تؤهلهم للعمل، حيث إنه لا يجب أن تستخدم الأموال التي يستلمونها لأغراض الاستهلاك بل لأغراض منتجة؛ ولهذا السبب يعتبر أفقر الفقراء أو المحرومون خارج الفئة المستهدفة لمؤسسات التمويل متناهي الصغر.

ويبين الشكل التالي أن معظم عملاء مؤسسات التمويل متناهي الصغر يقعون حول خط الفقر، أما خدمات التمويل متناهي الصغر فهي لا تناسب المحرومين حيث

يُسْتَهْدَفُونَ بشكل أفضل من قِبَل برامج اجتماعية أخرى (cxlvi).

يوضح العملاء المستهدفين لمؤسسات التمويل متناهي الصغر



نماذج الحصول على القروض الصغيرة.

جماعات التضامن: هي النموذج الكلاسيكي للتمويل، وغالبا ما يُشار إليها بـ "نموذج غرامين" وتتشكل هذه المجموعات من خمس أفراد يضمن كل منهم الآخر في سداد القرض، بحيث تتحمل المجموعة سداد قيمة القروض المستحقة إذا فشل أحد أفرادها في سداد قرضه.

بنك القرية: مصرف القرية هو مفهوم موسع لجماعات التضامن حيث إنه يشمل على مجموعة أكبر من النساء والرجال تتراوح ما بين (١٥ إلى ٣٠) عضو، تكون مسئولة عن إدارة القرض المقدم من مؤسسة التمويل (الحساب الداخلي)، وتقديم القروض إلى بعضهم بعضاً وجمعها كذلك (الحساب الخارجي)، وتعرف هذه العملية في الهند باسم جماعات المساعدة الذاتية.

الإقراض الفردي: هو عبارة عن توفير خدمات التمويل الصغير للأفراد بدلا من المجموعات، ومن الصعب تمييز هذا النوع من الإقراض عن الخدمات المصرفية التقليدية، حيث تحتاج مؤسسات التمويل متناهي الصغر لضمانات (أو بدائل للضمانات مثل الأدوات المنزلية ذات القيمة السوقية المنخفضة ولكنها في ذات الوقت تشكل قيمة شخصية عالية للشخص المقترض) من المقترضين (cxlvii).

الآثار المترتبة على خدمات الإقراض متناهي الصغر على مستوى الأسرة والفرد والمجتمع:

على مستوى الأسرة: حيث يفترض أن خدمات المشروعات متناهية الصغر لها آثار إيجابية على الأسر وخاصة فيما يتعلق بدخل الأسرة، وأصولها المادية، والتعليم،

والتغذية وإستراتيجيات المواجهة (إدارة المخاطر والاستفادة من الفرص بشكل أفضل)، كل هذه المتغيرات يفترض أنها نتائج غير مباشرة لزيادة دخل الأسرة والذي تولد عن المشاريع متناهية الصغر، بالإضافة إلى أن خدمات المشاريع الصغيرة مثل الائتمان والادخار يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على ما يتعلق بتراكم الأصول ونفقات التعليم ونفقات الغذاء، لذلك تساعد المشروعات الصغيرة في زيادة القدرة على الهروب من الفقر وتعزيز رأس المال البشري وبالتالي الوقاية من الضعف (vulnerability).

على المستوى الفردي: ربما لا يكتب للتغييرات التي تحدث على مستوى الأسرة أن تحقق المساواة بين جميع أفرادها، لكن المشاركة المباشرة للعميل (الفرد) في البرنامج قد تؤدي إلى آثار محددة على المستوى الفردي مثل: السيطرة على الموارد والدخل، والادخار، واحترام الذات واحترام الآخرين وكذلك تؤثر على توجهاته المستقبلية وبالتالي تكفل له التمكين.

على مستوى المجتمع ككل: من المتوقع أيضاً أن خدمات التمويل الصغير يكون لها آثار إيجابية على مستوى المجتمع ككل من خلال زيادة فرص العمل والحد من عمالة الأطفال وتعزيز الروابط المجتمعية وما إلى ذلك (cxlviii).

ب (بناء المعارف والتدريب: تعتبر انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم والمهارات عقبات رئيسة تمنع الأفراد من أن يجدوا عملاً ويكسبوا دخلاً بالتبعية، فتنمية المهارات وتخطيطها وتنفيذها بعناية في سياق توفير فرص العمل وتوليد الدخل هي عنصر حاسم للتخفيف من حدة الفقر، ولقد تبين أن هذا النهج أنجح ما يكون عندما يُستخدم كعنصر رئيس لإستراتيجية متكاملة تجمع بين محو الأمية والتدريب على مهارات تنظيم المشاريع الصغيرة، والمساعدة على الحصول على الائتمان، وتوفير هذه الأدوات للفقراء هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يمنحهم الأمل في توليد الدخل أو الخلاص من براثن الفقر (cxlix).

ج (العمل الجماعي: تساعد آلية العمل الجماعي الأفراد على تجميع مواردهم، ومن ثم المشاركة بصورة أكمل في الإنتاج وتقاسم الأرباح وتوفير التكاليف، وتحمل المخاطر (c)

٥) إستراتيجية جمهورية مصر العربية للتخفيض من مستوى الفقر:

- اشتملت هذه الإستراتيجية على بذل الجهود فى خمس جهات هي:
- النمو الاقتصادي لزيادة الدخل وفرص العمل مع التأكيد على تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومبادرات خلق فرص العمل.
- تنمية مهارات الفقراء لرفع مستوى قدراتهم من خلال التعليم والصحة والتغذية والمساهمات الاجتماعية.
- تنمية المرأة وتجسير الهوة بين الجنسين فى التنمية.
- إجراءات شبكة السلامة الاجتماعية للفقراء ولاسيما النساء ضد الاضطرابات المتوقعة وغير المتوقعة فى الدخل/الاستهلاك، حيث توجد ثلاثة برامج رئيسة لشبكة السلامة الاجتماعية: برنامج المعونات الغذائية للمستهلك والإعانات النقدية من وزارة الشؤون الاجتماعية، والصندوق الاجتماعى للتنمية.
- الحكم بالمشاركة لمنح الفقراء مجالاً أكبر للتعبير عن رأيهم. مثل مشروع شروق "التنمية الريفية المتكاملة"، ومشروع التنمية المحلية بالمشاركة الشعبية الوحدة الاستشارية لبرنامج إدارة المناطق الحضرية بالمشاركة^(cli).

سادساً: الفقر والتنمية وحقوق الإنسان:

التنمية عملية اقتصادية اجتماعية ثقافية سياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرية والهادفة فى التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها، والحق فى التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف ويخول لكل إنسان ولجميع الشعوب حق المشاركة والإسهام فى تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية ثقافية سياسية، والتمتع بهذه التنمية التى تكمن فيها جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والإنسان هو الموضوع الرئيس للتنمية، وينبغي أن يكون المشارك النشط فى الحق فى التنمية والمستفيد منه^(clii)، وتتادى كافة المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بالوفاء بمتطلبات البشر وكيفية تحقيق حياة كريمة لهم وتشمل الحاجات الواجب الوفاء بها كافة الحاجات الأساسية للفرد التى تعينه على البقاء على قيد الحياة، بما ذلك

الحاجات البيولوجية أو النفسية أو المادية والحاجة للعمل أو الإبداع وكذلك حق الفرد في أن تكون له خصوصيته التي لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها أو ينتهكها^(cliii).

وتعد المشاركة والمساءلة الاجتماعية أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها

نهج حقوق الإنسان في الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة:

(أ) **المشاركة:** المشاركة هي مبدأ أساسي لحقوق الإنسان، وهي متأصلة في عملية الإدماج والديمقراطية على الصعد المحلية، والوطنية والدولية، فتبادل المعلومات وتشاركها مع الآخرين هو مكون حاسم لعملية المشاركة سواء أكان في مرحلة التخطيط، أم التنفيذ أم مرحلة الرصد لإستراتيجية الحد من الفقر، والمشاركة الفعالة هي عامل رئيس في نجاح أي إستراتيجية للحد من الفقر، فهي تزيد من ملكية أصحاب المصلحة لعمليات التنمية ورقابتهم عليها، وتساعد على ضمان أن تستجيب المداخلات لأوضاع الناس المراد استفادتهم منها^(cliv).

(ب) **المساءلة الاجتماعية:** تشير المساءلة الاجتماعية إلى صورة من صور المساءلة تتبثق عن أفعال المواطنين ومنظمات المجتمع المدني الرامية إلى مساءلة الدولة، وكذلك الجهود المبذولة من الحكومة والأطراف الفاعلة الأخرى (وسائل الإعلام، القطاع الخاص، الجهات المانحة) لمساندة هذه الأفعال.

ومن شأن المساءلة الاجتماعية توفير مجموعات إضافية من المراجعات والتوازنات للدولة من أجل الصالح العام، مما يفضح وقائع الفساد والإهمال والقصور التي لا يتوقع أن تعالجها أشكال المساءلة الأفقية أو لا تقدر على معالجتها. على عكس صور المساءلة الرأسية الأخرى مثل الانتخابات، يمكن غالبًا ممارسة المساءلة الاجتماعية بشكل مستمر من خلال وسائل الإعلام والسلطة القضائية وجلسات الاستماع العامة وهيئات المحلفين المشكلة من المواطنين والحملات والمظاهرات وما إلى ذلك. وهكذا فإن آليات المساءلة الاجتماعية تكمل وتعزز آليات المساءلة الحكومية الرسمية، بما في ذلك الآليات السياسية والمالية والإدارية والقانونية.

يمكن للمساءلة الاجتماعية تعزيز نواتج التنمية والتقدم نحو تحقيق التنمية البشرية بوجه عام علاوة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بتعزيز الروابط بين الحكومات

والمواطنين من أجل:

- تحسين محور تركيز تقديم الخدمات العامة.
- رصد الأداء الحكومي وتعزيز الحكم المتجاوب.
- التأكيد على احتياجات الفئات المستضعفة في صياغة السياسات وتنفيذها.
- المطالبة بالشفافية وكشف الفشل الحكومي والفساد.
- تيسير إقامة روابط فعالة بين المواطنين والحكومات المحلية في سياق اللامركزية.
- تمكين الفئات المهمشة المقصاة تقليدياً من العمليات المتعلقة بالسياسات. (clv)

سابعاً: تجارب الدول في الحد من الفقر:

(١) تجربة بنغلاديش في محاربة الفقر: نموذج بنك الفقراء (جرامين):

تقع بنغلاديش في جنوب شرق آسيا وهي بلد صغير يبلغ عدد سكانه ١٣٠ مليون نسمة وتعد من أفقر البلدان في العالم حيث يبلغ دخل الفرد فيها حوالي ٣٠٠ دولار سنوياً من إجمالي الناتج المحلي، ومعدل معرفة القراءة والكتابة يصل إلى ٣٨ % فقط لمن هم فوق ١٥ سنة، وقد تعرضت بنغلاديش لمجاعة في عام ١٩٧٤ تسببت في مقتل ١.٥ مليون نسمة من سكانها (clvi) ، وتأسس بنك جرامين في بداية عام ١٩٧٦ على يد الدكتور/ محمد يونس في بنغلادش بهدف إطلاق طاقات الفقراء وتمكينهم من مزاوله أعمالهم الخاصة وذلك بالاعتماد على مواردهم واقتناء الأصول اللازمة لحرفهم ومهنتهم، وكانت أعمال البنك محدودة في بلدة جويرا حتى عام ١٩٧٩، ثم توسعت أعمال البنك إلى مناطق أخرى بدعم من البنك المركزي والبنوك التجارية، ثم تحول في عام ١٩٨٣ إلى مؤسسة مستقلة مع حصة للحكومة فيه تبلغ ١٠% (clvii).

فلسفة البنك: تقوم على أن الائتمان يجب أن يقبل كحق من حقوق الإنسان، ومن ثم تبني نظاماً على أساس أن الشخص الذي لا يملك شيئاً له الأولوية في الحصول على قرض، فمنهجية جرامين لا تتأسس على تقييم الملكية المادية للفرد، وإنما تتأسس على

الدافعية التي يملكها، فجرامين بنك يعتقد أن كل البشر بمن فيهم الأكثر فقرًا موهوبون بدافعية لا حدود لها^(clviii).

وتتلخص أهداف بنك جرامين في: تقديم التسهيلات المالية للفقراء. ومكافحة استغلال أصحاب الأموال للفقراء. خلق فرص عمل لسكان الريف عن طريق العمل لأنفسهم. ومساعدة النساء في الانخراط في العمل وتعليمهن تنظيم أعمالهن. مساعدة الفقراء على تنظيم أنفسهن بالطريقة التي تمكنهم من الحصول على القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عن طريق الدعم المتبادل فيما بينهم. عكس الحلقة المفرغة للفقير من دخل قليل ومدخرات قليلة واستثمار قليل إلى دخل قليل، لتصبح نسفًا متصاعدًا من دخل قليل وائتمان واستثمار إلى دخل أكبر وائتمان أكبر ثم المزيد من الاستثمار فالمزيد من الدخل^(clix).

ويركز البنك على إقراض الفئات الفقيرة في الريف الذين يملكون أقل من هكتار من الأرض، وتمنح القروض إلى خمسة أشخاص يختارون بعضهم بعضًا ويعيشون في نفس القرية وتجمعهم الثقة والانسجام، كما يعطي الأولوية للنساء اللاتي يشكلن ٩٦% من مقترضي البنك، ويعمل على تحسين أوضاعهن في أسرهن بإعطائهن القدرة على التملك^(clx)، بالإضافة إلى تعزيز دورهن القيادي في النشاط الاقتصادي والمنظمات المهنية والنقابات العمالية والمهنية، والنشاط السياسي على الصعيد المحلي والقومي والاستجابة الفعالة لقضايا المجتمع^(clxi).

وعن صفة البنك الاقتصادية والمالية يقول محمد يونس مؤسس البنك إنه مشروع اقتصادي ربحي يقوم على تدوير المال واستثماره، وذلك بإقراض المال لعملائه من الفقراء. ويتخذ من الوسائل الكفيلة لاستعادة هذا المال من خلال نظام مالي وإداري صارم قائم على ضمان الجماعة المحلية، إضافة إلى رقابة ومتابعة موظفي البنك. ويذكر أن النظام الاقتصادي للبنك قائم على تقديم القروض للفقراء، دونما ضمانات مالية من صنف تلك الضمانات التي تطلبها المؤسسات المالية. فيستطيع المستفيد الحصول على قرض وعليه الالتزام باستثمار القرض في الغرض المطلوب من أجله خلال الأسبوع الأول من استلام القرض، ويحق للعضو المنتظم

في السداد والملتزم بحضور اجتماعات المركز وباستخدام القرض في الغرض المخصص له، الحصول على قرض آخر (clxii).

وأنواع القروض في البنك هي:

- القرض العام، ويحصل عليه كل أعضاء البنك، ويستخدم في جميع أغراض الاستثمار الفردي.
- القرض الموسمي، والغرض منه دعم الزراعات الموسمية.
- قرض الأسرة، وتحصل عليه الأسرة عن طريق المرأة، وهي المسئولة قانونياً عنه.
- قروض الإسكان.

وتقوم عملية المتابعة والرقابة المالية والإدارية على الموظفين الميدانيين والموجودين في فروع البنك المنتشرة في معظم محافظات بنغلاديش، وقد أثبتت الدراسات أن مقترضي جرامين يتحركون بثبات إلى خارج دائرة الفقر، فطبقاً لإحدى الدراسات يتحرك ٥% من المقترضين سنوياً خارج دائرة الفقر (clxiii).

التنمية بتحسين نوعية الحياة:

وهو المدخل الثاني من مداخل التنمية في نموذج بنك جرامين ويتم ذلك من خلال كل من:

أ) المدخل الإسكاني لتحسين نوعية الحياة: تحسين حالة المسكن يعتبر من المطالب الأساسية للتنمية، خاصة في بلد مثل بنغلاديش الذي يعيش أغلب سكان الريف به في أكواخ، ويعطي البنك للفقراء ثلاث مستويات من قروض الإسكان تختلف حسب عدد سنوات العضوية في البنك.

الأول- يسمى (Pre Fundamental) ويحصل فيه العضو على قرض قيمته ٦٥٠ . ٧٥٠ تكا بعد عامين من عضويته ويهدف لإصلاح المسكن فقط.

الثاني- يسمى (Fundamental) وقيمه ١٠٠٠٠ تكا ويحصل عليه من مر على عضويته ثلاث سنوات، ويحصل ضمن هذا القرض على أربع أعمدة أسمنتية ومرحاض صحي.

الثالث - يسمى (Basic) ويتراوح فيه قرض الإسكان بين ١٣ ألف إلى ٢٥ ألف تكاً شاملاً مرحاض وأى عدد من الأعمدة وذلك لمن مرت عضويته خمس سنوات. وتتدد قروض الإسكان في صورة دفعات أسبوعية خلال مدة حدها الأقصى عشر سنوات وتختلف من فرع لآخر ومن وقت لآخر، وعادة ما تكون من خمس إلى سبع سنوات^(clxiv).

ب) المشاركة السياسية: التخفيف من حدة الفقر لا يعني فقط تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية والمواد غير الغذائية ولكن أيضاً يعتمد على ممارسة الحقوق السياسية والتمتع بالحرية السياسية وحرية التعبير والاختيار وحقوق الإنسان والتصويت في الانتخابات والترشح لشغل المناصب العامة. وفي ذلك أثبتت الدراسات أن المقترضين من بنك جرامين وأفراد أسرهم يشاركون في انتخابات الحكومة المحلية والمركزية سواء بالإدلاء بأصواتهم أو الترشح لعضويتها، كما أن البنك يشجعهم على مناقشة قضاياهم في الاجتماعات الخاصة بمراكزهم قبل خوض الانتخابات بما يساعدهم على اتخاذ القرارات بشأن التصويت لصالح بعض المرشحين لجدارتهم بالمدافعة عن قضاياهم وخدمة مصالحهم^(clxv).

ج) المدخل الصحي لتحسين نوعية الحياة: عبر البنك عن اهتمامه بالمدخل الصحي لتحسين نوعية حياة الفقراء من خلال برنامج صحي تقدمه مؤسسة **(Grameen Trust)** وهي أحد أعضاء أسرة **(Grameen)** وعبرت هذه المؤسسة من اهتمامها بذلك بوضع الصحة كهدف من أهدافها - تشجيع وتنفيذ خدمات صحية وإصحاحية لصالح الفقراء - ثم تعبر عنه ثانية بترجمة الهدف إلى برنامج يسمى برنامج جرامين الصحي **(Grameen Health Program)** والذي بدأ بمساعدة بنك جرامين بسبب عدم كفاية وسائل الرعاية الصحية المتاحة في المناطق الريفية في بنغلاديش.

وذلك من أجل:

- مد الرعاية الصحية الأولية الفعالة وذات القيمة بتكلفة متحملة، وتطوير البرنامج كي يكون قادراً على الاستثمار.

- رفع مستوى الوعي الصحي لإحداث تغيير فعال في اتجاهات وممارسات النمط السلوكي.
- تحسين الوضع الصحي للمجتمع بتقليل نسبة الوفيات والإصابة بالمرض في مناطق معينة^(clxvi).

د) المدخل التعليمي لتحسين نوعية الحياة:

تعهد البنك بأنه سوف يعمل على تعليم أبناء بنغلاديش وأنه سوف يوفر نفقات تعليمهم، وفي ضوء ذلك أنشأ البنك "صندوق رفاهية الأطفال" والذي وجه من خلاله عملياً عناية العاملين والفقراء إلى "رفاهية الأطفال" بمعناها التنموي، بل جعل الاشتراك في هذا الصندوق إجبارياً من القرض الثاني للفقير/العضو، حيث يساهم الفقير بمبلغ تكا واحدة في الأسبوع، ومن ثم يستخدم المال في شراء الكتب ودفع المصروفات الدراسية.

ولم يكتف البنك بهذا بل عمل على تشجيع الآباء والأمهات والأمينين على محو أميتهم من خلال إصرار البنك على أن يتعلم كل منهم كيفية توقيع اسمه وحساب الأقساط والمدخرات الخاصة بهم؛ وذلك خلال فترة التدريب التأهيلي التي تسبق حصول العضو الفقير على قرض من البنك.

برامج دعم التعليم في جرامين "قروض التعليم العالي ومساعدة الطلاب القرويين الفقراء والمتفوقين على مواصلة تعليمهم العالي (الثانوي والجامعي) من خلال برنامج للقروض على أمل خلق جيل من الفقراء المتعلمين تعليماً عالياً يجعلهم قادرين على التسلح بسلاح يخرجهم من دائرة الفقر^(clxvii).

وقد أسس البنك مجموعة من الفروع منها على سبيل المثال مؤسسة جرامين شاكتي: وهي مؤسسة غير هادفة للربح تعمل في مجال الطاقة الريفية بهدف (تعميم مصادر الطاقة المتجددة في المنازل الريفية المحرومة من الكهرباء، و تسويق الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وطاقة الرياح على أسس اقتصادية، إجراء البحوث التطبيقية وتطوير التكنولوجيات المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة، البدء في مشروع تصنيع وتسويق أنظمة كهروضوئية منزلية ذات كفاءة وذات أسعار محتملة، تنفيذ مشروعات

لتوليد الكهرباء من الرياح في المناطق الساحلية، وتشغيل وحدات صغيرة لتوليد الكهرباء هيدروليكيًا، وقد قامت المؤسسة بتنفيذ مشروعات إرشادية للطاقة الشمسية ومشروع لطاقة الرياح، وبالإضافة لذلك توفير فرص عمل والمساهمة في تحسين الدخل بالمناطق الريفية في بنغلاديش^(clxviii).

ومؤسسة جرامين كاليان: وقد تأسست عام ١٩٩٦ بهدف (توفير الدعم المالي في صورة قروض ومنحها لكل من العاملين والأعضاء وعائلاتهم، و توفير التمويل لمشروعات واستثمارات الموظفين، و تمويل القروض لمؤسسات أخرى يتبناها البنك، إعطاء التسهيلات الطبية بما في ذلك تشجيع وإنشاء المستشفيات والمراكز الصحية لصالح الأعضاء والموظفين، وتشجيع وتأسيس شركات مساهمة واستثمارات مشتركة وشركات عامة وشركات تأمين مرتبطة بالأهداف، وتنظيم تسهيلات تعليمية وتدريبية للأعضاء والموظفين، التشجيع على الدخول في مجالات التكنولوجيا الحديثة والطرق الإبداعية لتنمية الصناعات الصغيرة والاستثمارات في مجال التسويق والتجهيز والتخزين والنقل الهادفة لمكافحة الفقر، تخفيف وطأة الكوارث التي تؤثر على حياة الأعضاء والموظفين في البنك وممتلكاتهم، الاستثمار في السندات والأسهم والشهادات الجمركية والأوراق النقدية)^(clxix).

وفي عام ١٩٩٧ أنشئ (**Grameen Shikha**) وهو أحد فروع أسرة بنك جرامين وكان الهدف من إنشائه تقديم الدعم الشامل للتعليم في المناطق الريفية من خلال توفير الدعم المالي في شكل قروض ومنح لغرض التعليم واستخدام تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من حدة الأمية وتطوير التعليم، كما اهتم بتشجيع الأفكار والابتكارات التي تساعد على تطوير التعليم، لذلك قام بدعم العديد من البرامج الموجهة للتعليم مثل برنامج تنمية طفل ما قبل المدرسة، برنامج تنمية الطفولة المبكرة في مناطق مختلفة من بنجلاديش^(clxx).

٢) تجربة ماليزيا في الحد من الفقر:

إن تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا مرتبطة بفلسفة التنمية والتي تقوم على فكرة "أن النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل وعلية فإن مكاسب التطور

الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجاباً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير ضروريات الحياة من الغذاء والتعليم والأمن "كما يجب أن تكون طبقة الفقراء والمحتاجين والعاطلين والمجموعات العرقية الأكثر فقراً أول المستفيدين من هذا النمو.

سياسة وتوجهات الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر:

ارتكزت سياسة الحكومة الماليزية في مكافحة الفقر بالموازاة مع الزيادة في النمو الاقتصادي على هدفين أساسيين هما:

- تخفيض نسبة الفقر . - إعادة هيكلة المجتمع

(١) تخفيض نسبة الفقراء: عن طريق زيادة امتلاك الفقراء للأراضي والرأسمال المادي، رفع مستوى تدريب العمالة، والعمل على تحسين وسائل الإنتاج من حيث العدد والنوعية والحداثة، وقد شملت هذه السياسة مجموعات عديدة من الفقراء في المدن والأرياف. كما تميزت خطة مكافحة الفقر في ماليزيا بالاستمرارية والقابلية للتعديل وذلك انطلاقاً من النتائج والأهداف المحققة، بحيث تم توسيع نطاق خط الفقر عام ١٩٨٦ ليشمل إلى جانب الاحتياجات الأساسية التي يجب أن يحصل عليها الفقراء، الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية.

هذه السياسة في تحقيق التنمية ومحاربة الفقر جعلت النظام الضريبي في ماليزيا يأخذ بعداً اجتماعياً يعود بالفائدة على الفقراء؛ ذلك أن الضريبة في ماليزيا تأخذ شكل التصاعدية في ضريبة الدخل و يبلغ الحد الأدنى للدخل الخاضع للضريبة حوالي ٦٥٨ دولار أمريكي في الشهر وهذا بعد أن تخصم منه المصاريف المتعلقة بالتأمين الصحي، كما يأخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال، نفقات تعليم المعوقين ومن يعولهم من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

وباعتبار ماليزيا بلد إسلامي فقد شجعت الحكومة الماليزية المواطنين من المسلمين على توجيه أموال الزكاة نحو صندوق جمع الزكاة القومي مقابل التخفيض في نسبة الضريبة على الدخل، وهذا الصندوق يسير من طرف إدارة الشؤون الإسلامية^(clxxi).

برامج دعم الفقراء في ماليزيا: هناك عدة برامج في ماليزيا أعدت لمحاربة الفقر سواء من قبل الحكومة أو المجتمع المحلي، هذه البرامج تترجم السياسة والتوجهات العامة لهذا البلد، نذكر من بينها:

أ (برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين وترقية حياة الفقراء وهذا عن طريق

- تقديم فرص عمل مولدة للدخل.
- زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة.
- إنشاء مناطق سكنية بتكلفة منخفضة وإعادة تأهيل وترميم المساكن الموجودة، وتحسين ظروف السكن بها مثل مد قنوات المياه الصالحة للاستعمال، وقنوات الصرف الصحي، وتوفير شبكة الكهرباء

ب) برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج من إنشاء المجتمع المدني الماليزي، تقوم برعايته المنظمات الأهلية الوطنية من مختلف المناطق الماليزية، وهو برنامج يقدم كذلك قروض دون فوائد من أجل تمويل مشروعات الفقراء في مجال الزراعة والمشاريع الصغيرة الحجم.

ج (تقديم المنح والإعانات المالية للأفراد والأسر الفقيرة: ويتراوح مقدار المنح أو الإعانات ما بين ١٣٠-٢٦٠ دولار أمريكي وتقدم للأفراد الذين لا يستطيعون العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة.

د (منح قروض دون فائدة لشراء مساكن منخفضة التكلفة للفقراء: وهو برنامج موجه للفقراء الذين يقطنون بالمناطق الحضرية.

هـ) توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الفقيرة والنائية: مثل شبكة النقل والاتصالات، المرافق التعليمية وخدمات الصحة والكهرباء.

و (دعم الأدوية المستهلكة بكثرة من قبل شريحة الفقراء والأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة: وقد ساعد وجود القطاع الخاص وتكفله بخدمات الصحة لدى الفئات الأخرى من توجيه القطاع العام الصحي نحو التكفل بشريحة الفقراء خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تستفيد من الكثير من الخدمات الصحية المجانية.

ز) إقامة أنشطة موجهة للسكان الفقراء: مثل إقامة المدارس الدينية بفضل التبرعات الشعبية.

انعكاسات سياسة مكافحة الفقر في انخفاض مؤشر الفقر في ماليزيا:

من المؤشرات المستعملة في قياس نسبة الفقر عادة مؤشر دخل خط الفقر وهو الحد الذى يفصل عن الحد الضروري لتوفير الحاجات الأساسية من الغذاء والمسكن وما إلى ذلك.

ويعتبر الفرد فقيراً إذا كان دخله يقع تحت هذا الخط وكلما ابتعد دخل الأفراد عن هذا الخط زاد تصنيفهم ضمن الفئات الأشد فقراً، وتبلغ قيمة المبلغ المحدد لخط الفقر بحوالى ١٥٦ دولار أمريكي للأسرة الواحدة في الشهر.

واستناداً إلى هذه المعطيات بالنسبة لخط الفقر فإن الإحصائيات في ماليزيا أظهرت أن نسبة الفقر قد انخفضت ما بين سنتى ١٩٩٠-١٩٩٥ من ١٥.٦ % إلى ١٣.٢ % بالنسبة للريف ومن ٤.١ % إلى ٣.٨ % بالنسبة للمدن. هذا بالنسبة لمؤشر الفقر حسب المناطق الجغرافية، والذى ارتبط بدوره بزيادة متوسط النمو السنوى لنفس الفترة حيث سجلت نسبة زيادة في المتوسط السنوي لدى السكان الأصليين قدرت بـ ٥.٥ % و ٤.٦ % بالنسبة للصينيين و ٦ % بالنسبة للهنود (clxxii).

وعلى ذلك يمكن تسجيل نقطتين للتجربة الماليزية في المدخل الإسلامى لمواجهة الفقر هما:

- الإنتاج السلعي والخدمي الملموس وإشباع الحاجات الإنسانية ومنع مد يد الدولة للإعانات الخارجية.

إن زيادة موارد الدولة لقيام الحكومة بأعمالها لا ترتبط برفع سعر الضريبة، وإنما بزيادة أوعية الضرائب فكلما زادت الأنشطة الاقتصادية زادت الأوعية فزادت الحصيلة حتى مع الأسعار المنخفضة للضريبة (clxxiii).

ثامناً: دور المحليات فى الحد من الفقر.

تستهدف التنمية المحلية توحيد الجهود الأهلية مع الجهود الحكومية لتحسين

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتمكينها من الإسهام الفعال في التقدم، كما إنها تعتمد على المساعدة الذاتية وتشجيع العمليات التطوعية بين الأفراد ومواجهة المعوقات الراسخة بالمجتمع وقطاعاته. وترتكز التنمية على إشباع الحاجات الأساسية وإعطاء أولوية لمؤشرات الصحة والتعليم والإسكان وجعل البشر أنفسهم بؤرة اهتمام التنمية وبالتالي فهي توجه اهتمامها إلى الاستثمار في البشر وصقلهم بالمعارف وتحسين مستوى معيشتهم بشكل عام^(clxxiv)، وتعد المجالس الشعبية المحلية الممثل الشرعي لأبناء المجتمع المحلي وأحد خصائص النظام السياسي في مصر وأحد أهم وسائله في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لما تؤديه من أدوار جوهرية في مواجهة قضايا التعليم والصحة والفقر من خلال صنع قرارات على درجة عالية من الواقعية في ظل الموارد المحلية المتاحة^(clxxv)، وكذلك يتعين عليها تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء. بجانب التركيز على تخفيض حدة الفقر وتحسين الظروف المعيشية لأكثر شرائح المجتمع تهميشاً وحرماناً^(clxxvi)، ولذلك ينبغي على الحكومة المحلية القيام بالتالي:

- ضمان توفير الخدمات للمجتمعات المحلية بطريقة مستدامة مع إعطاء الأولوية للحاجات الأساسية لهذه المجتمعات.
- تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تعزيز البيئة الآمنة والصحية.
- تشجيع مشاركة المنظمات المجتمعية في أمور السياسة والحكم المحلي^(clxxvii).
- تحسين وتنمية قدرات السلطات والمؤسسات المحلية على تقديم خدمات ذات كفاءة وجودة وكفاية للمواطنين في مجتمعاتهم المحلية.
- زيادة استجابة المجالس المحلية والسلطات المحلية لمتطلبات وحاجات الناس من خلال مؤسسات ديمقراطية^(clxxviii).

الفصل الخامس

العمالة غير المنتظمة..... مفاهيم..مؤشرات..حلول

تمهيد:

تتوالى الأزمات ويعقبها تبعات تؤثر على حياة الشعوب اقتصادياً واجتماعياً؛ مايلقي على عاتق الدول ضرورة صياغة استراتيجيات للتعامل معها، إلا أن مانتج من تبعات عصفت بالعالم بالتزامن مع جائحة كورونا والتي ألفت بظلالها على جميع القطاعات الاقتصادية، كانت الأولى من نوعها منذ قرن، إذ دفعت العديد من الحكومات لصياغة استراتيجيات للتعامل مع تبعاتها، وكانت أحد أبرز تلك التبعات التي حدّرت منها المنظمات الدولية وتحركت لحلها معظم دول العالم هي ارتفاع معدلات البطالة العالمية، فوفقاً لتقديرات البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بلغ عدد العاطلين نحو ٢٠٠ مليون عاطل عام ٢٠٢٢، أما حالات فقدان الدخل نتيجة لفقدان الوظائف فكانت أكبر بين الشباب والنساء وأصحاب المهن الحرة والعمالة الموسمية ذوي المستويات التعليمية الأقل.

وقد تأثرت النساء، على وجه الخصوص، بفقدان الدخل والعمل؛ لأنهن كن على الأرجح يعملن في قطاعات تضررت بقدر أكبر من جراء تدابير الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي.

هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة أثرت بدورها على العمالة غير المنتظمة وتسببت في ازدياد أعدادهم، فضلاً عن معاناة بعضهم نتيجة تضرر القطاعات التي يعملون بها، وبصفة خاصة قطاعي السياحة والآثار، إضافة لما يعانون منه في الأساس من غياب التعاقد الرسمي والتأمين الاجتماعي، وكذا الافتقار إلى الشعور بالأمان وتدني الدخل وعدم توافر الحماية الكاملة في حال التعرض للأمراض أو المشاكل المرتبطة بالعمل في ظروف غير آمنة، وارتفاع مستوى الخطورة من فقدان الدخل نظراً لعدم استدامة مصدر الرزق، بالإضافة لعدم تمتعهم بأي من الحقوق المرتبطة بالحصول على إجازات مدفوعة الأجر أو التأمين الاجتماعي أو الاجازات المرضية، فضلاً عن غياب أي نقابات تجمعهم.

في السياق عاليه، وإدراكاً لأهمية هذه القضية، يُصدر المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية "دراسة" ورقة بحثية تُسلط الضوء على مفهوم العمالة غير المنتظمة وأسباب هذه الظاهرة، ومفهوم الحماية الاجتماعية، والإحصائيات والأرقام الصادرة عن المنظمات الدولية لأعدادهم التقديرية في مصر والعالم العربي، وأخيراً تناول جهود الحكومة المصرية في التعامل مع هذه الظاهرة. وقد تمثلت أهم التوصيات التي توصلت إليها الورقة لمواجهة هذه الظاهرة والتعامل معها مايلي:

* أهمية وضع تعريف ومعايير محددة وموحدة بين الدول لتحديد الفئة المقصودة بالعمالة غير المنتظمة وتصنيفها لإعداد إحصائية واقعية وفق منظومة بيانات مدققة ومنكاملة.

* على جميع الدول العمل على توفير البيانات والإحصاءات بشكل أكثر شفافية ودقة حتى يمكن تشخيص الوضع بشكل أكثر دقة، فضلاً عن إمكانية الحصول على دعم الشركاء الدوليين في إيجاد حلول ناجحة وفعالة.

* ضرورة الاستمرار في برامج الحماية المجتمعية التي أطلقتها العديد من الحكومات للعمالة غير المشمولين ببرامج الحماية الاجتماعية القائمة، وخاصة في أعقاب انتشار جائحة كورونا.

* إجراء تقييم لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية لتحديد الفجوات بها واستكمال منظومة الحماية لهم.

* تنظيم العمالة غير المنتظمة من خلال نقابات عمالية أو مهنية، ووضع خارطة طريق للتوسع في مظلة الحماية والتمكين لتلك الفئة.

* الاستمرار في العمل على خلق مناخ للاقتصاد أكثر جاذبية للمستثمرين، بما يضمن خلق فرص عمل أفضل.

* تحسين الوصول إلى التعليم والارتقاء بجودته وتعزيز المساواة في الوصول إليه، وضمان بقاء الطلاب في المدرسة حتى الحصول على التعليم الثانوي، وتوفير فرص للتدريب الفني والمهني.

* العمل على إدخال تعديلات وإصلاحات مستمرة في النظام الضريبي، كلما تطلب الأمر ذلك وبما يتلاءم مع دخول العمالة غير المنتظمة وأحوالهم وظروفهم المعيشة والأنشطة التي يمارسونها، وزيادة الحوافز وخفض ضرائب الرواتب وإتباع أنظمة الحماية الاجتماعية الداعمة كالضرائب التصاعدية على الدخل.

* الاستمرار في السياسات الرامية لتعزيز الشمول المالي من خلال تعزيز وصول أكبر شرائح إلى الخدمات المالية الرسمية، خاصة وأن التطبيقات

الخاصة بالتحويل المالي عبر الهواتف المحمولة ساهم في النمو الشامل من خلال توفير الحسابات المالية لغير المتعاملين مع البنوك، وتمكين النساء مالياً، ومساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على النمو داخل القطاع الرسمي. *تقليل المستندات والأوراق المطلوبة لإقامة المشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحدودة.

*بذل المزيد من الجهود نحو رقمنة الاقتصاد Economic Digitalization، أي التحول بالاقتصاد من اقتصاد يعتمد على المستندات والأرشفة الورقية، إلى اقتصاد يعتمد على قواعد البيانات وتخزينها وتداولها على المنصات الإلكترونية. *من الممكن تجنب مسألة الطابع الرسمي للعاملين من خلال توفير التأمين الصحي والمعاشات للعاملين غير المنتظمين عبر وسائل أخرى، كالعضوية في النقابات العمالية، أو المنظمات غير الحكومية، أو من خلال الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص؛ وهذا الأمر من الممكن أن ينطوي على ميزة إضافية وهي التشجيع على زيادة المشاريع.

*رفع الوعي لدى العاملين بأهمية حصولهم على حقوقهم من خلال التأمين عليهم وإدراجهم بسجل العاملين لدى الجهات الرسمية للدولة لضمان حقوقهم.

أولاً: العمالة غير المنتظمة:

• المفهوم:

اعتمدت منظمة العمل الدولية التعريف المشترك للعمل غير النظامي وهو: يصنف العاملون لحسابهم الخاص (من غير الأجراء) (الذين يديرون مؤسسات غير نظامية على أنهم يعملون في القطاع غير النظامي). وبالمثل، يصنف أرباب العمل (الذين لديهم أجراء) (والذين يديرون مؤسسات غير نظامية على أنهم من ضمن القطاع غير

النظامي). ويتم تصنيف أفراد الأسرة كافة الذين يساهمون في العمل في المؤسسة على أنهم أصحاب عمل غير نظامي؛ بصرف النظر عما إذا كانوا يعملون في مؤسسات تابعة للقطاع النظامي أو غير النظامي.

وفي حالة العاملين، يعرف العمل غير النظامي على أساس علاقة العمل التي لا ينبغي أن تكون، في القانون أو الممارسة العملية، خاضعة لتشريعات العمل الوطنية، أو لضريبة الدخل، أو الحماية الاجتماعية، أو الحق في استحقاقات عمل معينة (كإشعار مسبق بالفصل من الخدمة، وتعويض نهاية الخدمة، والإجازة السنوية أو المرضية المدفوعة الأجر، وغيرها).

وفي الممارسة العملية، تتحدد الطبيعة النظامية أو غير النظامية لوظيفة ما يشغلها الموظف على أساس معايير تشغيلية مثل: اشتراكات الضمان الاجتماعي التي يدفعها صاحب العمل باسم العامل، والحق في إجازة مرضية مدفوعة الأجر وإجازة سنوية مدفوعة الأجر. ويربط عدد كبير من الباحثين العمل غير النظامي بالافتقار إلى الإدارة الاقتصادية والمؤسسية.

وخلاصة القول، بأن العمالة غير المنتظمة؛ هم مجموعة الأفراد الغير مدرجين ضمن نظام عمل ودوام جزئي أو كلي، كما يضم العمالة المؤقتين أو الموسمييين والذين يتم توظيفهم دون تحديد ساعات عمل أو جدول زمني لهم، ويفتقر هذا النوع من الوظائف لأية مزايا أو مؤهلات، كما أنه يفقر للاستمرارية، فضلاً عن عدم وجود أية حقوق للعمالة كإجازات أو المكافآت أو ما شابه بالإضافة إلى انخفاض الأجر.

• أسباب ظاهرة العمالة غير المنتظمة:

ينجم العمل غير النظامي أساساً كمزيج من ضعف الخدمات العامة، ونظام تنظيمي تقييدي، وضعف قدرة على الرصد والتنفيذ، كما هو الحال في الجزائر ومصر

والأردن ولبنان مثلاً. كما تغذي بعض الظروف السائدة في المنطقة العربية العمل غير النظامي بشكل أكبر من ذلك، وهي تشمل ما يلي:
-التغير الديمغرافي الذي يمثل تحدياً رئيسياً لبلدان مثل مصر والأردن ولبنان و فلسطين وسوريا.

-انتشار الصراعات وعدم الاستقرار السياسي، لاسيما في العراق وليبيا وفلسطين وسوريا واليمن الذي يؤثر على الاستقرار السياسي في سبعة بلدان أخرى هي مصر والأردن ولبنان والسعودية والسودان وتونس والإمارات.

-انخفاض مستوى الاستقرار المالي والنقدي بسبب انخفاض أسعار النفط التي تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي؛ والنمو الاقتصادي المنخفض، ونمو البطالة في الدول غير المنتجة للنفط. ونتيجة لذلك، دفع عدد كبير من المواطنين العرب إلى القطاع غير النظامي لأنه الخيار الوحيد لكسب العيش.

-علاوة على ذلك، فإن ضعف الإطار التنظيمي يحد من تنمية القطاع الخاص والنمو العام. ففي أعقاب ثورات الربيع العربي، تدهورت الجودة التنظيمية في بلدان عديدة مما أثر على قواعد المنافسة والاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والإعانات، والتنظيمات البيئية، والتجارة، والمناخ العام للأعمال التجارية. - تدني جودة التعليم، والذي يحد من قدرة الناس على التحول من الوظائف غير النظامية إلى الوظائف النظامية كما يحد من جودة الابتكارات في مجال البحث والتطوير.

- تؤدي أنظمة الحوكمة غير الكفاء في بعض بلدان المنطقة إلى التهرب الضريبي، مما يزيد من الحافز للعمل في القطاع غير النظامي. وقد شهدت بعض البلدان، مثل قطر والإمارات، تحسناً السنوات الماضية؛ رغم أن للمنطقة العربية واحدة من أدنى نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم.

• ثانياً: العمالة غير المنتظمة ومفهوم الحماية الاجتماعية:

يمكن تعريف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة الخدمات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والتعليمية والثقافية التي تهدف إلى رفع مستوى معيشة العمالة غير المنتظمة من خلال تنمية قدراتهم الاقتصادية والتعليمية والصحية.

وتهدف برامج الحماية الاجتماعية إلى:

– حماية الفئات الفقيرة من العمالة غير المنتظمة من الصدمات والتقلبات التي يتعرض لها الاقتصاد.

– تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير الخدمات وفرص العمل بشكل متكافئ ومتوازن.

– تكاتف الجهود الأهلية والحكومية لتحقيق الحماية الاجتماعية لهذه الفئة من خلال الخطط والبرامج والمشروعات المنصوص عليها في الدستور والقانون لتحقيق العدالة الاجتماعية.

* وهناك مفاهيم مرتبطة بالحماية الاجتماعية منها:

– شبكة الحماية الاجتماعية: وهي إحدى آليات الحماية الاجتماعية التي تعمل على التخفيف من حدة أية آثار ترتبط بوجود حروب أو كوارث طبيعية أو تطبيق سياسات إصلاحية على الفئات المهمشة والفقيرة والأكثر فقراً من أجل تلبية احتياجاتها والعمل على إشباعها.

– مفهوم أرضية الحماية الاجتماعية: وهو المفهوم الذي أطلقته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٩ ويعرف "بأنه منهج وأداة يمكن من خلالها مواجهة الأزمات التي تعاني منها الدول نتيجة لوجود عجز في برامج الحماية الاجتماعية، ويمكن من خلالها توفير الحماية الاجتماعية الملائمة للجميع، والتي يمكن من خلالها تقديم الدعم المالي للنهوض بقطاع الصحة، ومنح الدخل الآمن للأطفال الذي يوفر لهم الرعاية الصحية

- والمادية والتعليم، ويوفر حياة كريمة لكبار السن وذوي الهمم.”
- **ثالثاً: إحصائيات وأرقام عن العمالة غير المنتظمة في مصر والعالم العربي:**
تعاني الدول العربية بتسجيل واحد من أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم (26%) وتشهد تدهوراً في جودة الوظائف، وبالتالي فإن القطاع غير النظامي أخذ في التوسع. كما أن هذا القطاع شهد نمواً كبيراً بالتزامن مع انتشار جائحة كورونا، فضلاً عن معاناة المنطقة من الصراعات وعدم الاستقرار والتي أثرت على النمو الاقتصادي ممّا دفع العمال بالبحث عن فرص للعمل في القطاعات غير النظامية .
عند النظر إلى كل دولة في المنطقة العربية على حدة، نجد أن البلدان ذات أدنى مستوى من الناتج المحلي الإجمالي للفرد تميل إلى أن يكون لديها أعلى مستويات من العمل غير النظامي. وتشير التقديرات إلى أن ثلث الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة يتم إنتاجه من خلال العمل غير النظامي.
**وإحصائياً ، فإن عدم قيام الدول العربية بمواكبة التطورات الخاصة بالعمالة غير المنتظمة، والتي تمثلت في قيام منظمة العمل الدولية؛ بتطوير الدليل الإحصائي حول القطاع غير الرسمي والعمال غير المنتظمة بهدف تطوير المفاهيم والتعريفات الإحصائية ذات الصلة بعناصر القياس وأساليب التقدير والمنهجيات المختلفة، وبالتالي لم تتمكن المنظمة من إنشاء قاعدة بيانات فرعية عن سوق العمل سوى لدولتين عربيتين فقط هما مصر وفلسطين، أما باقي الدول العربية فلم تواكب هذه التطورات؛ وبالتالي فإن كافة البيانات المقدمة هي بيانات تقديرية بالتعاون مع عدد من الخبراء والمنظمات الدولية المهتمة بهذا القطاع.
فمثلاً تقدر منظمة **WEIGO** الخاصة برصد العمالة الغير منتظمة وبصفة خاصة من النساء حول العالم ، إلى أن العمالة غير المنتظمة في منطقة الشرق الأوسط**

ب وشمال أفريقيا تشكل ٤٥% من العمالة الزراعية، مقارنة بـ ٨٢% في جنوب آسيا، و٦٦% في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و٦٥% في شرق وجنوب شرق آسيا (بدون الصين)، و٥١% في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

كما أن نسبة العمالة غير المنتظمة في القطاعات غير الزراعية المختلفة تبلغ ٥٢.٣% من إجمالي العمالة غير الزراعية في فلسطين و٥١.٢% في مصر، وتشمل هذه النسب نحو ٥٤.٥% للرجال في فلسطين و٥٦.٣% في مصر، أما بالنسبة للنساء فإنها تنخفض إلى ٤٠% في فلسطين و٢٣.١% فقط في مصر.

أما من حيث التوزيع القطاعي، فتكون نسبة العمالة غير المنتظمة مرتفعة جداً في قطاع الإنشاءات سواء في مصر أو في فلسطين. وتبلغ نسبة العمالة غير المنتظمة ٩٦.٩% من إجمالي العمالة في فلسطين و٩٢.١% في مصر.

في حين تشهد قطاعات الخدمات الأخرى (باستثناء التجارة والنقل) (أدنى نسب العمالة غير المنتظمة، والتي لا تتجاوز ٢٠% من إجمالي العمالة في كلا البلدين. أما قطاع البناء، ففي حين يجتذب ١٤.٨% من إجمالي العمالة في فلسطين، فإنه يجتذب ١% فقط من العمالة الرسمية مقارنة بـ ٢٧.٤% من العمالة غير المنتظمة. وفي مصر يشكل قطاع البناء ٢٧.٣% من العمالة غير المنتظمة، ولا يجتذب سوى ١٥.٢% من إجمالي العمالة. ومن ناحية أخرى، يجتذب قطاع الخدمات الأخرى (باستثناء التجارة والنقل) ٦٩.٥% من إجمالي العمالة الرسمية (الرجال) وحوالي ٩٠% من إجمالي العمالة الرسمية (النساء). وهذا يوضح أيضاً أن النساء غائبات تماماً تقريباً عن العمالة غير المنتظمة في مجال النقل. (0.7%)

وتمثل النساء حوالي خمس إجمالي العمالة في مصر وأقل في فلسطين (١٦.٩%)، وترتفع هذه النسبة إلى ٣٠% من العمالة الزراعية في كلا البلدين. وتمثل النساء

الفلسطينيات ٣٨.٨% من العمالة الزراعية المستقلة، في حين أنهم لا يمثلن سوى ٤.٥% من العمالة الزراعية المستقلة الرسمية.

وقد يكون ارتفاع نسبة العمالة غير المنتظمة خارج القطاع غير الرسمي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا راجعاً إلى حقيقة مفادها أن بعض المؤسسات في القطاع الرسمي توظف أشخاصاً دون احترام لوائح وقواعد العمل، بالإضافة إلى انتشار الشركات العائلية.

وفيما يتعلق بتغطية التأمين الاجتماعي، تبلغ نسبة التغطية المرتبطة بأنظمة التقاعد لإجمالي العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٣٢.٣%، مقارنة بـ ٨٨.٣% في الدول المتقدمة، و ٤٧.٥% في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و ٩.١% فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. أما بالنسبة للعاملين، فإن التغطية لا تتجاوز ٤٢.٩% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي النسبة الأدنى مقارنة بدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. أما بالنسبة للعاملين لحسابهم الخاص، فإنها بالكاد تصل إلى ٥% مقارنة بـ ٦٤.٤% في أوروبا والاتحاد الأوروبي، و ١٨.٨% في أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. وعلاوة على ذلك، فإن ١.٨% فقط من أفراد الأسرة المساهمين يستفيدون من التغطية الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع العلم أن هذه الفئة لا تزال ضعيفة من حيث التغطية، حتى في الدول المتقدمة، حيث تظل التغطية أقل من ١.٨%

كما ينعكس الضعف أيضاً في ضعف نسبة التغطية الاجتماعية لمن يعملون بدون عقد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتي لا تتجاوز ٩% مقارنة بـ ٤٣.٧% للعاملين الموسمييين و ٨٥.١% للموظفين الحكوميين على التوالي. -الواقع أن هناك ارتباطاً في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، بين ارتفاع الدخول

والافتقار للحماية المجتمعية، فرغم الدخول المرتفعة إلا أننا نجد فئات العمالة المهاجرة والعمالة المنزلية تفتقر لأنظمة حماية مجتمعية تسمح لهم بالاستفادة من أنظمة التقاعد.

أما في باقي الدول فنجد أن:

– اليمن والسودان وفلسطين وموريتانيا وسوريا لديها نصيب منخفض للفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالتوازي مع نسب عالية من عدم التغطية الاجتماعية؛
– المغرب والأردن والعراق والجزائر وتونس لديها نصيب مرتفع نسبياً للفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسب منخفضة من عدم التغطية الاجتماعية، وخاصة الجزائر وتونس، وذلك بسبب تطورها النسبي من حيث تغطية أنظمة التقاعد للفئات النشطة؛

– أما بالنسبة للحالات المختلفة التي لا تنطبق عليها القاعدة، فهي تظهر في ليبيا حيث توجد نسبة عالية من عدم التغطية الاجتماعية على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يمكن تفسيره بأهمية العمالة المهاجرة التي لا تغطيها أنظمة التقاعد؛

– وفي مصر فنجد ارتفاع نسب الحماية الاجتماعية رغم تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقد يعود ذلك لأهمية التوظيف في القطاع العام، والذي يوفر نسبة عالية من التغطية الاجتماعية.

كما يلاحظ انخفاض نسب العمالة غير المنتظمة في الدول النفطية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وبدرجة أقل في الجزائر وليبيا، نظراً للمساهمة المهمة لعائدات النفط في الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول. إلا أنها تفتقر بشدة إلى وجود غطاء حماية اجتماعية قوية نظراً لاعتمادها بنسب كبيرة على العمالة المهاجرة في قطاع البناء والعاملات المنزلية.

في حين تستفيد العمالة غير المنتظمة في دول كمصر والجزائر وتونس وليبيا بجزء من أنظمة الحماية الاجتماعية، بينما اليمن وسوريا من الدول التي تفتقر بصورة عالية لوجود غطاء اجتماعي، إلا أن ذلك يعني أن جزءاً كبيراً من العاملين في القطاع الرسمي يفتقرون لوجود نظام حماية اجتماعية في حين تكون نسبة العمالة غير المنتظمة ضعيفة بالأساس في المغرب والأردن.

*كذلك يرتبط وجود العمالة غير المنتظمة بالتطورات والتركيب الديموجرافية للبلدان العربية ، فمثلاً الارتفاع في نسبة مكون الشباب يعني المزيد من الضغوط على أسواق العمل العربية حال وصولهم لسوق العمل مما يعني مزيداً من القطاعات والعمالة غير المنتظمة، فضلاً عن أن ارتفاع نسب المناطق الريفية وخاصة لبلدان ذات الثقل الديموجرافي المهم في المنطقة، مثل مصر (٥٦.٩٪)، والسودان (٦٦.٤٪)، واليمن (٦٦٪)، فإن هذا يعني مستويات عالية مستمرة من العمالة غير المنتظمة، نظراً لأهمية العمالة الزراعية في المناطق الريفية، والتي هي بالفعل غير منتظمة في البلدان النامية. هذا فضلاً عن ارتفاع نسب الهجرة من الريف إلى الحضر مما يشكل تحدياً على مدى قدرة السوق الرسمي على استيعاب تلك التغيرات. وضغطاً كبيراً على أسواق العمل الرسمية في المدن يجعلها غير قادرة على مواجهة الطلب الإضافي من العمالة الناتجة عن هذه الحركة، وينتج عن ذلك أيضاً عشوائية العمل والمزيد من اللارسمية.

*كما أن ارتفاع نسب البطالة ترتبط بشكل طردي بانتشار سوق العمل غير المنتظم وخاصة بين فئات الشباب، أو النساء، أو الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارها الفئات التي تواجه المزيد من صعوبات التوظيف، وبالتالي فهي أكثر تعرضاً للعمل غير المنتظم ونقص الحقوق الأساسية في العمل. وهنا تقسم الدول العربية لمجموعتين

موريتانيا وليبيا والسودان وتونس والجزائر ومصر،

حيث مستويات الاقتصاد الخفي والبطالة مرتفعة؛ جميع دول مجلس التعاون الخليجي، أي الإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر، حيث مستويات البطالة والعمالة غير المنتظمة منخفضة.

*كما يمكن الاعتماد على مؤشر عدم وجود حساب جار بالبنوك كدليل على وجود العمالة غير المنتظمة وهو مايلقي الضوء على أهمية الشمول المالي، فضلاً عن أهمية تقديم حزم وبرامج لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة مالياً بما يساهم في تراجع العمالة غير المنتظمة.

رابعاً: جهود الدولة المصرية للتعامل مع ظاهرة العمالة غير المنتظمة:

• نظرة عامة على الوضع الراهن:

وفقاً لبحث القوى العاملة المصرية للربع الأول من عام ٢٠٢٤ الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فقد ارتفعت قوة العمل خلال الربع الأول لعام ٢٠٢٤ بنسبة ١% لتصل إلى ٣١.١ مليون عامل وهذا انعكس في زيادة عدد المشتغلين ليصل عددهم إلى نحو ٢٩.٢ مليون فرد، بينهم ١٨.٧ مليون عامل يعملوا في القطاع غير المنتظم أي ما يقارب ٦٠% من القوى العاملة في مصر، وتتركز معظم تلك العمالة غير المنتظمة في قطاعات الزراعة والصيد، والتشييد والبناء والمحاجر، والنقل.

ووفقاً للاحصاءات فإن العمالة غير المنتظمة في مصر تتركز في 12 مهنة أساسية: (عمال المقاولات العامة، عمالة الخدمات، الزراعة، المناجم، المحاجر، الملاحات، الآثار، البحر، الصيد، الموائى، العمل بمنشآت موسمية، ميادين "مهن الباعة الجائلين").

- أن معظم العمالة غير المنتظمة ليست مشتركة في نظام التأمين الاجتماعي حيث لا تتعدى نسبة ١٨% من إجمالي المؤمن عليهم، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها :
عدم انتظام الدخل، أو عدم رغبة صاحب العمل أو العامل في تحمل عبء الاشتراك التأميني، أو ضعف القدرة الاقتصادية لتلك العمالة وبالتالي رغبتها في الاحتفاظ بعائدها الشهري كاملاً بدلاً من استقطاع جزء منه لتمتع بمزاياه عند الوصول إلى سن الشيخوخة، بالإضافة إلى عدم الوعي بأهمية الانضمام لمنظومة الحماية.
- وفقاً لتقرير البنك الدولي حوالي ٦٨% من العمال غير المنتظمين في عام ٢٠١٢ يعملون في القطاع غير الرسمي حتى عام ٢٠١٨، بينما أصبح ١٩% عاطلين عن العمل أو تركوا قوة العمل، وفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي. وأشار تقرير آخر للبنك إلى أن حوالي ١٦% من العمال غير المنتظمين أصبحوا عمالاً رسميين، و ٢٤% من العمال الرسميين أصبحوا عمالاً غير منتظمين في مصر، بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨. فضلاً عن أن نصف العمال غير المنتظمين في مصر فقدوا وظائفهم بين فبراير ٢٠٢٠ وفبراير ٢٠٢١ بسبب جائحة كوفيد-١٩، في حين دفع تأثير الحرب الأوكرانية المزيد من الناس إلى الفقر.
- كما تُظهر بيانات البنك الدولي أن ٣١% من العمال غير المنتظمين في مصر حاصلون على شهادات جامعية، ويشير المصريون العاطلون عن العمل إلى

استعدادهم للعمل برواتب أقل بنسبة ٢٠% مقابل الحصول على وظيفة بالقطاع الخاص الرسمي.

• جهود الحكومة المصرية للتعامل مع هذه الظاهرة:

- مع تسجيل التضخم لمعدلات مرتفعة اقتربت من ٣٢% ومانتج عنه من ارتفاع مستوى الفقر وبالتالي زيادة في المشاريع غير الرسمية تنفذ الحكومة المصرية برامج مساعدات تفيد ٢٥% من أفقر الأسر في مصر وتغطي سجلات الضمان الاجتماعي في البلاد أكثر من ٥٠% من السكان. وزادت ميزانية الحكومة المخصصة للدعم وشبكات الضمان الاجتماعي من ٣٥٨.٤ مليار جنيه مصري في السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى ٥٢٩.٧ مليار جنيه مصري (حوالي ١٧.١ مليار دولار) في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وتنفق مصر ١٠.٩% من ناتجها المحلي الإجمالي على الضمان الاجتماعي، وفقاً للبنك الدولي.
- جهود البنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي بما يساهم في دمج العمالة غير المنتظمة في القنوات المصرفية الرسمية أو شبه المصرفية، فلقد نما الشمول المالي في مصر مؤخرًا بنسبة ١٤٧%، وأصبح لدى أكثر من ٤٢ مليون مصري في العام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ حسابات مصرفية. وهو يعكس التطور عن العام ٢٠٢١ فوفقاً لبيانات الشمول المالي للبنك الدولي لعام ٢٠٢١، افتقر ٦١% من المصريين إلى الحسابات المصرفية بسبب عدم كفاية الأموال. وفي الوقت نفسه، قام ٢٠% فقط من المصريين بإجراء أو استلام أي مدفوعات رقمية في عام ٢٠٢١.
- اتخذت الحكومة بالفعل عدة قرارات لدعم العمالة غير المنتظمة، ومنها حصر أعداد العمالة وتسجيل بياناتهم، وحسب تصريح وزارة القوى العاملة فإن هذه الخطوة "تستهدف بناء قاعدة بيانات حقيقية من أرض الواقع تركز على استهداف قطاعات وفئات العمالة غير المنتظمة التي تعمل داخل القطاعين الرسمي وغير الرسمي على عدة مراحل، حيث إن عدد المستهدفين في المرحلة الأولى يبلغ ٢.٥ مليون عامل".

- أطلقت الدولة أول منظومة للتأمين الاجتماعي والصحي للعمالة غير المنتظمة في مصر، في الأول من يوليو ٢٠٢١، في إطار سعي الدولة إلى توفير الحماية التأمينية للعمالة غير المنتظمة.
- تم تشكيل لجنة مركزية لمتابعة تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة، وتختص هذه اللجنة برسم سياسات الدولة لتشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة ومتابعة تنفيذها، وبحث مشكلاتهم، ووضع اقتراحات الحلول المناسبة.
- أطلقت الدولة المصرية شهادة "أمان" عام ٢٠١٨ للتأمين على حياة العمال المؤقتين والموسميين. وتدمج الشهادة بين شهادة الادخار ووثيقة التأمين، فيحصل المشتري على شهادة بفائدة ١٦% لمدة ٣ سنوات، قابلة للتجديد ٣ مرات، أي أن الحد الأقصى للشهادة ٩ سنوات، وفي نفس الوقت، تحصل شركة التأمين جزءاً من الفائدة، لتتيح لأصحاب الشهادات تأميناً في حالة الوفاة الطبيعية، أو بسبب حادث، حده الأدنى ١٠ آلاف جنيهاً، وحده أقصى ٢٥٠ ألف جنيهاً. غير أن خبراء شددوا على ألا يجب أن تكون الشهادة بديلاً عن وضع نظام تأمين اجتماعي شامل للعمالة غير المنتظمة، ورأوا أنها بالأساس أداة تجارية في إطار سعي الدولة نحو توسيع قاعدة المواطنين المتعاملين مع النظام البنكي (الشمول المالي) وتنشيط الحركة المصرفية.
- سلمت وزارة القوى العاملة في الفترة من يناير ٢٠٢١ حتى ٢٨ مارس ٢٠٢١، نحو ١٨٤.٧ ألف وثيقة للتأمين التكافلي ضد الحوادث الشخصية.
- وفي سياق متصل، نفذت الدولة عدة مبادرات لتحسين أوضاع العمالة غير المنتظمة، **ومن أهمها:** المبادرة الرئاسية «بر أمان» لحماية ودعم صغار الصيادين، ومبادرة «تتلف في حرير» التي تستهدف تقديم الدعم الفني لتطوير التصميمات المستخدمة في صناعة السجاد اليدوي ومبادرة «طريقك أمان» لحماية

- العاملين في مجال خدمات التوصيل.
- كما أطلقت الدولة مبادرة التمكين الاقتصادي للعمالة غير المنتظمة، والتي تستهدف توفير فرص عمل إجمالي ٣٠ ألف مستفيد في ١٦ محافظة الأكثر عددًا في العمالة غير المنتظمة، وفي إطار مشروع التدريب المهني «برنامج طفرة» فقد تم تدريب عدد ٣٠٠٠ عامل وعاملة في المحافظات، كمرحلة أولى.
 - مشروع قانون العمل الجديد، والذي نص ولأول مرة، على «إنشاء صندوق للعمالة غير المنتظمة تكون له الشخصية الاعتبارية العامة ويتبع الوزير المختص، ويصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء بتشكيل مجلس إدارة الصندوق برئاسة الوزير المختص ويحدد اختصاصاته، والرسوم المقررة ونظام تحصيلها من صاحب العمل الذي يستخدم العمالة غير المنتظمة بما لا يقل عن ١% ولا يزيد على ٣% مما تمثله الأجور من الأعمال المنفذة». كما حدد القانون الفئات المستفيدة من امتيازات العمالة غير المنتظمة منها: العمالة المؤقتة بالزراعة وملاك الأراضي الزراعية غير الحائزين لها ممن تقل ملكيتهم عن فدان، وعمالة الشوارع وصغار المشتغلين لحساب أنفسهم كالباعة الجائلين وغيرهم، وعمالة المنازل و قراء القرآن الكريم وخدام الكنيسة.
 - واستجابة مع تداعيات جائحة كورونا تم تشكيل لجنة وزارية تعني بدعم العمالة المتضررة ، حيث صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٨٣ لسنة ٢٠٢٠، بتشكيل لجنة وزارية تعنى بدعم العمالة المتضررة من تداعيات «كوفيد- ١٩»، والعمل على إعداد استراتيجية وطنية لحماية ورعاية العمالة غير المنتظمة .وفي سبيل تحديد المستفيدين من هذا الدعم، تم تأسيس قاعدة بيانات موحدة للمتضررين المتقدمين للحصول على منحة «كوفيد-١٩». وخصصت وزارة المالية أكثر من ٥.٣ مليارات جنيهاً لصرف المنحة الاستثنائية للعمالة غير المنتظمة، وجرى

صرف منحة قدرها ١٥٠٠ جنيه على ٣ أشهر بواقع ٥٠٠ جنيه لكل شهر منذ
بداية الجائحة، حتى فبراير ٢٠٢١

الفصل السادس

المبادرات المحلية و التنمية بالمشاركة كنموذج لحل المشكلات الاجتماعية

أولاً : مقدمة :

أصبح هناك اعتراف متزايد في الوقت الراهن بأن التنمية يجب أن تتجاوز النمو الاقتصادي بحيث تضمن العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة والحماية الاجتماعية والاستقرار البيئي والمشاركة المجتمعية ، باعتبار ان المشاركة المجتمعية هي العمود الفقري لأي جهد تنموي يستهدف النهوض بالمجتمع والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين اجتماعياً واقتصادياً ، فهي الوسيلة التي يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم وبالسياسات والبرامج التي يضعها المجتمع من أجلهم

ومن هذا المنطلق يتضح ان توحيد الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية اليوم أصبح أمراً بالغ الأهمية لتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع حيث يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في العمل على وضع البرامج والمشروعات لان كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة الإيجابية والمبادأة التلقائية لأفراد هذا المجتمع أي ان المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة للتنمية بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنمية فعالة ،ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة اتجاه رأس الهرم فالمشاركة تعمل على ربط جهود المواطنين بالجهود الحكومية مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي

ويأتي مفهوم التنمية بالمشاركة لي طرح التطور والتغيير الذي حدث في طبيعة دور الحكومة فعلى المستوى العملي لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيسي في صنع وتنفيذ السياسات العامة بل أصبح هناك فاعلون آخرون مثل المؤسسات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. ويشير هذا التطور إلى كيفية

ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشئون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي بطريقة تحدد آليات مشاركة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرارات التخطيطية أو التأثير فيها

ومن أجل التعامل مع هذه الظروف المتغيرة يتم استخدام المبادرات المجتمعية للتنمية باعتبارها نموذج للتنمية بالمشاركة والتي يتم التركيز فيها على البعد الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة والحالة الصحية وتحسين نوعية الحياة والتخفيف من الفقر وتعزيز المساواة ودمج وتعزيز دور المرأة والتنمية المستدامة ، وهي تأخذ أشكال متعددة مثل مبادرات التوعية و مبادرات التأهيل والتدريب وزيادة الكفاءة مثل مهارات الحياة وتهيئة الشباب لسوق العمل والتأهيل المهني للشباب ومبادرات خدمية مثل توزيع المعونات ومحو الأمية، وحملات النظافة ومبادرات لحل المشكلات مثل توصيل المياه للقرى.

١- مفهوم التنمية بالمشاركة: تعرف التنمية بالمشاركة بأنها العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية المجتمعية، ويكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع الأهداف العامة وتحديد أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذا الأهداف

و يشير مفهوم التنمية بالمشاركة إلى أن التنمية لا تقوم إلا من خلال مشاركة جميع مؤسسات المجتمع وأفراده مع الدولة لتحقيق التنمية بشموليتها واستدامتها وعدالتها، بهدف تدعيم تحسين نوعية الحياة ، وتوسيع الخيارات أمام الناس والارتقاء بمستويات طموح وتطلعات ومشاركة المواطنين الفعالة في تقرير شئون مجتمعهم وبيأتي ذلك عن طريق إطلاق حركة وقوى النمو الذاتي داخل المجتمع بما يحقق التقدم والنمو المستمر

والتواصل لهذا المجتمع.

٢- فوائد التنمية بالمشاركة:

تعمل التنمية بالمشاركة على تحقيق العديد من الفوائد لجميع شركاء التنمية فعلى المستوى الحكومي تفيد في التعرف على الحلول المحلية الأكثر مناسبة من حيث التنفيذ والإدارة بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتؤدي إلى رفع كفاءة وفاعلية الجهود الحكومية في مجال التنمية وتوفير حوار بناء بين الحكومة وشركاء التنمية وكما تؤدي إلى تعزيز شرعية الحكومة.

وعلى مستوى المجتمع المحلي فهي تفيد في تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا وتؤدي إلى زيادة احساس المواطنين بالملكية والمسئولية المشتركة تجاه الخطط والبرامج التنموية ، مما يسهم في الحفاظ على الخدمات العامة، كما تفيد في بناء قدرات المجتمع المحلي وتمكينه من التنظيم الذاتي ليصبح فاعلاً رئيسياً في عملية صنع القرارات ، كما أنها تفيد في بناء الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بما يضمن استدامة جهود التنمية ، وتعكس القوانين والسياسات العامة المصرية الوقت الراهن توجهاً واضحاً نحو التنمية بالمشاركة وظهر ذلك بشكل واضح في استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠م والتي تم اعتمادها لتمثل رؤية الحكومة وهي "ستمتلك مصر جهاز إداري كفاء وفعال، يحسن إدارة موارد الدولة ويتسم بالشفافية والنزاهة والمرونة، يخضع للمساءلة ويعلى من رضا المواطن ويتفاعل معه ويستجيب له"

٣- تجارب التنمية بالمشاركة في مصر:

شهدت مصر العديد من التجارب التنموية التي استهدفت تحقيق نموذج

المشاركة المجتمعية خاصة فيما يتعلق بصنع واتخاذ القرار .

أ- **تجربة التنمية الريفية (شروق):** حيث كان الهدف الاستراتيجي لبرنامج (شروق) هو الارتقاء المتواصل بمستوى مشاركة المواطنين في عمليات التنمية تفكيراً وتخطيطاً وتمويلًا وتنفيذًا وتقييمًا، وقد فرضت طبيعة البرنامج بأهدافه الإستراتيجية الذي يستند إلى مبدأ التنمية بالمشاركة ضرورة وجود آليات تحقق تكامل وتنسيق جهود وإمكانيات الجهات المسؤولة عن البرنامج من ناحية، وتضمن مشاركة ممثلي المجتمع المحلي بجميع فئاته من ناحية أخرى.

ب- **مشروع التنمية المحلية بالمشاركة:** وهو أحد الأنشطة التي تقوم بها وزارة التنمية المحلية بالمشاركة متمثلة في جهاز بناء وتنمية القرية ويستهدف بصفة عامة تأصيل وتعميق مفاهيم التنمية البشرية المتواصلة لدى كافة القيادات الشعبية والتنفيذية المسؤولة عن التنمية المحلية وترسيخ منهج المشاركة بين قيادات التنمية المحلية الشعبية والتنفيذية وباقي مكونات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ج- **المراكز الاجتماعية:** حيث أنشئ أول مركز اجتماعي بالفيوم عام ١٩٤١م عن طريق إدارة الفلاح بوزارة الشؤون الاجتماعية وكانت فكرة إنشائه تقوم على مبدأ حث الأهالي على المشاركة ومساعدتهم على تحديد مشكلاتهم واحتياجاتهم لكي يشاركوا مادياً ومعنوياً في تنفيذ البرامج التنموية التي يشاركونها في التخطيط لها

د- **المجالس الشعبية المحلية:** يمنح القانون المجالس الشعبية المحلية اختصاصات تمكنها من القيام بدور فعال في تنمية القرية اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً وفي مجالات محو الأمية وتنظيم الأسرة ورعاية الشباب وتعميق القيم الدينية.

٤- مفهوم المبادرات المحلية:

تعرف المبادرة المحلية بأنها "عملية استباقية يقوم بها فرد أو جماعة أو منظمة بهدف أحداث تغيير ما يحسن الظروف المعيشية للمجتمع المحلي أو يحل مشكلة ملحة يعاني منها هذا المجتمع

كما تعرف المبادرات المحلية بأنها "التوجه نحو تنفيذ أعمال مفيدة للمجتمع دون الحاجة لانتظار جهات أخرى من خارج المجتمع لتنفيذها"

وفي ضوء ما سبق تعرف المبادرة اجرائيا بأنها " فكرة وخطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع المحلي وتتحول إلى مشاريع تنموية بهدف حشد جهود المجتمع المحلي والاعتماد على الموارد المحلية كما تهدف الى تشجيع المجتمع المحلي للعمل كشريك في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشروعات التنمية.

٥- أهداف المبادرات المحلية:

تهدف المبادرات المحلية إلى تحسين الظروف المعيشية أو حل لمشكلة ملحة بالمجتمع المحلي وفي الغالب يقوم المجتمع نفسه باقتراح حلول تتوافق مع ظروفه وإمكانياته وثقافته ويكون على الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دعم هذه المبادرات وبذلك تساهم المبادرات المحلية فيما يلي:

١- بناء الثقة والتي تتضمن إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية والإدارة المحلية والقطاع الخاص من خلال المسئوليات المشتركة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة ، مما يزيد من ثقة الأهالي في الإدارة المحلية ، و يوفر

علاقة مفيدة قائمة على الثقة في تحديد الأدوار والمسئوليات.

ب- المساهمة في تكاليف التطوير والتنمية حيث تستهدف المبادرات المحلية مشاركة كافة الأطراف المعنية في تمويل وتنفيذ المبادرات المحلية والتي تتضمن المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، مما يساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي الأمر الذي يساعد على تدعيم أولويات المجتمع المحلي.

ج- تمكن المجتمع المحلي من تحديد وحل مشكلاته بنفسه حيث تمتلك المجتمعات المحلية العديد من الموارد المادية والبشرية كما تعمل المبادرات على تزويد المجتمعات المحلية بالوسائل والأدوات الضرورية لتنفيذ المشروعات التنموية وتحسين مستوى المعيشة مما يساهم تمكين المجتمع المحلي في حل مشكلاته.

د- تحسين عملية التخطيط من خلال تنمية وتشجيع آليات المشاركة المجتمعية في التخطيط حيث يشترك الأطراف المعنية بكل من المجتمع المدني والقطاع الخاص والإدارة المحلية في التخطيط التشاركي.

هـ- استدامة التطوير من خلال استمرارية التطوير على مشروعات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

٦- **خصائص المبادرات المحلية** : تتفق المبادرات المحلية في بعض الخصائص مثل:

١. تأتي فكرة المبادرة من أعضاء المجتمع أنفسهم وتهدف تلبية الاحتياجات ذات الأولوية.

٢. يتم عرض ومناقشة الحلول والبدائل المطروحة محلياً بين ممثلي فئات المجتمعات

٣. تقدم المبادرات المحلية نتائج ملموسة يشعر بها أفراد المجتمع.

- ٤ . يتقاسم الشركاء المحليون التكاليف والمسئوليات حيث يساهم كلاً من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الحكومية والإدارة المحلية وقد تكون هذه المساهمات عينية أو مادية.
- ٥ . أن يتم التخطيط للمبادرات المحلية بأسلوب واضح ومناسب لكل شركاء التنمية.
- ٦ . لا تستغرق المبادرات وقتاً طويلاً حتى لا يفقد الشركاء الأمل في التنفيذ ويقل الحماس للمشاركة.
- ٧ . أن تكون هناك خطة واضحة لضمان استمرارية نتائج المبادرات المحلية.

٧- أنواع المبادرات :

يمكن تقسيم المبادرات المحلية كما يلي :

١- من حيث الهدف:

أ- مبادرات بهدف حل مشكلات ملحة.

ب- مبادرات بهدف بناء الثقة بين شركاء التنمية

ج- مبادرات تسهيل الإجراءات الحكومية.

٢- من حيث المجال:

أ- مبادرات تحسين البنية الأساسية. ب- مبادرات اقتصادية.

ج- مبادرات ثقافية وتوعوية.

٢- من حيث الوقت:

أ- مبادرات قصيرة المدى. ب- مبادرات طويلة المدى.

٨- خطوات تنفيذ المبادرات المحلية:

تعد المبادرات المحلية بمثابة نموذج للتنمية بالمشاركة ولضمان استدامة المبادرة وتأثيرها واستفادة المجتمع منها تجب تنفيذ الخطوات التالية:

١- تحديد الاحتياجات ذات الأولوية : تتعدد الاحتياجات والمشكلات في المجتمعات المحلية ومن المهم أن تلبى المبادرات المحلية احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع من خلال تقدير الاحتياجات وتحديد الأولويات.

٢- دراسة الحلول والبدائل محليًا: من خلال تقديم حلول تتوافق مع إمكانيات وثقافة المجتمع المحلي.

٣- إعداد خطة المبادرة: من خلال تقييم خطوات المبادرات المحلية بالتعاون مع الشركاء وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ المبادرات.

٤- تنفيذ أنشطة المبادرة: عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة الأنشطة مما يعطي فرصة لتعديل خط سير البرامج والمشروعات التنموية .

٥- المتابعة والتقييم بالمشاركة: هي مشاركة ممثلي المجتمع في الإشراف على الأعمال التنفيذية للمبادرات المحلية لضمان تحقيق الأهداف العامة ومراحل التنفيذ والجدول الزمني.

٦- التوثيق الفني والمالي: الشركاء ومساهماتهم. عدد المستفيدين من المجتمع،

المشكلات وخطة استمرارية الخدمات التأثير الايجابي المباشر وغير المباشر
على المستفيدين.

مراجع الفصل

- (١) رشاد أحمد عبد اللطيف: المشاركة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي: نموذج تدريبي، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد أكتوبر، ١٩٩٦م ص ٥١.
- (٢) قياتي عاشور: دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، بحث منشور في مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية ن مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، العدد ١١ أكتوبر، ٢٠١٧م، ص ص ٧٥-٨٧.
- (٣) محمد أبو سمرة، شكري حسين. مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية: الدليل الإرشادي للتنمية بالمشاركة "مفاهيم عامة وإطار مفاهيمي (المبادرات المحلية كنموذج)، مؤسسة هانس زايدل والهيئة العامة للاستعلامات، ب.ت. ص ١٤.
- (٤) سمير عبد القادر خطاب: الوعي التربوي بالمشاركة للتنمية بالمجتمع الريفي، بحث منشور في مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ٩٥، الجزء ٥، ديسمبر ٢٠٠٠م.
- (٥) عابد محمود أحمد جاد: النموذج التحليلي لتفعيل عمليات المشاركة كآلية للتنمية العمرانية بالمدن المصرية، بحث منشور في الندوة العربية تنمية المدن العربية في ظل الظروف العالمية الراهنة، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- (٦) منال عبد المعطي صالح: دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٨م.
- (٧) هويدا محمود إبراهيم: مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في السياسات العامة المحلية ومحدداتها بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر (استراتيجيات

- الاستثمار وقضايا التنمية المحلية في مصر، مركز البحوث والمعلومات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ابريل، ٢٠٠٨م
- (٨) طارق جلال حبيب: تقييم فعالية المشاركة الشعبية في مشروعات إعداد المخطط الاستراتيجي للقرية المصرية مثال قرية حير، بحث منشور مجلة العلوم الهندسية جامعة أسيوط، مارس، ٢٠٠٩م.
- (٩) عبد العظيم عثمان أحمد: دور المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية الريفية في إفريقيا، بحث منشور في مجلة دراسات أفريقية، جامعة إفريقيا العالمية المركز الإسلامي الإفريقي، العدد ٤٣، يوليو، ٢٠١٠م.
- (١٠) محسن بن خضر بن مبارك القرشي: المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١م
- (١١) على زيد الزعبي: المشاركة والاندماج الاجتماعي: الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية بحث منشور في مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ديسمبر ٢٠١١م
- (١٢) كوثر أحمد محمد فناوي: تطوير العشوائيات بالمشاركة كمدخل لتدعيم قيم التنمية المستدامة لدى سكان المناطق العشوائية بمحافظة أسوان، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد ٣٥، الجزء ٦، أكتوبر، ٢٠١٣م.
- (١٣) هيلين عبد الرحيم مراد، دور المشاركة المجتمعية في تنمية المناطق العشوائية في مصر بالتطبيق على حي بولاق الدكرور، بحث منشور في مجلة النهضة، المجلد ١٥ العدد ٣ يوليو، ٢٠١٤م.

- (¹⁴) أحمد عبد الله عبد الكريم: المشاركة الشعبية وأهميتها في التنمية الريفية المستدامة، دراسة حالة على قرية أبو جبيرة بولاية النيل الأبيض، التركيز على مصنع سكر النيل الأبيض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيل، السودان، ٢٠١٦م.
- (^{١٥}) فايزة بوعمامه: الشراكة المجتمعية في اتخاذ القرارات كمؤشر لعملية تنمية محلية ناجحة بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، العدد ٢٩، ٢٠١٧م.
- (^{١٦}) هبة عبد الرحمن على: تفعيل المشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة في مراكز المدن (دراسة حالة مركز مدينة الرمادين، السودان، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة أم درمان الإسلامية- كلية العلوم الهندسية، السودان ٢٠١٧م. كلمة السيد وزير التجهيز والبيئة في إنتاج الاجتماع الإقليمي العربي حول أهداف التنمية المستدامة فمرت ١٨ - ١٩ نوفمبر ٢٠١٣م، ص ٤.
- (¹⁷) Mathew Stanger, M. Angela Duran : Comprehensive community Initiatives : Principles, Practice and Lessons learned, Article in the future of children 7 (2) June , 1997,
- (^{١٨}) محمد سوماري: المبادرات المحلية وتقليص الفقر في المناطق الحضرية نموذج يويمبيل في السنغال (ترجمة لطيف شوقي) بحث منشور في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (اليونسكو، مصر، العدد ١٧٢، ٢٠٠٢م).
- (¹⁹) Mark Bray : Commuting Initiatives in Education : Goals dimensions and linkages with governments, British associations for international and comparative education, compare, vol. 33, No. 1, 2003

(٢٠) هال جيرين: مبادرات الاستثمار المجتمعي وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر دراسة مقارنة للخبرات الدولية والتجارب الواعدة والتطبيق المستقبلي على البيئة المصرية، تقرير مشروع تنمية سياسات المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصر/ كندا، يوليو ٢٠٠٣م.

(21) Gill Seyfang, Alex Haxeltine : Science Society and Sustainability , Environment and Policy 2012, volume 30.

(22) Lance W. Robinson : The Role of Values in a community Based Conservation Initiative in Northern Ghana Article in Environmental values 22, 5 October , 2013

(٢٣) وحيدة حامد موسى حيدر: المبادرة الشبابية وعلاقتها بالريادة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية، الأردن، ٢٠١٤م.

(٢٤) فاطمة أحمد السامرائي: المبادرات الثقافية والتفافية التعليمية العربية لنشر وتطوير الثقافة والمعلوماتية والمحتوى الرقمي العربي على مواقع الانترنت ومدى مساهمتها في رفع المستوى الثقافي للمجتمع العربي، بحث منشور في المؤتمر السابع والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات الفترة ١٤ - ١٦ نوفمبر ٢٠١٦م.

(٢٥) على زيد الزعبي: المشاركة والاندماج الاجتماعي: الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية بحث منشور في مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الكويت، ديسمبر، ٢٠١١م ص ص ٢٦-٢٧

(٢٦) محمد أبو سمرة، شكري حسين. مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية: الدليل الإرشادي للتنمية بالمشاركة "مفاهيم عامة وإطار مفاهيمي (المبادرات المحلية

- كنموذج)، مؤسسة هانس زايدل والهيئة العامة للاستعلامات، ب ت. ص ١٦.
- (^١) المملكة المغربية، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، نحو اقتصاد اخضر من اجل تنمية مستدامة في المغرب، مسقط. ٣ ديسمبر ٢٠١٤ م ص ص ٢٤-٢٨ .
- (^{٢٧}) عابد محمود أحمد جاد: النموذج التحليلي لتفعيل عمليات المشاركة كآلية للتنمية العمرانية بالمدن المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٤-٥ .
- (^{٢٨}) أبو النجا محمد العمري: تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية (منظمات- استراتيجيات) المكتبة الجماعية، الإسكندرية، (٢٠٠٠م). ص ١٦٩ .
- (^{٢٩}) المرجع السابق ، ص ٤١ .
- (^{٣٠}) محمد أبو سمرة، شكري حسين. مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية: الدليل الإرشادي للتنمية بالمشاركة "مفاهيم عامة وإطار مفاهيمي (المبادرات المحلية كنموذج)، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٣ .
- (^{٣١}) الجمهورية اليمنية: تحفيز المجتمع المحلي على دعم المبادرات المجتمعية (كتب إرشادي لمجالس القرى واللجان المجتمعية)، رئاسة مجلس الوزراء، الصندوق الاجتماعي للتنمية وحدة التدريب والدعم المؤسسي، سلسلة أدلة التنمية المحلية، ٢٠١٦، ص ٣٢ .
- (^{٣٢}) محمد أبو سمرة، شكري حسين. مؤسسة تكامل لاستدامة التنمية: الدليل الإرشادي للتنمية بالمشاركة "مفاهيم عامة وإطار مفاهيمي (المبادرات المحلية كنموذج) مرجع سبق ذكره ص ٤٥ .
- (^{٣٣}) المرجع السابق ص ٤١ .
- (^{٣٤}) المرجع السابق ص ٤٧ - ٤٨ .
- (^{٣٥}) المرجع السابق ص ص ٥٥ - ٦١ .

الفصل السابع

المشكلة السكانية .. المؤشرات والتداعيات وسبل المواجهة المشكلة السكانية تتفاقم وتهدد جهود التنمية

كانت ولا تزال قضية الزيادة السكانية هي التحدى الأكبر أمام الدولة المصرية والإشكالية التى تقضى على ثمار أية إنجازات لخطط التنمية المستدامة أو جهود الدولة لتحسين حياة المواطنين خاصة فى ظل الجمهورية الجديدة التى تستهدف تغيير واقع المصريين إلى الأفضل.. وذلك لتشعب أسبابها وارتباطها بعادات اجتماعية وقيم دينية مغلوطة راسخة فى عقول وأذهان الكثير من المصريين.

تُشكل الزيادة السكانية بحجمها الحالى ضغطا هائلا على الميزانية العامة للدولة والتى ستجبه رغما عنها لتلبية احتياجات وخدمات المواطنين بدلا من إنشاء المزيد من المشروعات الاقتصادية والتنموية التى توفر حياة كريمة للمواطنين، وتحسن بدورها من مناخ الاستثمار وتسهم فى تحقيق تقدم الدولة المصرية ووضعها فى مصاف الدول المتقدمة.

ورغم الجهود المصرية المخلصة التى قدمتها الدولة لحل ومعالجة قضية الزيادة السكانية منذ ثلاثينيات القرن الماضى، إلا أنها ما زالت جهودا عاجزة عن مواجهة هذه الزيادة السكانية الهائلة وتفتقر إلى وضع سياسات شاملة وخطا صارمة يتم تطبيقها بحزم وتؤدى إلى خفض معدل الزيادة السكانية بما يتناسب مع موارد الدولة وجهود تحقيق خطط التنمية المستدامة.

وانطلاقاً من أن إدراك أبعاد المشكلة السكانية يُعدّ أمراً ضرورياً لمواجهتها، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أبعاد المشكلة السكانية، ومؤشراتها والأسباب التي أدت إلى تفاقمها، وأبرز تداعياتها، فضلاً عن جهود الدولة للحد منها، وأخيراً تقديم مجموعة من المقترحات لمحاولة حل هذه المشكلة، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: تعريف المشكلة السكانية

يُمكن تعريف المشكلة السكانية علمياً بأنه اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية، وحجم الموارد الطبيعية والرأسمالية والمعرفة الفنية من ناحية أخرى ، فالسكان كما يُنظر إليهم كقوة إنتاجية ووسيلة لإستغلال الموارد، كذلك هم أيضاً قوة إستهلاكية تُمثّل ضغطاً على الموارد المتاحة ، ومن ثمّ يؤدي عدم التوازن بين السكان وحجم الموارد إلى وجود ما يعرف بـ "المشكلة السكانية".

ثانياً: مؤشرات عن المشكلة السكانية في مصر

➤ إجمالي أعداد السكان بالتعدادات

تُشير الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد سكان مصر بلغ في ٥ سبتمبر ٢٠٢٢ نحو ١٠٣ ملايين و ٨٧٠ ألف و ٣٨٩ نسمة.

وهنا تجدر الإشارة إلى إجمالي أعداد السكان بالتعدادات المختلفة حتى يتسنى لنا الوقوف على حجم الزيادة المطردة في الأعداد خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد السكان وفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦ نحو ٧٢.٦ ، والتعداد الذي يليه في عام ٢٠١٧ بلغ عدد السكان نحو ٩٤.٨ مليون نسمة، أي بزيادة تُقدّر بنحو ٢٢ مليون نسمة في ١١

سنة فقط (متوسط مليون سنويا)، بينما كان عدد السكان في تعداد ١٩٨٦ نحو ٤٨.٢ مليون نسمة، ووصل في التعداد الذي يليه في عام ١٩٩٦ نحو ٥٩.٣١ مليون نسمة، أى بزيادة حوالي ١١ مليون نسمة في ١٠ سنوات (متوسط مليون سنويا).

وبالرجوع إلى تعداد ١٩٢٧، بلغ عدد السكان نحو ١٤.١٨ مليون نسمة، والتعداد الذى يليه فى عام ١٩٣٧ بلغ العدد نحو ١٥.٩٢، أى بزيادة ١.٧٤ مليون نسمة فقط فى ١٠ سنوات.

وهكذا فقد شهد عدد السكان تطورا كبيرا وتضاعف خلال سنوات قليلة لتصبح مصر الدولة الأكثر سكانا في العالم العربي وثالث أكثر الدول اكتظاظا بالسكان في إفريقيا (بعد نيجيريا وإثيوبيا)، والدولة رقم ١٤ على مستوى دول العالم من حيث عدد السكان.

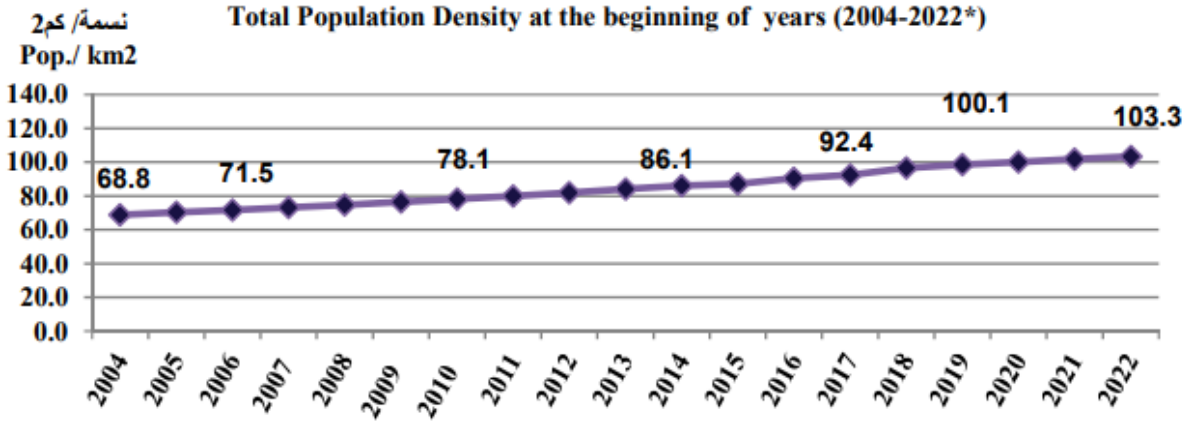
كما أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر سيصل في عام ٢٠٣٠ إلى قرابة ١٢٠ مليون نسمة، مما يجعلها مساوية لعدد سكان ١٥ دولة أوروبية ذات كثافة سكانية ضعيفة أو متوسطة. فيما تشير الدراسات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى ١٥٣.٤ مليون نسمة، ثم يتوالى الارتفاع ليصل عدد السكان بنهاية القرن الحادي والعشرين إلى ١٩٨.٧ مليون نسمة أو ما يعادل أكثر من ضعف سكان مصر عام ٢٠١٥.

➤ الكثافة السكانية:

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تطور الكثافة السكانية الكلية

في مصر والتي شهدت ارتفاعا من ٧١.٥ نسمة/ كم^٢ عام ٢٠٠٦ إلى ١٠١.٨ نسمة/ كم^٢ عام ٢٠٢١، ثم إلى ١٠٣.٣ نسمة/ كم^٢ عام ٢٠٢٢. وهو ما يوضحه الشكل رقم (١).

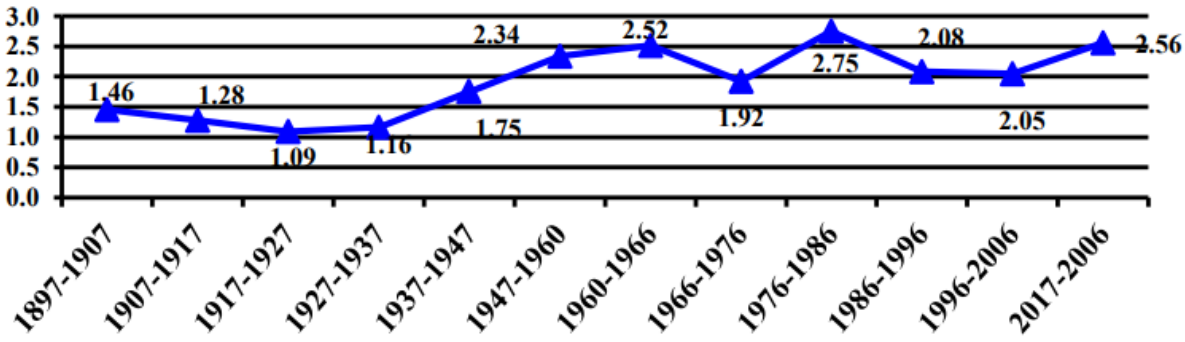
الكثافة السكانية الكلية في بداية الاعوام (*2022-2004)



➤ معدل النمو السكاني:

بحسب تعداد ٢٠١٧، ارتفع معدل النمو السنوي للسكان المصريين من نسبة ٢.٠٥% خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ إلى نسبة ٢.٥٦% خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٧. وشكل رقم (٢) يوضح معدلات النمو في الفترات ما بين التعدادات.

معدلات النمو في الفترات ما بين التعدادات (1907/1897 - 2006/2017)
Growth Rates in Intercensal Periods (1897/1907 - 2006/2017)



ويوضح هذا الرسم البياني تزايد معدلات النمو السكاني بشكل مطرد فبعدما كان لا يتخطى ١.٠٩% في أوائل القرن الماضي، أصبح ٢.٧٥% في حقبة الثمانينيات، ثم ٢.٥٦% بين التعدادين الأخيرين للسكان (٢٠١٧-٢٠٠٦).

وبحسب بيانات البنك الدولي، فإن معدل النمو السكاني الحالي في الدول النامية يتراوح بين ٢ إلى ٤%، في حين لم يتجاوز ١.٥% سنويا في أوروبا وأمريكا الشمالية.

➤ معدل النمو الاقتصادي مقابل النمو السكاني

أكدت العديد من الأبحاث والدراسات أن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني كي يكون قادراً على خلق الوظائف اللازمة للجيل الجديد. وهذا يعني أن معدل النمو السكاني في مصر والذي وصل إلى ٢.٥٦% خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٧ كما ذكرنا سابقاً، يحتاج إلى نسبة نمو اقتصادي تتجاوز ٧.٥% سنويا حتى يستطيع المواطن أن يشعر بثمار التنمية.

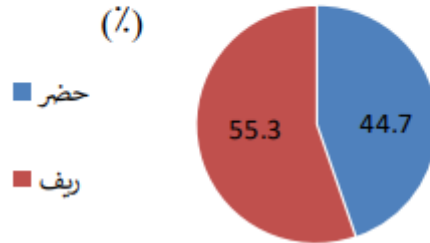
وفى ضوء بيانات البنك الدولي، فإن معدل النمو الاقتصادي بلغ فى عام ٢٠٢٠ نحو ٥.٦%، وتراجع فى عام ٢٠٢١ ليصل إلى ٣.٦%، ومع توقع الحكومة المصرية بتحقيق معدل نمو اقتصادي يصل لـ ٥.٥% خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، علما بأن النمو بلغ نحو ٦.٦% لآخر بيانات وزارة التخطيط، إلا أن النمو الاقتصادي لا يزال غير كاف لمواكبة النمو السكاني وتُعد بعيدة عن النسبة المطلوبة كي تناسب الزيادة السكانية، الأمر الذى يصعب معه شعور المواطن المصرى بتحسن رغم جهود الدولة الكبيرة لتحقيق تنمية اقتصادية تُسهم فى تخفيف العبء على المواطن وتوفير حياة كريمة له.

➤ عدد الأسر:

وفقا لتقديرات السكان فى ١ يناير ٢٠٢٢، بلغ عدد الأسر المصرية ٢٥.٥ مليون أسرة، ٥٥.٣% من إجمالي عدد الأسر يقيمون بالريف (١٤.١ مليون أسرة)، ٤٤.٧% من إجمالي عدد الأسر يقيمون بالحضر (١١.٤ مليون أسرة)

عدد الأسر

التوزيع النسبي للأسر بالحضر والريف في ٢٠٢٢/١/١



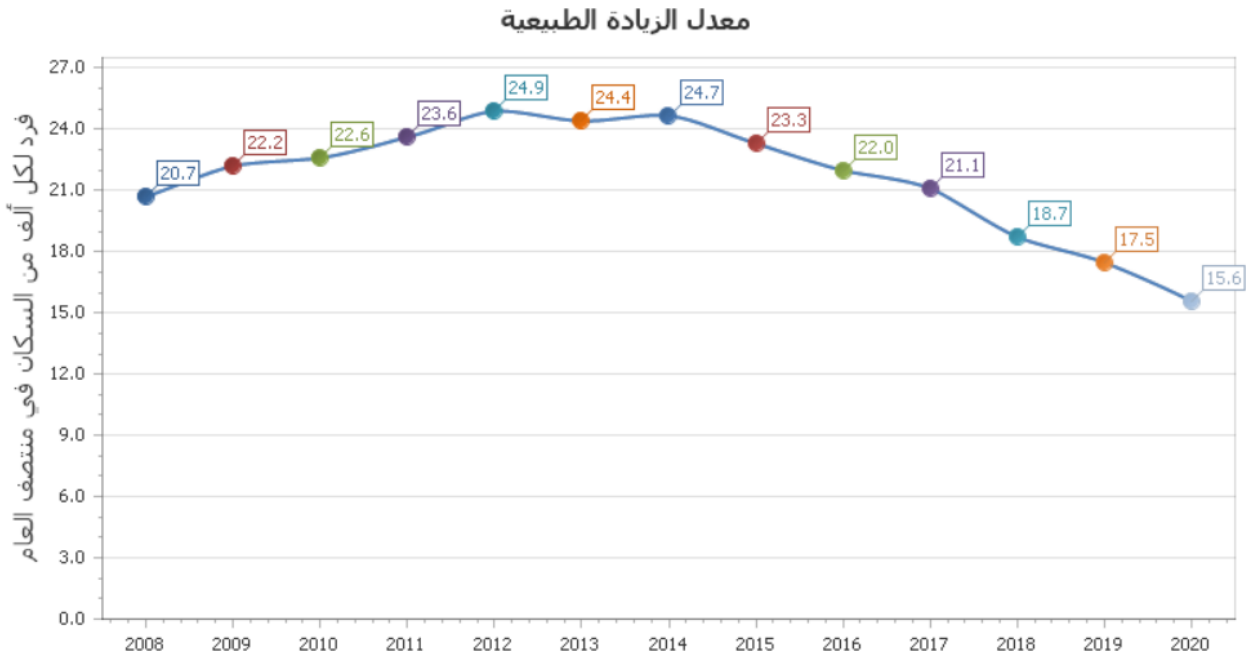
ثالثا: أسباب مشكلة الزيادة السكانية

تُعد المشكلة السكانية من القضايا المعقدة بالغة التشعب من ناحية الأسباب والتداعيات ، خاصة وأنه كلا من الأسباب والتداعيات تؤدي كل منهما إلى الأخرى ، ولكن يمكن تحديد أسباب مشكلة الزيادة السكانية في الآتي :

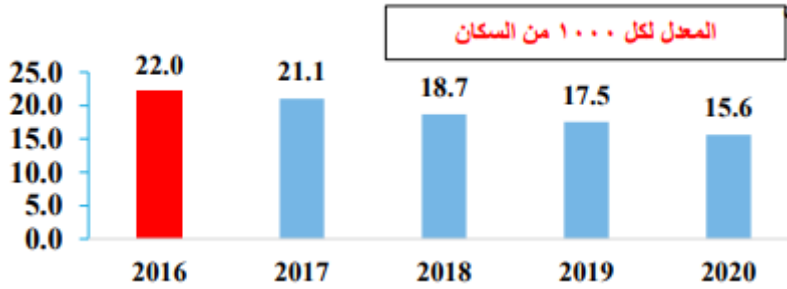
١- الزيادة الطبيعية (ارتفاع عدد المواليد وانخفاض أعداد الوفيات):

بلغ عدد الزيادة الطبيعية في مصر نحو ١.٥٧١ مليون فرد عام ٢٠٢٠ مقابل ١.٧٣٤ مليون فرد عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ٩.٤%. وعلى الرغم من انخفاض معدل الزيادة الطبيعية والذي وصل إلى ١٥.٦ في الألف لإجمالي الجمهورية عام ٢٠٢٠ بعدما كان ٢٤.٩ في الألف عام ٢٠١٢ و ٢٣.٣ في الألف عام ٢٠١٥ كما يوضح الشكل رقم (٣) ورقم (٤) ، إلا أن هذا المعدل يعتبر مرتفعا قياسا بالمعدل العالمي للزيادة الطبيعية والذي بلغ ١٠.٣٧% وفقا للبنك الدولي.

شكل رقم (٣) معدل الزيادة الطبيعية



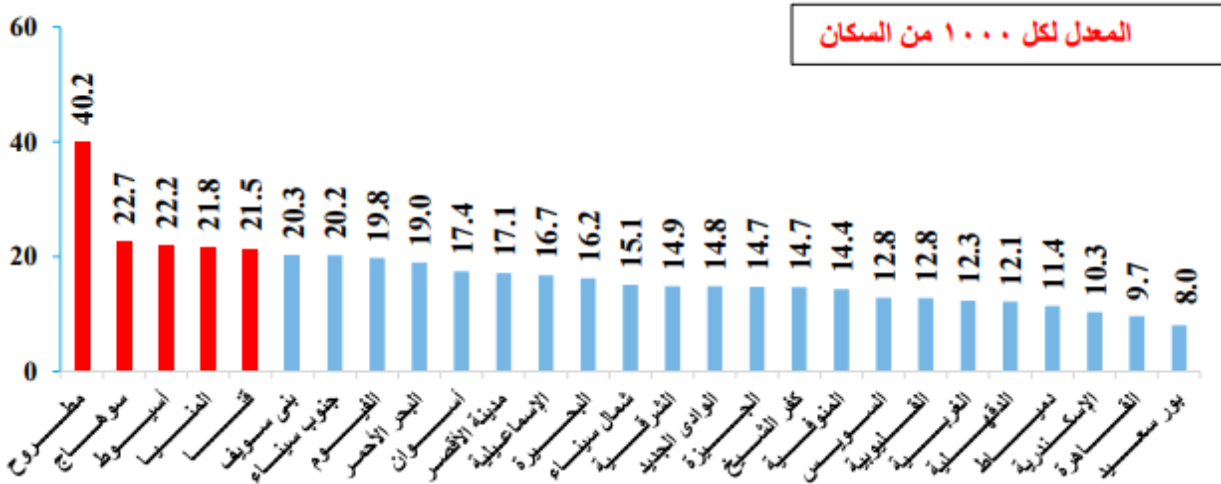
شكل رقم (٤) تطور معدل الزيادة الطبيعية خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠١٦)



سجلت محافظات (مطروح - سوهاج - أسيوط - المنيا - قنا) والتي تعتبر الأعلى في معدلات الفقر على مستوى الجمهورية، ارتفاعا بمعدلات الزيادة الطبيعية مقارنة بالمحافظات الأخرى، وقد بلغ المعدل بهذه المحافظات (٤٠.٢ - ٢٢.٧ - ٢٢.٢ - ٢١.٨ - ٢٠.٣) لكل ١٠٠٠ من السكان على الترتيب على عكس

محافظة بورسعيد التي جاءت في المرتبة الأخيرة حيث بلغ المعدل ٨ في الألف لنفس العام.

شكل رقم (٥) معدل الزيادة الطبيعية وفقا لمحافظات الجمهورية ٢٠٢٠

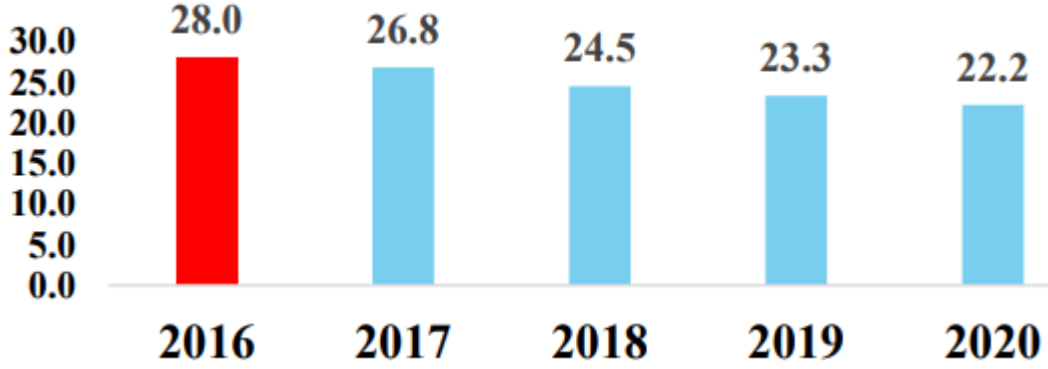


ومن الملاحظ أنه خلال القرن الماضي اتجه متوسط الزيادة السنوية إلى الارتفاع عبر الزمن، فقد أضافت مصر إلى سكانها ٣.٦ ملايين نسمة بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠، ثم ٩.٣ ملايين نسمة بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٦٠، ثم ١٦.٧ مليون نسمة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠، ثم ٢٥.٥ مليون نسمة بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، ثم ٣٣.٥ مليون نسمة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠.

وبحسب بيانات الجهاز المركزى للإحصاء، بلغ عدد المواليد ٢.٢٣٥ مليون مولود عام ٢٠٢٠ مقابل ٢.٣٠٥ مليون مولود عام ٢٠١٩ بنسبة انخفاض ٣%، وبلغ معدل المواليد ٢٢.٢ فى الألف عام ٢٠٢٠ مقابل ٢٣.٣ فى الألف عام ٢٠١٩

بنسبة انخفاض ١.١ في الألف. وهذه الزيادة الهائلة في أعداد المواليد تُعيق إمكانيات وقدرات أى دولة في العالم.

شكل رقم (٦) تطور معدل المواليد خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)



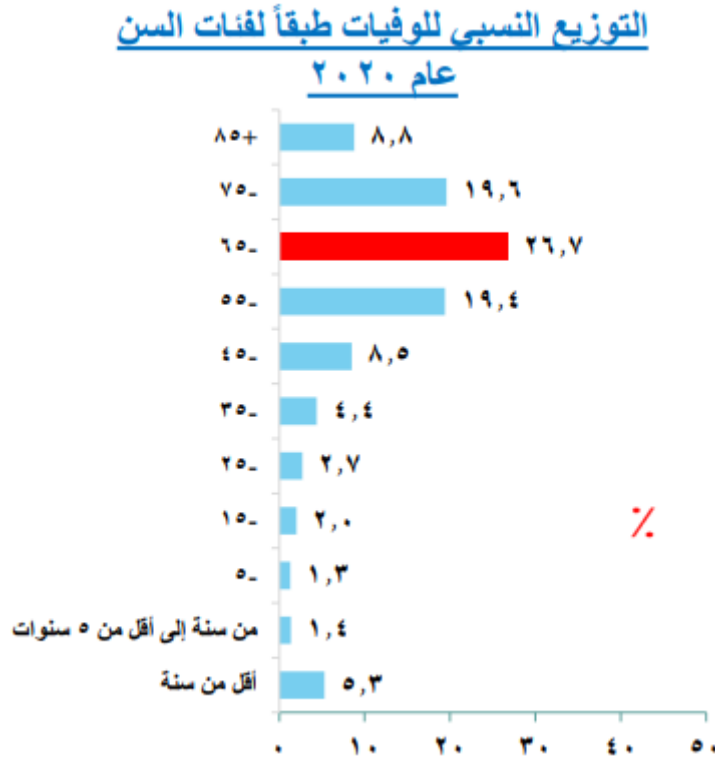
وبلغ عدد مواليد الحضر ١.١٤٣ مليون مولود بينما بلغ عدد مواليد الريف ١.٠٩٢ مليون مولود عام ٢٠٢٠. وجاءت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المواليد بها ١٩٩ ألف مولودا عام ٢٠٢٠، بينما جاءت محافظة جنوب سيناء في المرتبة الأخيرة حيث بلغ عدد المواليد بها ٢٩٧٧ مولودا.

وبلغ عدد المواليد الذكور ١.١٤٣ مليون مولود، والإناث ١.٠٩٢ مليون مولود، بلغت نسبة النوع عند الميلاد ١٠٥ ذكرا لكل ١٠٠ أنثى خلال عام ٢٠٢٠.

بلغ عدد الوفيات ٦٦٥ ألف عام ٢٠٢٠ مقابل ٥٧١ ألف عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع قدرها ١٦.٥%. وبلغ معدل الوفيات الخام ٦.٦ في الألف عام ٢٠٢٠ مقابل ٥.٨

فى الألف عام ٢٠١٩ بنسبة ارتفاع ٠.٨ فى الألف.وسجلت الوفيات فى الفئات العمرية (١-٤)، (٥-١٤) أقل نسب للوفيات حيث بلغت فى هذه الوفيات ١.٤%، ١.٣% على الترتيب من إجمالى الوفيات.

شكل رقم (٧) التوزيع النسبى للوفيات طبقاً لفئات السن عام ٢٠٢٠



٢- زيادة متوسط العمر المتوقع

ساهم ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة فى تفاقم مشكلة السكان، حيث إن توقع

البقاء على قيد الحياة وصل إلى ٧٥.٩ للإناث و ٧٣.٤ للذكور عام ٢٠٢٠ مقابل ٧٣.٣ للإناث و ٧٠.٥ للذكور عام ٢٠١٦، في حين كان ٧١.٧ للإناث و ٦٩.٠ للذكور عام ٢٠١٢ كما يوضح الشكل رقم (٦):

شكل رقم (٨) توقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد طبقاً للنوع (٢٠٠٦-٢٠٢١)

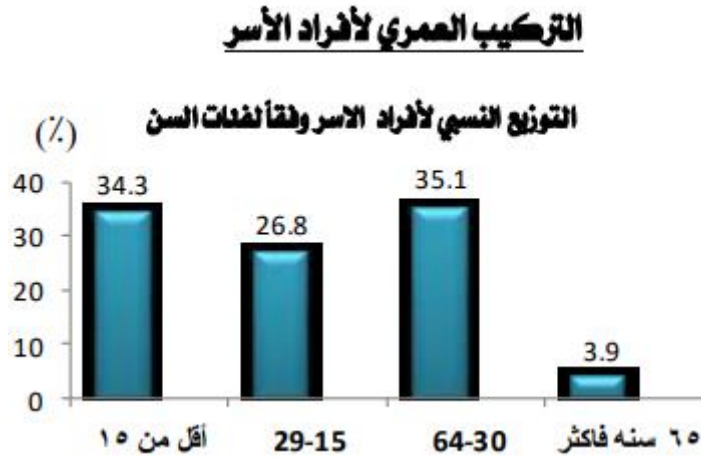
Unit : (Year)		الوحدة : (سنة)		المسنوات Years
نسبة التغير السنوي Annual Change %		توقع البقاء Life Expectancy		
اناث Females	ذكور Males	اناث Females	ذكور Males	
-	-	69.1	66.5	2006
0.7	0.6	69.6	66.9	2007
0.6	0.7	70.0	67.4	2008
0.7	0.6	70.5	67.8	2009
0.6	0.6	70.9	68.2	2010
0.7	0.6	71.4	68.6	2011
0.4	0.6	71.7	69.0	2012
0.6	0.6	72.1	69.4	2013
0.6	0.4	72.5	69.7	2014
0.6	0.6	72.9	70.1	2015
0.5	0.6	73.3	70.5	2016
0.4	0.4	74.3	71.9	2017
0.5	0.5	74.7	72.3	2018
0.5	0.5	75.1	72.7	2019
0.5	0.5	75.5	73.0	2020
0.5	0.5	75.9	73.4	2021

٣- التركيبة السكانية: تتسم التركيبة السكانية في مصر بارتفاع معدلات الخصوبة حيث أشار المسح السكاني الصحي لمصر ٢٠١٤ إلى ارتفاع المعدل الإجمالي للخصوبة (متوسط عدد الأطفال الذين تتجهم المرأة في المرحلة العمرية بين ١٥ و ٤٩ عاماً) من ٣ أطفال لكل امرأة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣.٥ طفل لكل امرأة في

عام ٢٠١٤ ، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع نسبة السكان في الفئات العمرية أقل من ١٥ عاماً حيث بلغت نسبتهم نحو ٣٤.٣% من إجمالي التركيب العمري لأفراد الأسر.

وقد أشار

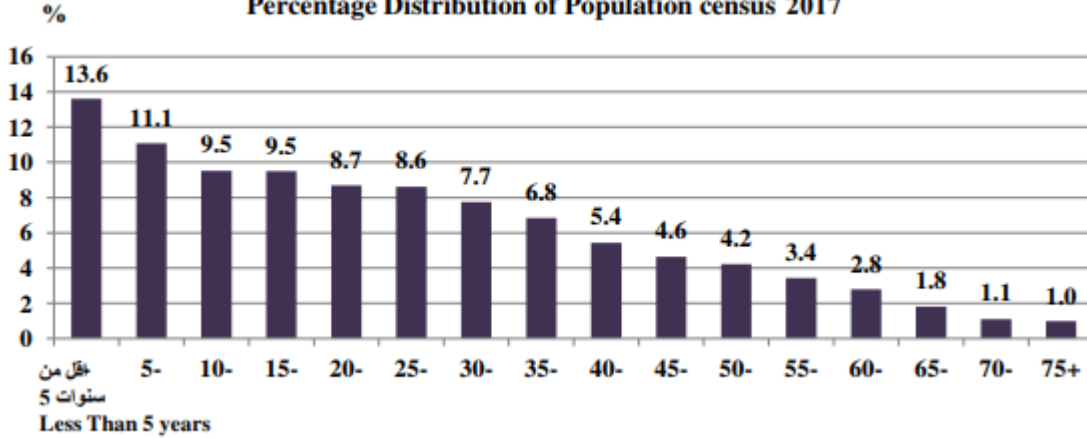
شكل رقم (٩) يوضح التركيب العمري لأفراد الأسر



شكل رقم (١٠) يوضح التوزيع النسبي للسكان طبقاً لفئات السن لعام ٢٠١٧

التوزيع النسبي للسكان بالتعدادات طبقاً لفئات السن لعام 2017

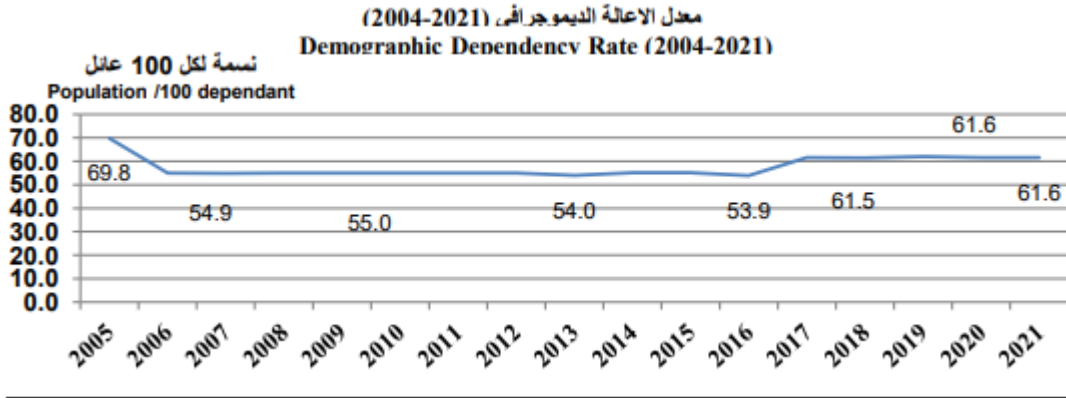
Percentage Distribution of Population census 2017



والحقيقة هنا تتمثل في أن الخطر من الزيادة السكانية لا يقتصر فقط على حجمها بل في التركيبة العمرية لهذه الزيادة، فعندما يكون هناك أكثر من ٣٦ مليون نسمة من السكان أقل من ١٥ سنة أى قرابة ثلث سكان مصر، فإن هذا يؤدي إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني وإلى ارتفاع معدلات الإعالة العمرية مما يشكل بدوره عبئاً كبيراً على الأسر وعلى الدولة في توفير احتياجاتهم من التعليم والصحة والغذاء وغيرها من الاحتياجات الضرورية، ويعتبر عائقاً أمام تحقيق النمو الاقتصادي.

ويتضح من الشكل رقم (٩) ارتفاع معدل الإعالة الديموجرافي حيث إن الشريحة السكانية غير العاملة والمُعالة (أقل من ١٥ سنة وفوق سن ٦٥ سنة) أكبر من الشريحة السكانية العاملة أى أن أعداد المعالين أكبر من أعداد قوة العمل، الأمر الذى من شأنه أن يعكس تأخراً في عملية التحول الديموجرافي في مصر.

شكل رقم (١١) يوضح تطور معدل الإعالة الديموجرافي (٢٠٢١-٢٠٠٤)



٤- الزواج المبكر : يسهم في تفاقم حجم المشكلة السكانية، فعادة ما ترتبط معدلات الزواج المبكر بنسبة مواليد مرتفعة حيث إن معظم النساء المتزوجات في مصر يلدن الطفل الأول خلال العام والنصف الأول من الزواج ، كما سيؤدي الزواج المبكر إلى زيادة فترة الخصوبة لدى النساء .

وقد كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره حول التعداد الأخير

للسكان لعام ٢٠١٧ أن جملة زواج القاصرات (دون سن ١٨ عاما) في مصر ارتفعت

لتصل إلى ١١٨ ألف حالة زواج سنويا بما يعادل نحو ٤٠% من إجمالي حالات

الزواج، مشيرا إلى أن أرقام الحالات الزوجية للفئة العمرية أقل من ١٥ عاما من

الذكور والإناث معا خلال عام واحد بلغت كالتالى ٥٩٩٩ حالة زوجية: ١٥٤١

حالة زواجية للذكور، و ٤٤٥٨ حالة زواجية للإناث.

كما تشير بيانات تعداد ٢٠١٧ إلى نسبة تصل إلى ٢٧.٤٪ من النساء المتزوجات (أكثر من ربع السيدات في مصر) تزوجن قبل سن ٢٠:١٨ سنة، وأن من تزوجن في هذه المرحلة العمرية لديهن في المتوسط طفل أكثر من عدد الأطفال المنجيين لمن تزوجن في أعمار أكبر.

٥ - الهجرة :تسبب العدد الهائل من المهاجرين واللاجئين والذي يقدر بنحو ٦ ملايين في زيادة الطلب على الخدمات والبضائع ، والمنافسة الكبيرة مع المصريين للحصول على فرص العمل علاوة على زيادة الطلب على الوحدات السكنية والضغط على المرافق والبنية التحتية .

هذا فضلا عن أن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن فرص العمل والسكن

الملائم تسببت فى إحداث كثافة سكانية فى المدن الحضرية وضغطا هائلا على كافة الخدمات.

٥-تطور الخدمات الطبية : أدى تطور الخدمات الطبية إلى علاج الكثير من الأمراض التى كانت تودى بحياة الملايين من المرضى وبالتالي انخفضت معدلات الوفيات فى ظل ارتفاع معدل المواليد كما أشرنا سابقا.

٦-الموروثات الاجتماعية : على الرغم من التطور الفكرى والثقافى الذى شهده المجتمع المصرى على مدى عقود طويلة، إلا أنه مازالت تتحكم به أفكار ومعتقدات - خاصة فى ريف مصر وصعيدها - تؤكد على أهمية الأسرة التى يزداد عدد أبنائها باعتبارهم " العزوة والسند " والنظر إلى الأسر الصغيرة على أنها أسر ضعيفة، كما تتعلق هذه المعتقدات أيضا بأن الأسر الكبيرة يمكنها تشغيل أبنائها فى عمر مبكر

وهو ما يمثل لهذه الأسر قوة اقتصادية حالية ومستقبلية.

وقد قامت بعض الدراسات بقياس الآراء حول بعض القضايا المتعلقة بتنظيم الأسرة، وتوصلت إلى أن نسبة ٢٠% ممن شاركوا في الاستبيانات يعتقدون بأن استخدام وسائل منع الحمل يتنافى مع المعتقدات الدينية، وكشفت عن أن المشكلة الرئيسية التي تواجهها الدولة تتمثل في أن عدد الأطفال الذي يرغب المواطنون في إنجابه مرتفع نسبياً.

٧-التغيرات السياسية : شهدت الدولة المصرية منذ عام ٢٠١١ تغييرات سياسية هائلة كان لها تداعيات كبيرة على خطط التنمية وضبط النمو السكاني حيث توجهت أولويات الدولة في تلك الفترة إلى تحقيق الانضباط الأمني والحفاظ على الأمن الغذائي للمواطنين ، وبسبب هذه الأوضاع غير المستقرة تحول النمو السكاني إلى الارتفاع مرة أخرى وبمعدلات متسارعة بسبب عدم انتظام خدمات تنظيم الأسرة بعد

أحداث ٢٠١١ وانخفاض جودة الخدمات المقدمة مع غياب البيانات المُحدثة وبرامج بناء القدرات وآليات الرصد والتقييم.

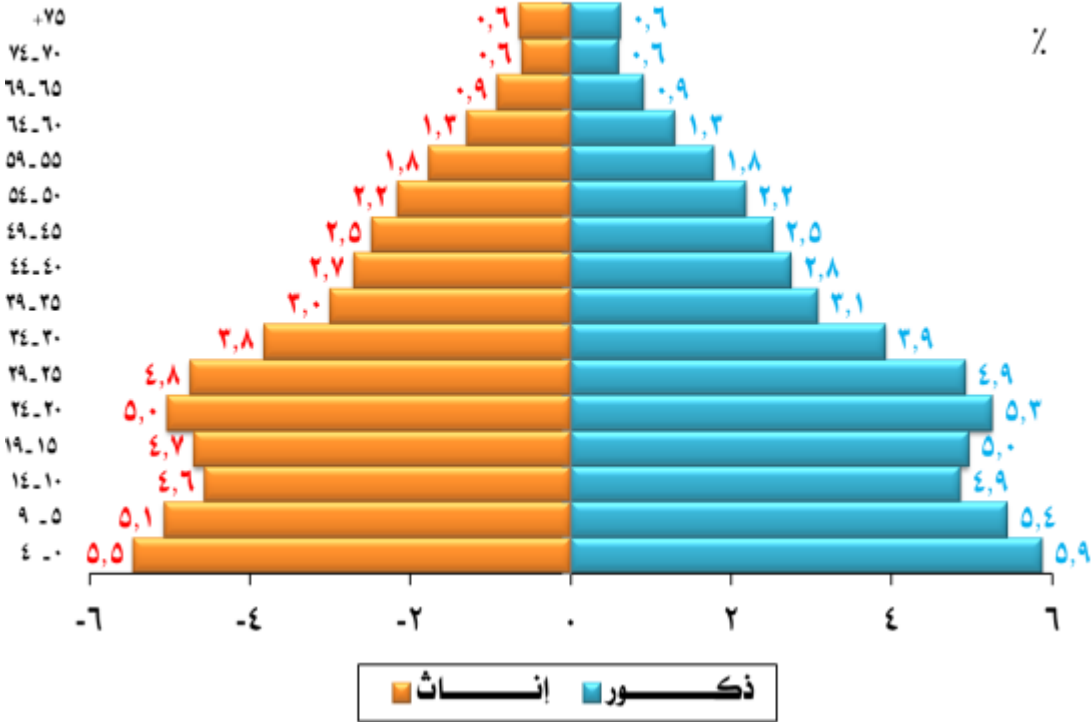
رابعاً: تداعيات المشكلة السكانية

تُعد مشكلة الزيادة السكانية أبرز المعوقات أمام تحقيق خطط التنمية ، خاصة أن التوقعات الدولية في هذا الشأن تؤكد حدوث كارثة سكانية في حال استمرار معدل التزايد السكاني بشكله الحالي ، ويُمكن إجمال أبرز تداعيات المشكلة السكانية كما يلي:

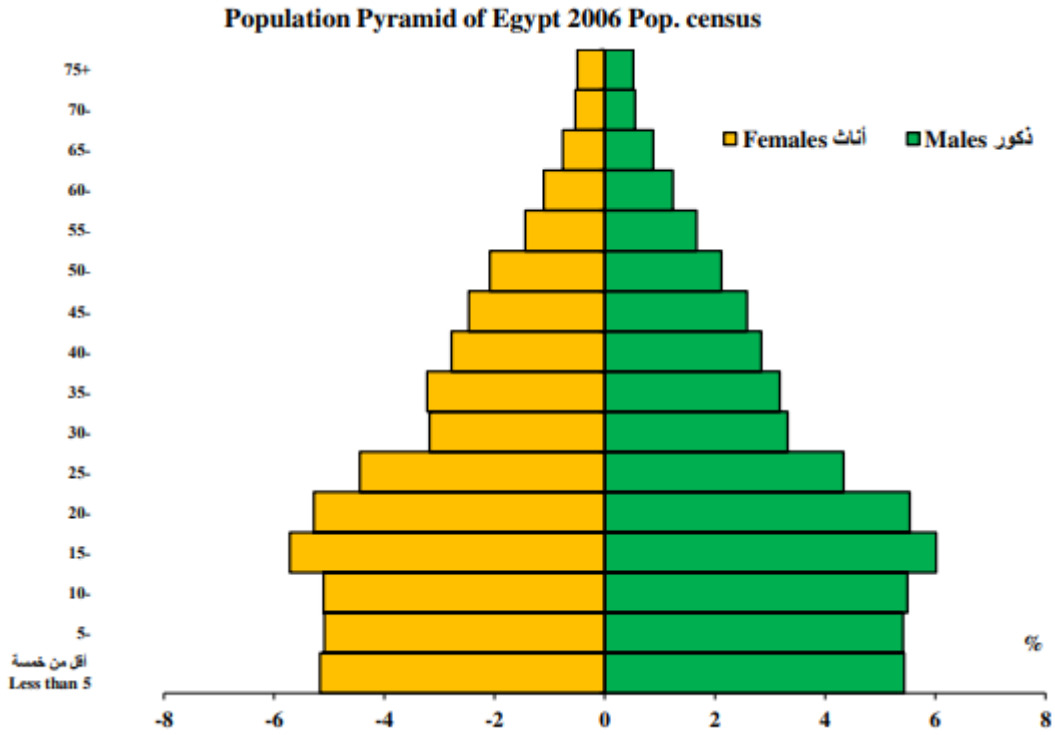
١- **تدنى الخصائص السكانية :** في ضوء نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠١٧ يتضح أن الهرم السكاني لمصر شهد تغييراً كبيراً ما بين تعدادي ٢٠٠٦ و٢٠١٧، حيث اتسعت قاعدة الهرم لتدل على زيادة نسبية في التركيبة العمرية لصالح الشريحة الأصغر عمراً، ففي حين كانت نسبة السكان أقل من ٥ سنوات في تعداد ٢٠٠٦ نحو ١٠.٦%، ارتفعت النسبة إلى ١٣.٦ % في ٢٠١٧، وحدث ذلك أيضاً في الفئة العمرية التالية، وهو مؤشر على اتجاه مؤشرات الإنجاب إلى الارتفاع كما يوضح الشكلين الآتيين:

شكل رقم (١٢) يوضح الهرم السكاني وفقا لتعداد ٢٠١٧

الهرم السكاني لجمهورية مصر العربية (تعداد 2017)
Population Pyramid of Egypt 2017 Pop. census



شكل رقم (١٣) يوضح الهرم السكاني وفقا لتعداد ٢٠٠٦



وهنا تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في معدلات الإنجاب، والذي بدأ منذ عام ٢٠٠٦ سيستمر تأثيره لمدد طويلة؛ حيث إن مواليد الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٦ سيستمر تأثيرهم لعقود قادمة، سواء من الناحية الديموجرافية عندما يصلون إلى عمر الإنجاب ويسهمون في إحداث موجة أخرى من الزيادة السكانية، أو من الناحية الاقتصادية عندما يصلون إلى عمر العمل ويشكلون ضغطاً على سوق العمل ، كذلك فإن هذه الزيادة الكبيرة كان من شأنها التأثير بشكل مباشر على تبنى الخصائص السكانية والتي تشمل :

أ - التعليم :تقف الزيادة السكانية حجر عثر أمام إصلاح المنظومة التعليمية إذ أن

جودة الخدمة التعليمية تعتمد بشكل أساسي على عدد الطلاب ، وبالطبع كلما زاد عدد الطلاب انخفضت جودة الخدمة التعليمية المقدمة.

وتشير بيانات تعداد السكان الأخير ٢٠١٧ إلى أن معدل الأمية بلغ ٢٥.٨٪ (٢١.٢٪ للذكور، و٣٠.٨٪ للإناث)، وتصدرت محافظات الصعيد النسب الأكبر في الأمية حيث بلغت ٣٧.٢٪ في محافظة المنيا، وتليها بنى سويف بنسبة ٣٥.٩٪، تليها أسيوط بنسبة ٣٤.٦٪، وسوهاج بنسبة ٣٣.٦٪.

هذا إلى جانب أن نسبة التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم وصلت لـ ٣٤٪ بمحافظات الجمهورية وفقا لتعداد ٢٠١٧، حيث إن أعداد السكان الذين تسربوا من التعليم بلغت ٦.١٤٣.٧٨٧ بنسبة ٧.٣٪، وأعداد من لم يلتحقوا بالتعليم وصلت لـ ٢٢.٦٤٢.٢٥٩ بنسبة ٢٦.٨٪.

كما أن الزيادة السكانية فاقمت من كثافة الفصول المدرسية بالمراحل التعليمية المختلفة، والتي وصلت عام ٢٠٢١ إلى ما يقرب من ٥٢ طالبا بالفصل في المرحلة الابتدائية، و٤٨ طالبا في المرحلة الإعدادية، ٤٩ في الثانوي الزراعي، و٤٨ في الثانوي التجاري. كما ارتفع متوسط نصيب المدرس من التلاميذ ووصل لـ ٣٠ تلميذ/مدرس في المرحلة الابتدائية، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (١٤) يوضح كثافة الفصول بالمراحل التعليمية المختلفة ونصيب المدرس من التلاميذ

Educational Stage	نصيب المدرس من التلاميذ		كثافة الفصل		%البنات		المرحلة التعليمية
	Students per Teacher		Class Density		Girls %		
	21/20	20/19	21/20	20/19	21/20	20/19	
Pre-Primary	21.2	24.8	32	36.4	48.6	48.5	ما قبل الابتدائي
Primary	30.2	29.1	51.9	50.6	48.7	48.6	الابتدائي
Societal Education	17	16.3	27.6	26.8	67.9	68.2	التعليم المجتمعي
Preparatory	22	20.6	48	46.6	48.4	48.6	الاعدادي
General Sec.	18.6	17.1	41.4	40.9	54.8	54.8	الثانوي العام
Industrial Sec.	11.2	10.2	38.2	36.8	35.3	36.1	الثانوي الصناعي
Agricultural Sec.	20.4	18.6	49.1	48.4	13.8	14.2	الثانوي الزراعي
Commercial Sec.	22.4	22.4	48.2	41.6	57.9	56.3	الثانوي التجاري
Hotel's secondary business	24.3	23.9	35.4	35.5	33.1	32.3	الثانوي الفندقية
Handicapped Edu	4.4	4.3	8.9	11.5	36.1	36.1	التربية الخاصة

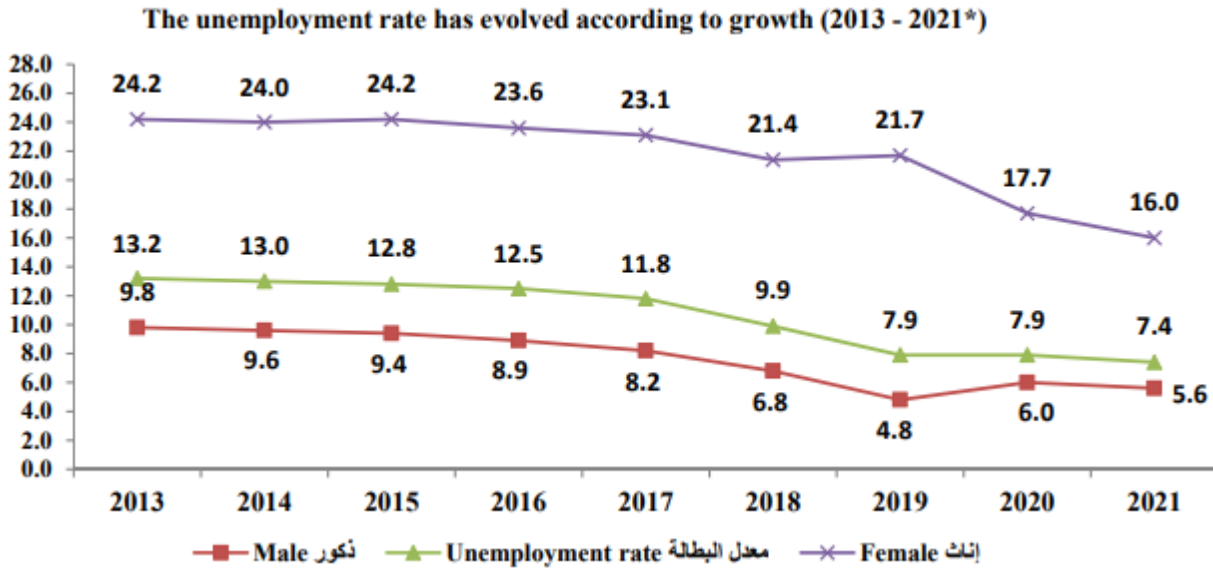
ب - الصحة: في حالة استمرار الزيادة السكانية بوضعها الحالي فإن هذا سوف يؤدي إلى عديد من الآثار السلبية على مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة ، فهذه الزيادة سوف تؤدي إلى إرتفاع الطلب على الخدمات الصحية وارتفاع تكاليف العلاج وتوفير عدد أكبر من الكوادر الطبية كالأطباء وأطعم التمريض والمستشفيات وعدد الأسرة والأجهزة والمعدات الطبية ، وجميعها معطيات تشكل ضغطا على الميزانية العامة للدولة والموجهة للقطاع الصحي بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن معدّل الأطباء يبلغ ٢.٨ لكل ١٠٠٠ نسمة في مصر ويصل معدّل التمريض ٢.٣ لكل ١٠٠٠ نسمة، ومعدّل أسرة المستشفيات ١.٣ لكل ١٠٠٠ نسمة، في حين يصل المتوسط العالمي إلى ٢.٩ سرير/١٠٠٠ نسمة، وهي مؤشرات تعكس ضعف أداء القطاع الصحي في مواجهة الزيادة السكانية الهائلة.

ج - البطالة (المشاركة في قوة العمل) : تشكل الزيادة السكانية ضغطا كبيرا على

فرص العمل المتاحة وسوق العمل ، وعلى مدار عقود مضت عانت الدولة المصرية من زيادة معدلات البطالة حيث بلغت نسبة البطالة ١٢.٨% عام ٢٠١٥ ، وانخفضت إلى ٩.٩% عام ٢٠١٨ ، ثم وصلت إلى ٧.٤% عام ٢٠٢١ (٥.٦% للذكور ، و١٦% للإناث) أي أن البطالة بين الإناث تصل إلى ما يقرب من ثلاث أضعاف البطالة بين الذكور .

شكل رقم (١٥) يوضح تطور معدل البطالة طبقا للنوع (٢٠١٣-٢٠٢١)



د- التوزيع غير المتكافئ للسكان : تزيد مساحة مصر الكلية على مليون كم^٢ ، ولكن أغلب السكان مازالوا يتركزون على مساحة تمثل من ٧ : ٨% من إجمالي مساحة الأراضي المصرية وهي المنطقة المحيطة بوادي النيل والدلتا فلا زالت محافظة القاهرة تتصدر الكثافة السكانية بواقع ٩.٩% من جملة السكان حيث سجلت محافظة القاهرة في ٥ سبتمبر ٢٠٢٢ أعلى محافظة في عدد السكان الذي بلغ نحو

١٠ ملايين و ١٦٣ ألف و ٥٣٧ نسمة، تليها محافظة الجيزة والتي ارتفعت نسبة سكانها إلى ٩.١% من إجمالي سكان الجمهورية بنحو ٩ ملايين، ٤٠٩ ألف و ١٨١ نسمة، وكذلك محافظة الشرقية التي ارتفعت نسبة سكانها إلى ٧.٥% بواقع ٧ ملايين، ٨٢٢ ألف و ٢٤٧ نسمة.

ذلك في حين تأتي محافظة جنوب سيناء بأقل عدد للسكان بنحو ١١٣ ألف و ٦١٩ نسمة وهو ما يُشكل نسبة ٠.١% من إجمالي سكان الجمهورية، ومحافظة شمال سيناء ٤٥٠ ألف و ٥٢٨ نسمة، والتي تشكل ٠.٥% من إجمالي عدد السكان، على الرغم من المساحة الشاسعة للمحافظتين حيث يشكلان نسبة ٦% من إجمالي مساحة مصر، وهو ما يعكس بدوره سوء التوزيع الجغرافي للسكان.

شكل رقم (١٦) التوزيع النسبي للسكان طبقاً للمحافظات في ٢٠٢١

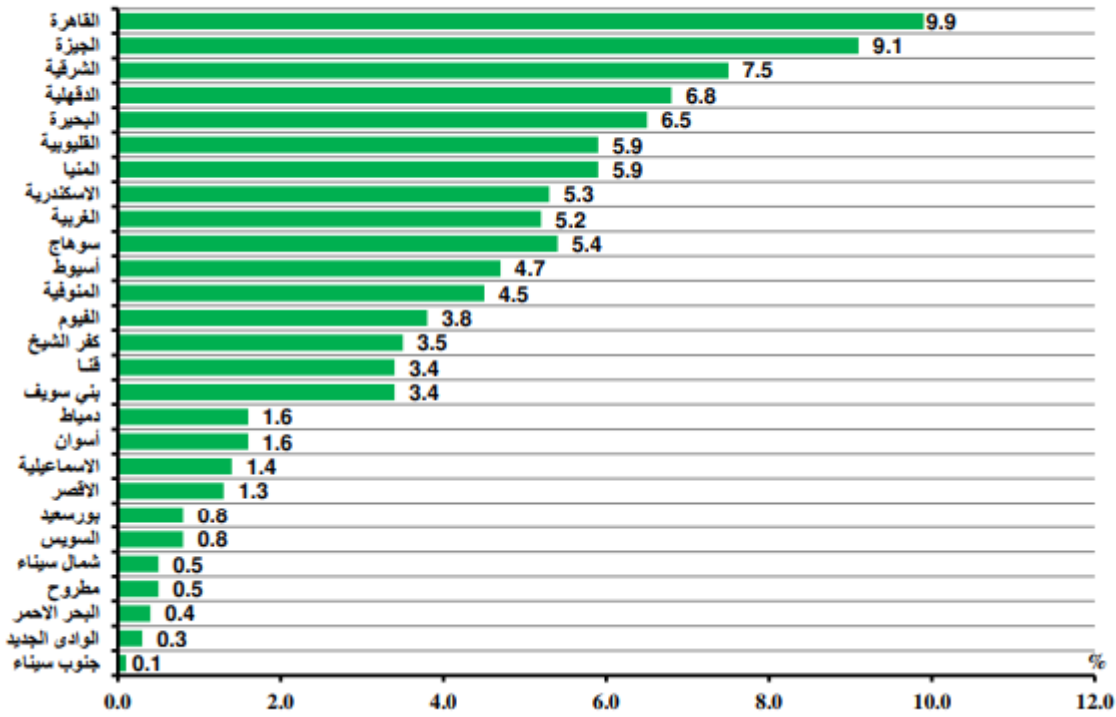
Figure No (2-1)

التوزيع النسبي للسكان طبقاً للمحافظات 2021/1/1*

شكل رقم (1-2)

(%)

Percentage distribution of Population By Governorate 1/1/2021*



وعلى الرغم من اهتمام الدولة المصرية بإقامة مجتمعات عمرانية جديدة تحدث خلخلة سكانية إلا أن هذه المجتمعات لم تحقق أهدافها السكانية المنشودة، ومازالت الكثافة السكانية في مصر مركزة في مناطق محددة وبمعدلات مرتفعة في تراكم رأسى يحتاج الى خطا أكبر لتحقيق توزيع أفقى للسكان يخفض من حجم الكثافة السكانية .

٢- ارتفاع معدلات الفقر : هناك علاقة طردية بين حجم السكان وزيادة معدلات

الفقر ، فكلما زاد عدد السكان كلما انخفض نصيب الفرد من الدخل

والخدمات والقدرة على الالتحاق بالعمل المناسب، وتشير الإحصاءات إلى

أن مستويات الفقر ارتفعت من ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ إلى ٢٥.٢٪ عام ٢٠١٠/٢٠١١، ثم إلى ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥، ويصل إلى ٣٢.٥٪ عام ٢٠١٩، ثم انخفضت في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٩.٧٪، كما يوضح الشكل التالي.

شكل رقم (١٧) يوضح نسبة الفقر بين أقاليم الجمهورية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩

نسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية عام 2020/2019

Poverty Rate in Egypt's Regions 2019/2020

Unit : (%)

الوحدة : %

Item	2020/2019	البيان
Urban governorates	14.7	المحافظات الحضرية
Lower Urban	4.4	حضر الوجه البحرى
Lower Rural	23.1	ريف الوجه البحرى
Upper Urban	12	حضر الوجه القبلى
Upper Rural	42.8	ريف الوجه القبلى
Total	29.7	اجمالي الجمهورية

ووفقا للشكل السابق، ترتفع معدلات الفقر بصورة أكبر في الريف عن الحضر، وفي الصعيد مقارنة بالدلتا، حيث بلغت نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي ٤٢.٨% وفي ريف الوجه البحرى ٢٣.١%، بينما بلغت ١٢% في حضر الوجه القبلي، مقابل ٤.٤% في حضر الوجه البحرى.

كذلك فإن العلاقة قوية بين الفقر وحجم الأسرة، فكلما زاد حجم الأسرة زاد الفقر فنجد أن ٨٠.٦% من الأفراد الذين يعيشون في أسر بها ١٠ أفراد أو أكثر هم من الفقراء، ٤٨.١% للأفراد الذين يقيمون في أسر بها ٦-٧ أفراد فقراء، مقارنة ب ٧.٥% بالأسر التي بها أقل من ٤ أفراد.

كذلك أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن مؤشرات الفقر تتناقص كلما ارتفع مستوى التعليم، وبلغت نسبة الفقراء بين الأميين ٣٥.٦% مقابل ٩.٤% لمن حصل على شهادة جامعية في (٢٠١٩/٢٠٢٠).

وسجلت نسبة الفقراء بين حاملي الشهادات فوق المتوسط ١٥.٢%، وبلغت النسبة بين من حصلوا على شهادة ثانوية ١٧.٤%، وبين الحاصلين على شهادة تعليم أساسي ٣٣.١% في (٢٠١٩/٢٠٢٠).

٣- تناقص الرقعة الزراعية : أسهمت الزيادة السكانية على مدى عقود مضت في تقليص حجم الرقعة الزراعية في مصر بسبب الزحف العمراني على هذه الأراضي والتحديات عليها وبالتالي ضياع آلاف من أجود الفدادين التي كانت تحقق متطلبات الأمن الغذائي ، وتقليصها أدى بدوره إلى زيادة حجم الواردات من السلع الإستراتيجية خاصة القمح الذي يكلف ميزانية الدولة مليارات الدولارات في كل عام ، كما أن إعادة استصلاح هذه الأراضي مرة أخرى يتم بتكلفة باهظة تمثل ضغطا على الميزانية العامة للدولة .

وإذا ما وضعنا الاعتبارات السابقة مع التغيرات المناخية المتلاحقة وتأثيرها على المحاصيل الزراعية والهجرة الداخلية لسكان الريف إلى المدن لوجدنا الأمر يعد كارثيا على وضع الأراضي الزراعية وتوافر المحاصيل الاستراتيجية بشكل خاص، لاسيما وأن نصيب الفرد من الأرض الزراعية تناقص ووصل إلى ٢ قيراط مقابل فدان لكل فرد في فترات زمنية سابقة.

ووفقا لدراسة بعنوان "التمدد العمراني على الأراضي الزراعية" تم نشرها بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي عام ٢٠٢٠، بلغ حجم التعدادات على الأراضي الزراعية على مستوى الدولة نحو ٨٤٩٣٩ فدان وذلك خلال الفترة من ٢٥/١/٢٠١١ م وحتى ١٨/١١/٢٠١٨ م، وتتقسم عمليات التعدادي إلى ثلاثة أقسام (التبوير ، التجريف ، البناء) وتمثل هذه نحو (٣٥.٥% ، ٧.٧٠% ، ٥٧.٨٠%) على الترتيب من المساحة الإجمالية المتعدى عليها.

وبحسب الدراسة، تعتبر الزيادة السكانية من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة التعدادات حيث ارتفعت الكثافة السكانية على الأرض الزراعية من نحو ١٠.٤ فرد للفدان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ١٥.٤ فرد للفدان عام ٢٠١٧ ، وانخفض نصيب الفرد من المساحة الزراعية من نحو ٠.١٤ فدان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٠.٠٩ فدان عام ٢٠١٧ ومن المساحة المحصولية انخفض من نحو ٠.٢٦ فدان عام ٢٠٠٦ إلى نحو ٠.٠٩ فدان عام ٢٠١٧ م .

وفي حين أن معدل النمو في المساحة المزروعة قُدر بنحو ٠.٨% وفقا لما ذكرته الدراسة، فإنه لا يتناسب مع معدل النمو السكاني الذي بلغ ٢.٥٦% كما أشارت الورقة سابقا.

١- **تناقص الموارد المائية** : يمثل نهر النيل المورد الرئيسي للمياه في مصر فهو يشكل ٩٧% من حجم الموارد المائية كما أن حصة مصر من المياه ثابتة وتبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب.. ومع الزيادة الهائلة في أعداد السكان، تناقص نصيب الفرد من المياه من نحو ٢٠٠٠ متر مكعب للفرد سنويا عام ١٩٥٩ إلى نحو ٦٣٠ متر مكعب للفرد سنويا عام ٢٠١٥.

وبحسب تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٢١ ، بلغ نصيب الفرد من المياه عام ٢٠١٨ نحو ٥٨٥ مترا مكعبا سنويا، وهو ما يمثل تقريبا نصف خط الفقر المائي العالمي الذي يُقدر بـ ١٠٠٠ متر مكعب من المياه سنويا للفرد. ويتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ أن يقل نصيب الفرد ليصل إلى ٤٩٦ مترا مكعبا سنويا. كما أنه من المتوقع بحلول عام ٢٠٣٠ أن يصل إلى ٤٤٤ مترا مكعبا سنويا للفرد، وفي عام ٢٠٣٧ يتوقع أن يصل إلى ٣٨٧ مترا مكعبا سنويا، وبحلول عام ٢٠٥٠ من المتوقع أن يصل إلى ٣٠٣ أمتار مكعبة، وفي حال الوصول إلى هذا سيقدر نصيب الفرد من المياه في مصر بما يعادل ثلث خط الفقر المائي العالمي.

٥- انتشار العشوائيات :

وفقا للتصريحات الرسمية، كان هناك نحو ١٤ مليون نسمة يعيشون بالمناطق العشوائية على مستوى الجمهورية قبل عام ٢٠١٤، وهذا الرقم وصل في بعض الدراسات إلى ٢٠ مليون نسمة ، منهم ١.٧ مليون نسمة يقطنون ٣٥٧ منطقة غير آمنة (بدرجاتها المختلفة)، و ١٢ مليونا يقطنون مساحة ١٥٢ ألف فدان، وهي المناطق العشوائية غير المخططة .

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ إجمالي مساحة

المناطق العشوائية بالجمهورية عام ٢٠١٦ نحو ١٦٠.٨ ألف فدان تمثل ٣٨.٦% من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية (٣٧.٦% مناطق غير مخططة، ١% مناطق غير آمنة).

خامسا: جهود الدولة المصرية لمواجهة الزيادة السكانية

تدرك القيادة السياسية المصرية خطورة القضية السكانية والتي أصبحت تمثل تحدياً متزايداً أمام خطط التنمية في مصر وتداعياتها الخطيرة ، الأمر الذي جعل من هذه القضية أولوية في عملية الإصلاح والبناء التي تقوم بها الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٤ لتحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة، حيث اتخذت العديد من الإجراءات والمبادرات والبرامج من أجل مواجهة هذه المشكلة ، ويمكن إجمال هذه الإجراءات فيما يلي :

١- الدستور المصري (المادة ٤١) :

ألزم الدستور المصري الدولة بوضع برنامج قومي يحدث توازناً بين الزيادة السكانية والموارد المتاحة ، فقد نصت المادة ٤١ من الدستور المصري ٢٠١٤ على أنه : "تلتزم الدولة بتنفيذ برنامج سكاني يهدف إلى تحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة، وتعظيم الاستثمار في الطاقة البشرية وتحسين خصائصها، وذلك في إطار تحقيق التنمية المستدامة".

٢- إطلاق الاستراتيجية القومية للسكان (٢٠١٥-٢٠٣٠) :وتهدف هذه الاستراتيجية إلى الارتقاء بنوعية حياة المواطن من خلال: خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي والسكاني، وإعادة رسم الخريطة السكانية في مصر عبر إعادة توزيع السكان، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تقليل التباينات في المؤشرات التنموية بين المناطق الجغرافية ، فضلا عن عدد من

الأهداف الكمية جاء في مقدمتها خفض معدلات الإنجاب ليصل متوسط عدد الأطفال إلى ٢.٤ طفل بحلول عام ٢٠٣٠ مقارنة بحوالي ٣.٥ طفل حالياً. ويتطلب تحقيق هذا الخفض في معدلات الإنجاب الوصول بنسب السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة إلى ٧٢% مقارنة بحوالي ٥٩% حالياً. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق أربعة أهداف هي :

- الارتقاء بنوعية حياة المواطن المصري، من خلال خفض معدلات الزيادة السكانية، لإحداث التوازن المفقود بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني. ويتم ذلك من خلال القنوات والأجهزة الصحية والاجتماعية والإعلامية والدينية، للتعريف بخدمات تنظيم الأسرة، وتشجيع الأسر على استخدام وسائل تنظيم الأسرة .

- استعادة ريادة مصر الإقليمية من خلال الارتقاء بالخصائص السكانية ، ويتطلب ذلك خفض معدلات الأمية وتحسين جودة التعليم والقضاء على عمالة الأطفال.

-إعادة توزيع السكان من خلال إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة والقضاء على العشوائيات.

- تحقيق العدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعي، ويتضمن ذلك ربط خريطة التنمية بخريطة الفقر في مصر من أجل الوصول إلى توزيع للمشروعات يخدم محدودي الدخل، وإعطاء أولوية للمحافظات والمناطق الفقيرة عند توزيع مشروعات البنية الأساسية التي يمكن أن ترفع معدلات التشغيل بما في ذلك تشغيل المرأة.

٣- إطلاق الاستراتيجية القومية لتنمية الأسرة المصرية في فبراير ٢٠٢٢: والتي تهدف للارتقاء بجودة حياة المواطن والأسرة بشكل عام من خلال ضبط معدلات النمو

المتسارعة، والارتقاء بخصائص السكان (مستوى التعليم، الصحة، معدل الفقر، فرص العمل).

وترتكز الاستراتيجية على عدة محاور أبرزها المحور التشريعي لوضع إطار تنظيمي حاكم للسياسات المتخذة لضبط النمو السكاني، ومحور التمكين الاقتصادي للمرأة، والذي يتمثل في تدريب مليوني سيدة، وإقامة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر لحوالي مليون سيدة، وتنظيم زيارات منزلية من قبل وزارة الصحة لتلبية احتياجات النساء من وسائل تنظيم الأسرة، فضلاً عن توفير تدريب لرائدات ريفيات، والدفع بمزيد من الطبيبات لتوفير وسائل التنظيم، بالإضافة إلى تنظيم برامج توعوية للشباب المقبلين على الزواج، وإنشاء منظومة إلكترونية موحدة لميكنة وربط جميع الخدمات المقدمة للأسرة المصرية.

ومن المقرر تنفيذ هذه الاستراتيجية على عدة مراحل في جميع أنحاء الجمهورية على مدار ٣ سنوات، على أن تشمل المرحلة الأولى عدد ١٥٠٠ قرية من قرى مبادرة "حياة كريمة" تتواجد في ٥٢ مركزاً بـ ٢٠ محافظة.

وفيما يتعلق بالفئات المستهدفة من الاستراتيجية، فإنها تستهدف السيدات من ١٨ حتى ٤٠ سنة، طلبة الجامعات، تلاميذ المدارس، أطفال القرى والنجوع، تجمعات الريف، رجال الدين، الداعيات والراهبات.

٤- مشروع "٢ كفاية" :

قامت وزارة التضامن الاجتماعي بتدشين مشروع " ٢ كفاية " بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة خاصة في المناطق الفقيرة والأكثر احتياجاً.

تم إطلاق هذا المشروع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وتتضمن أنشطة المشروع حملات طرق الأبواب للسيدات في المحافظات الأعلى في معدلات الخصوبة وهي البحيرة، الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، قنا، سوهاج، أسيوط، الأقصر، أسوان، بالإضافة إلى حي الأسمرات ، والتوسع في إقامة عيادات تنظيم الأسرة وعيادات الجمعيات الأهلية المشاركة في المشروع ، فضلا عن تقديم النصائح والمشورة ورفع وعي السيدات لتغيير القيم الإنجابية الخاطئة .

وعقد المشروع شراكة مع ١٠٨ جمعية أهلية بعدد ٢٢٥٧ قرية/ حي بالمحافظات المستهدفة، ويقوم بالتنقيف المجتمعي ١,٢٤٦ متطوعة تم تدريبهن للعمل كمنققات مجتمعات ، وكذلك تجهيز ٦٥ عيادة " ٢ كفاية" بالإضافة إلى تدريب الأطباء والتمريض العاملين، وإمداد تلك العيادات بوسائل تنظيم الأسرة التي قامت وزارة الصحة والسكان بتوفيرها بالمجان.

وبالفعل وصل عدد المترددات علي عيادات تنظيم الأسرة بالجمعيات الأهلية الشريكة إلى ٢٥١ ألف سيدة، كما وصل إجمالي السيدات المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة إلى حوالي ١٩٥ ألف سيدة من إجمالي المترددات، أي ٧٨% من عدد المترددات . وفيما يتعلق بنتائج حملات طرق الأبواب التي تعمل علي زيادة الطلب على وسائل تنظيم الأسرة عن طريق تصحيح المفاهيم الصحية والاجتماعية والدينية الخاطئة حول تنظيم الأسرة وتعزيز مفهوم الأسرة الصغيرة، فقد تم تنفيذ العديد من ورش العمل وإعداد وطباعة وتوزيع عدد ٢.٥٠٠ نسخة من "دليل المثقفة المجتمعية" والذي يتضمن أهم الرسائل لتصحيح المفاهيم ، وقد بلغت عدد زيارات طرق الأبواب ٩.٣٠٠ مليون زيارة، كما بلغ عدد زيارات السيدات المستهدفات إلي عيادات تنظيم الأسرة بوزارة الصحة وعيادات الجمعيات الأهلية الشريكة ١.٧٥١ زيارة تردد.

ونجح البرنامج في تعبئة ١.٢٥٠ متطوعة للتعاون في التسويق المجتمعي لكافة القضايا الاجتماعية التي تقوم الوزارة بتسويقها ، وأثناء إيقاف حملات طرق الأبواب في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ نظراً لجائحة كورونا، قد تم عمل ٧٠٣ ألف مكالمة تليفونية للتوعية بتنظيم الأسرة وبطرق الوقاية من فيروس كورونا .

٥- **التوسع في برامج الحماية الاجتماعية** والتي كان آخرها إضافة مليون أسرة لبرنامج الدعم النقدي المشروط "تكافل وكرامة" الذي تم إطلاقه في ٢٠١٥، فضلا عن صرف مساعدات استثنائية لـ ٩ ملايين أسرة خلال ٦ شهور.. حيث وجهت الدولة ما يزيد على ٢ تريليون جنيه لبرامج الحماية الاجتماعية، خلال الثماني سنوات السابقة (٢٠١٤/٢١-٢٠٢٢/٢١)، وذلك بمعدل زيادة ٩٥%، مقارنةً بالسنوات الثماني التي سبقتها (٢٠٠٧/٠٦-٢٠١٤/١٣).

وكان من أبرز ثمار برامج الحماية الاجتماعية انخفاض معدلات الفقر في مصر منذ سنوات طويلة ، فقد أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن معدلات الفقر تراجعت في مصر إلى ٢٩.٧% في العام ٢٠١٩-٢٠٢٠ مقابل ٣٢.٥% في العام ٢٠١٧-٢٠١٨ ، ولأول مرة منذ ٢٠ عامًا ، كذلك تراجعت نسبة الفقر المدقع على مستوى الجمهورية إلى ٤.٥% عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ٦.٢% عام ٢٠١٧ / ٢٠١٨.

٦- **إتاحة مزيد من خدمات المرافق العامة للمواطنين:** على الرغم من الزيادة الهائلة للسكان، وصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للكهرباء ٩٩.٧% في ٢٠١٧، مقابل ٩٩.٠٧ في ٢٠٠٦. ووصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة العامة للمياه ٩٦.٩٧% في ٢٠١٧ مقابل ٩٦.٦٠%. ووصلت نسبة الأسر المتصلة بالشبكة

العامه للصرف الصحي ٥٥.٨٩% مقابل ٤٦.٦٠% في ٢٠٠٦.

٧- زيادة الرقعة الزراعية: سعت الدولة إلى زيادة المساحة المنزرعة من خلال تنفيذ مشروعات تهدف إلى التوسع في استصلاح الأراضي، والتي كان أبرزها: مشروع المليون ونصف المليون فدان، ومشروع الدلتا الجديدة.

وتستهدف الدولة من خلال تلك المشروعات تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأمن الغذائي القومي بما يتناسب مع معدلات الزيادة السكانية، فبحسب تصريحات وزير الزراعة بلغ إجمالي مساحة الأراضي الزراعية الآن حوالي ٩.٤ مليون فدان، منها ٦.١ مليون فدان من الأراضي القديمة، والباقي أراض جديدة ومستصلحة.

٨- إعداد استراتيجية للموارد المائية حتى عام ٢٠٥٠ ، ووضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام ٢٠٣٧ بتكلفة تصل إلى ٥٠ مليار دولار والتي من المتوقع زيادتها إلى ١٠٠ مليار دولار ، وترتكز على أربعة محاور رئيسية تتضمن: ترشيد استخدام الموارد المائية المتاحة ورفع كفاءة منظومة الري من خلال مشروعات تبطين الترع والتحول لنظم الري الحديثة، وتحسين نوعية المياه من خلال إنشاء محطات المعالجة الثنائية والثلاثية، وتوفير مصادر مائية إضافية مثل تحلية مياه البحر، وتهيئة المناخ للإدارة المثلى للمياه من خلال التطوير التشريعي والمؤسسي وزيادة وعي المواطنين بأهمية ترشيد المياه والحفاظ عليها من كافة أشكال الهدر والتلوث.

٩- القضاء على المناطق العشوائية: أولت القيادة السياسية اهتماما كبيرا بالقضاء

على المناطق العشوائية غير الآمنة، وتطوير المناطق غير المخططة بمختلف المحافظات، من خلال التوسع في مشروعات الإسكان الاجتماعي، والتصدي بكل حسم لمخالفات البناء والتعدي على الأراضي، والتنوع الجغرافي في إقامة المشروعات القومية حيث قامت بتنفيذ المشروعات في مختلف أنحاء الجمهورية، وعدم اقتصرها على المدن الكبرى.

هذا إلى جانب مشروع التطوير العمراني عواصم المحافظات الذي يُموله صندوق التنمية الحضرية ويستهدف معالجة مشكلة الطلب المتزايد على السكن.

١٠- إطلاق مبادرة "حياة كريمة" التي أطلقت عام ٢٠١٩ لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا وذلك على مستوى الدولة. وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنمية التي من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم.

١١- إطلاق مبادرة "سكن لكل المصريين" لتوفير وحدات سكنية للمواطنين من متوسطي الدخل، حيث تستهدف المبادرة إنشاء ٣ ملايين وحدة سكنية للاستيعاب الطلب المتنامي على السكن في ظل الزيادة السكانية المطردة.

سادسا: مقترحات لمواجهة الزيادة السكانية

لا شك أن الزيادة السكانية تعد المشكلة الأخطر والأهم والأكثر تأثيراً على خطط التنمية الشاملة، وجهود الدولة لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة لن تؤتي ثمارها إذا لم تتزامن مع خطط واستراتيجيات جادة لخفض معدل الزيادة السكانية. وتقدم الدراسة مجموعة من المقترحات للحد من النمو السكاني كما يلي:

١- إنشاء وزارة للسكان تكون المعنية بضبط أداء النمو السكاني وتحسين الخصائص السكانية للمصريين، مع استخدام آليات تنفيذية تتسم بالمرونة ودراسة التجارب الدولية المماثلة والاستفادة منها مثل التجربة الصينية والفييتامية.

٢- وضع استراتيجية عاجلة وموحدة قابلة للتطبيق لضبط معدلات النمو السكاني مع تفعيل آليات التقييم والمتابعة لهذه الاستراتيجية وإشراك كافة مؤسسات الدولة المعنية في تنفيذها ، والاهتمام بوضع " خفض معدل الزيادة

السكانية " كهدف قومی تتعاون كافة أجهزة الدولة فى تحقيقه.

٣-وضع "الفرصة الديموجرافية" الحالية للهيكال السكانى فى مصر فى أولويات

الاستراتيجية الموحدة لضبط النمو السكانى واستغلالها بالشكل الأمثل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن "الفرصة الديموجرافية" تعنى حدوث انخفاض فى

معدلات الإنجاب المرتفعة بشكل سريع وزيادة فى نسبة السكان فى الشريحة

العمرية من ١٥ : ٦٤ وهو ما يؤدى بدوره إلى خفض معدل الإعالة الديموجرافية

مع زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى وتحقيق مستوى معيشى أفضل. وتُشير

نتائج التعدادات المتعاقبة والمسوح السكانية إلى أن مصر على أعتاب الفرصة

الديموجرافية التى يمكن للدولة استغلالها بشكل جيد خاصة مع توافر الارادة

السياسية وتعاون مصر مع الجهات الدولية.

وبالفعل تمكنت بعض الدول من استغلال هذه الفرصة في إحداث معدلات نمو مرتفعة والاستفادة القصوى من خطط التنمية المستدامة مثل الصين على سبيل المثال .

٤- إحداث عملية خلخلة سكانية واقعية وحقيقية لإنهاء تكديس السكان حول وادى النيل ودلتاه والانتقال إلى المدن والعواصم الجديدة التي أقامتها الدولة فى الأعوام الأخيرة والتي وصلت إلى ٣٠ مدينة جديدة بمساحة ٥٨٠ ألف فدان ، وبإجمالى استثمارات ٦٩٠ مليار جنيه.

٥- وضع سياسة واضحة لتحسين الخصائص السكانية لتحقيق الاستفادة القصوى من الثروة البشرية فى عملية التنمية المستدامة.

٦- تنظيم حملة إعلامية موسعة من خلال وسائل الإعلام المختلفة ووسائل التواصل الاجتماعي ورسم سياية للإعلام السكاني تستهدف رفع الوعي المجتمعي حول مخاطر الزيادة السكانية وكيفية السيطرة على خفض معدلات الإنجاب.

٧- توفير التمويل الكافي والمستدام لضمان التغطية الكاملة لوسائل منع الحمل وإتاحتها بالمجان، وإرشاد السيدات بسبل استخدامها.

٨- رفع كفاءة خدمات تنظيم الأسرة المتاحة في العيادات الحكومية والخاصة، وزيادة عدد الأطباء - خاصة النساء - وأطقم التمريض وتدريبهم على التعامل مع السيدات ورفع الوعي لديهن بأهمية وطرق استخدام وسائل تنظيم الأسرة.

٩- تشجيع منظمات المجتمع المدني للقيام بدور أكثر فعالية في توفير

الخدمات والمشورة في المناطق النائية، ورفع وعى المواطنين بمخاطر الزيادة

السكانية.

١٠- تبنى خطة توعوية وثقافية شاملة لتصحيح المفاهيم والمعتقدات

الاجتماعية والدينية الخاطئة حول مفهوم تنظيم الأسرة مع التأكيد على أنه لا

يتعارض مع القيم الدينية والثقافية.

١١- زيادة أعداد القوافل الطبية الخاصة بتنظيم وبشكل كبير في قرى ومدن

الريف والصعيد والمحافظات والمدن الحدودية

١٢- الاهتمام بدعم المرأة وتوفير التعليم والصحة لها، وتمكينها اقتصاديا

وتوفير فرص العمل لها على قدم المساواة مع الرجل ، حيث إن المرأة

العاملة - بحسب الدراسات والبيانات - تتجرب عددا أقل من الأطفال وتهتم

بشكل أكبر بتعليم أبنائها مقارنة بالمرأة غير العاملة وغير المتعلمة.

١٣- إجراء مسح دورى دقيق لأعداد الزيادة السكانية وأماكن تمركزها ورصد

الخصائص السكانية بغرض إتاحتها للجهات المعنية ودراستها بشكل مُفصل.

١٤- ضرورة الاهتمام بالمناطق الريفية بوجه عام وريف الوجه القبلي بصورة

خاصة، وتوفير خدمات الصحة، والصحة الإنجابية، وتنظيم الأسرة.

١٥- استحداث مواد تشريعية وقانونية تمكن من وضع إطار حاكم لسياسات

ضبط النمو السكانى خاصة فيما يتعلق بتحديد سن الزواج.

المراجع:

- ١- الموقع الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- ٢- الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء (دعم واتخاذ القرار).
- ٣- الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي .
- ٤- تحليل الوضع السكاني مصر ٢٠١٦ ، المجلس القومي للسكان.
- ٥- د. إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى (٢٠٢٠)، أثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (١٩٧٧ - ٢٠١٨)، كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٦ أكتوبر، مصر.
- ٦- القضية السكانية في مصر، مشروع الحوكمة الشاملة، ورقة سياسة، رقم ٢، آب ، الجامعة اللبنانية الأمريكية.

٧- د. أيمن زهري، الديموغرافيا الخطرة : سكان مصر في القرن

الحادي والعشرين، الجمعية المصرية لدراسة الهجرة.

٨ - أحمد عبد العزيز أحمد (٢٠١٩)، تقرير تحليل حالة السكان في

مصر وتبايناتها المكانية ٢٠١٧، معهد التخطيط القومي، مصر.

٩- تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١ ، وزارة التخطيط والتنمية

الاقتصادية.

١٠ - حنان أبوسكين (٢٠١٨) ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان في

مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١١- الموقع الرسمي لوزارة المالية.

١٢- الموقع الرسمي لوزارة التخطيط.

الفصل الثامن

قراءة في مشكلة الأمية في مصر...
مؤشرات ومقترحات

تمهيد^٢:

تُعد مشكلة الأمية من أخطر المشكلات التي تعاني منها دول العالم خاصة الدول النامية، والتي لا يمكن تجاهلها نظرا لما يترتب عليها من آثار سلبية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي، فهي بمثابة داء يقضى على الاستثمارات والخطط الاقتصادية للمجتمعات، ومن ثم يُعيق تقدمها ويعرقل مسيرة التنمية وبرامج الإصلاح بها.

فالأمية مشكلة تحول بين الإنسان والحياة، وتجعله جامدا في تفكيره وسعيه للتغيير والتنمية، حيث يصبح الشخص الأمي قوة معطلة لا يمكنه التعامل مع آليات الإنتاج الحديثة ولا يمكنه تنفيذ خطط التنمية، لاسيما وأن الأمية لديه أصبحت لا تقتصر فقط على جهل أساسيات القراءة والكتابة، بل شملت الأمية الرقمية والتكنولوجية في ظل تطورات تقنية متلاحقة تعيشها شعوب الأرض كافة، الأمر الذي يتطلب وجود آفاق جديدة لمحو كافة صور الأمية.

وإذا كانت الخطط التنموية تركز بشكل أساسي على الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، إلا أن الإنسان يظل الركيزة الأساسية لها، وتنميته وتطوير قدراته لا تقل أهمية عن تنمية ثروات الدول ومواردها الطبيعية، وإتاحة التعليم ومحو أمية الأفراد هو السبيل لهذه التنمية وممر العبور لتحسين نوعية الحياة والقضاء على الفقر وبناء الإنسان.

ونظرا لزيادة حجم مشكلة الأمية كما وكيفا، وخطورة هذا الأمر على أمن واستقرار المجتمعات، يهتم هذا الفصل برصد مؤشرات الأمية على المستوى الدولي والعربي والمحلي، وأسباب ارتفاع معدلات الأمية في مصر والآثار المترتبة على ذلك، إلى جانب تسليط الضوء على جهود الدولة المصرية في التصدي للمشكلة والحد منها، مع عرض لبعض التوصيات التي ربما تسهم في وضع رؤية أشمل أمام صانع القرار

^٢ ورقة عمل منشورة في المنتدى الاستراتيجي للسياسات العامة ودراسات التنمية (دراية)

لخفض معدلات الأمية في مصر والقضاء عليها بشكل كامل في إطار مخطط زمني محدد.

وفي هذا الصدد يمكن رصد قضية " محو الأمية " من خلال عدة محاور هي :

أولاً : مؤشرات الأمية عالمياً وعربياً.

ثانياً : مؤشرات الأمية في مصر.

ثالثاً : أسباب ارتفاع معدلات الأمية في مصر.

رابعاً : الآثار الناجمة عن ارتفاع معدلات الأمية محلياً.

خامساً : جهود الدولة المصرية للقضاء على الأمية .

سادساً : مقترحات لحل مشكلة الأمية.

أولاً: مؤشرات الأمية عالمياً وعربياً

أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بياناً صحفياً رصد من خلاله مؤشرات الأمية عالمياً وعربياً، كما أصدرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألسكو) تقريراً لعام ٢٠٢١ يوضح وضع مشكلة الأمية في العالم بوجه عام، وفي الدول العربية بوجه خاص، والتي جاءت على النحو التالي:

١- المؤشرات على الصعيد العالمي:

- شهدت تشاد، وغينيا أعلى نسبة أمية في العالم ، حيث بلغت نسبة الأمية بهما ٧٧.٧% و ٦٩.٦% على التوالي للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً فأكثر من إجمالي عدد السكان .

- ١٧% من سكان العالم (١٥ سنة فأكثر) ما زالوا لا يعرفون القراءة والكتابة ، أي حوالي ٧٨١ مليون أمي في جنوب وغرب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء من بين جميع الأميين في العالم، وذلك وفقاً لإحصاءات اليونسكو.

- سجلت منطقة جنوب وغرب آسيا أعلى أعداد الأميين المنتمين إلى الفئة العمرية ١٥ سنة فما فوق بنسبة بلغت ٤٧.٥% من إجمالي عدد الأميين بالعالم في ذات الفئة العمرية، تليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٢٦.٥%، ثم شرق آسيا والمحيط الهادي ١٠.٦%.

- تبلغ نسبة الأمية بين الذكور نحو ٣٦% والإناث ٦٤% على مستوى العالم.
٢- المؤشرات على الصعيد العربي:

- ٢١% نسبة الأمية في العالم العربي ، حيث يوجد واحد من بين كل خمسة أشخاص (١٥ سنة فأكثر) يعانون من الأمية.

- تأتي الصومال وموريتانيا كأعلى الدول العربية في نسبة الأمية (١٥ سنة فأكثر) حيث تبلغ نسب الأمية بهما ٦٢.٢% و ٤٨% على التوالي.

- تأتي البحرين كأقل دولة عربية من حيث معدل الأمية بين سكانها في الفئة العمرية ١٥ عاما فما فوق بنسبة ٢.٥% وهي ضمن النسب الأدنى على الصعيد العالمي.

- هناك بعض الدول العربية لم تتعدى فيها نسبة الأمية ١٠% وهي (قطر وفلسطين والأردن والبحرين والكويت).

-تستحوذ المنطقة العربية على نسبة ٩% من إجمالي من يعانون الأمية على مستوى العالم.

وترجع زيادة أعداد الأميين في المنطقة العربية إلى معاناة العديد من الدول من الاضطرابات والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وتراجع تدهور الوضع الاقتصادي (سوريا، اليمن، العراق، السودان، الصومال، ليبيا)

ثانيا: مؤشرات الأمية في مصر

تُعد ظاهرة الأمية من أقدم الظواهر الاجتماعية في المجتمع المصري، ومن أكثر المشكلات تعقيدا لتعدد وتشابك أبعادها، وأشدها تأثيرا في تدني نتائج برامج وخطط التنمية بشكل عام. وتأتي أبرز مؤشرات المشكلة على النحو التالي وفقا للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء:

بلغت نسبة الأمية ١٧.٩% (١٠ سنوات فأكثر) عام ٢٠٢١، وهي الأقل منذ ٤٥ عاما، وذلك وفقا لبيانات مسح القوى العاملة لعام ٢٠٢١.

تقع نسبة الأمية الأكبر بين كبار السن حيث سجلت الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) أعلى نسبة بين الأميين بنسبة ٦٣.٤% وانخفضت نسبة الأمية بين الأفراد الأقل من ٤٥ سنة لتصل إلى ١٧.٢%.

انخفضت نسبة الأمية بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (١٥:٣٥) سنة إلى أقل من ١٦.١% من بين الأميين ، في حين سجلت الفئات العمرية الصغيرة (أقل من ٢٠ سنة) ٦.٦% كأدنى نسبة للأميين في تعداد ٢٠١٧.

بلغ معدل الأمية للذكور ٢١.٢% مقابل ٣٠.٨% للإناث في عام ٢٠١٧ ، بنسبة انخفاض قدرها ١.٢% للذكور، ٦.٥% للإناث مقارنة بتعداد ٢٠٠٦.

سجلت محافظات الصعيد أعلى معدلات الأمية في مصر، حيث تصدرت المنيا أعلى معدلات الأمية بنسبة بلغت ٣٧.٢% .

سجلت محافظات الحدود أقل معدلات الأمية حيث تعد محافظات البحر الأحمر الأقل في معدلات الأمية بنسبة بلغت ١٢% في تعداد ٢٠١٧.

تقع مصر في المرتبة السابعة على مستوى الدول العربية والـ٢٣ إفريقيا والـ٣٢ عالميا في معدلات الأمية .

وفي أحدث إحصاء أصدرته الهيئة العامة لتعليم الكبار حول نسب الأمية في محافظات الجمهورية حتى ٩/٣٠ عام ٢٠٢٢ مع إضافة نسب التسرب للفئة العمرية

من (١٥ عاما فأكثر) كانت النتائج كالتالى :

- تصدرت المنيا محافظات الجمهورية فى نسبة الأمية بواقع ٣٥.٥% ، تليها محافظة أسيوط بواقع ٣٣.٩% ، ثم الفيوم بواقع ٣٣.٦% ، ثم البحيرة بنسبة ٣٢.٨%.

- جاءت المحافظات الحدودية الأقل فى نسب الأمية ، وتصدرت ذلك محافظة جنوب سيناء بواقع ٧.٩% ، تليها محافظة الوادى الجديد بواقع ٩.١% والبحر الأحمر بواقع ٩.٥% .

- أظهرت النتائج أيضا تفاوتًا كبيرًا فى نسب الأمية بين الذكور والإناث ، فقد بلغ إجمالي الأميين من الذكور على مستوى كافة المحافظات ١٩.٩% وبلغت نسبة الإناث ٢٩%.

وتشير هذه النتائج إلى أن محافظات الصعيد هى الأعلى فى معدلات الأمية وربما يعود ذلك إلى زيادة معدلات الفقر فى هذه المحافظات ونقص أعداد المدارس وهو ما يؤدي إلى زياد نسب تسرب الأطفال من التعليم وإحاقهم مبكرا بسوق العمل حتى يكونوا أحد مصادر الدخل للأسرة.

أما فيما يتعلق بانخفاض معدلات الأمية فى المحافظات الحدودية فيعود ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض عدد السكان الإجمالى بهذه المحافظات .

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت فى نسب الأمية بين الذكور والإناث يعود جزء كبير منها إلى العادات والتقاليد القديمة التى تفضل تعليم الذكور على الإناث ، ولجوء الكثير من الأسر خاصة الفقيرة إلى إحاق الفتيات بسوق العمل خاصة كعاملات فى المنازل أو تزويجهن مبكرا حتى يمكن لهذه الأسر التخلص من الأعباء المادية للفتيات.

ثالثًا: أسباب ارتفاع معدلات الأمية فى مصر

تتعدد وتتشابك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمية في مصر والتي يمكن إجمالها في الآتي :

١- أسباب اقتصادية : يُعد الفقر دائرة مفرغة تؤدي إلى زيادة أعداد الأميين وهي أيضا سببا هاما في عدم قدرة كثير من الأسر على تعليم أبنائها ، ففقر الأسرة الاقتصادي قد يؤدي إلى عدم قدرتها على سداد المصروفات التعليمية، وتقضيل تشغيل الأطفال في عمر مبكر حتى يكونوا مصدرا لدخل الأسرة ويتساوى في ذلك الذكور والإناث خاصة في صعيد مصر وريفها حيث يتم توجيه الأبناء الذكور للعمل في الحقول والأراضي الزراعية وتوجيه الفتيات للعمل في المنازل والمساهمة في رفع مستوى أسرهم المادي ، فيما يؤدي الإنهاك البدني للأطفال أيضا إلى عدم قدرتهم على الالتحاق بالمدارس إذا اتاحت لهم الفرصة لذلك.

٢- أسباب ثقافية : لازالت هناك بعض العادات والتقاليد البالية منتشرة في المجتمع المصري، والتي ترى أن الفتيات بشكل خاص ليست لديهن حاجة للتعليم ولكن الأفضل تزويجهن في عمر مبكر والتخلص من أعبائهن المادية ، وهو ما أسهم بشكل كبير في زيادة معدلات الأمية بين الفتيات خاصة في المجتمعات الريفية، فضلا عن أن جهل الوالدين وانخفاض مستواهم الثقافي أسهم في عدم إدراكهم لأهمية تعليم الأبناء من ثم عدم إلحاقهم بالمدارس، وهنا قد أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك صلة وثيقة بين ظاهرة التسرب من التعليم ووجود عدد كبير من أفراد الأسرة غير متعلمين.

٣- أسباب اجتماعية : قد يؤدي وفاة أحد الوالدين أو كلاهما إلى تحمل الأطفال الأعباء المادية للأسرة ، كما أن مرض الطالب خاصة إذا كان مرضا مستمرا أو معاناته من إعاقة ما سببا في عدم استكمال مشواره التعليمي ، بل إن رسوب الطالب

المستمر قد يؤدي أيضا الى تركه المدرسة والالتحاق بسوق العمل مبكرا .
٤- أسباب سكانية : تعد الزيادة الهائلة فى معدلات السكان والإنجاب أحد أهم الأسباب التى أدت إلى عدم قدرة الدولة على توفير المدارس والمرافق التعليمية بما يتوافق مع الزيادة الهائلة للسكان خاصة فيما يتعلق بالمرحلة الابتدائية، فضلا عن قلة الموارد المالية المتاحة للتعليم.

وقد تزامن ذلك مع ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة فى توعية المواطنين بخطورة زيادة معدلات الأمية ومزايا إلحاق الأبناء بالتعليم، وتوعية الأميين وحثهم على الالتحاق بفصول محو الأمية والاستفادة التى ستعود عليهم من رفع مستواهم التعليمي والثقافي.

٥- أسباب تشريعية وقانونية : يعد عدم تفعيل التشريعات الخاصة بمحو الأمية، وغياب التشريعات الملزمة للأميين بمحو أميتهم.

٦- أسباب جغرافية : لا شك فى أن محافظات الصعيد وريف مصر تعاني نقصا كبيرا فى أعداد المدارس والمنشآت التعليمية مقارنة بالمحافظات الحضرية وهو ما أسهم فى زيادة عدد الأميين خاصة محافظات الوجه القبلى . وهنا نشير إلى أن عدم وجود حصر دقيق لأعداد الأميين وبياناتهم ومحال إقامتهم، يُمثل سببا هاما فى عدم قدرة الدولة على إجراء حصر دقيق لأعداد الأميين وأماكنهم ووضع الخطط الملائمة لهم لمحو أميتهم بما يتلائم مع أوضاعهم البيئية والمعيشية.

٧- أسباب تعليمية : لا يزال يوجد قصور فى ربط النظام التعليمي بالاحتياجات الحقيقية للبيئة وسوق العمل، مما أدى إلى عزوف الكثيرين عن مواصلة مشوارهم التعليمي لاعتقادهم بعدم جدوى العملية التعليمية من الأساس. فضلا عن عدم توافر الأعداد الكافية من المؤهلين والمدربين فى مجال تعليم الكبار وإدارة صفوف محو

الأمية، ونقص المنشآت التعليمية، مما ترتب عليه حدوث تكديس في الفصول التعليمية المتاحة وانخفاض كبير لمعدلات جودة التعليم.

رابعاً: الآثار الناجمة عن مشكلة الأمية في مصر
يترتب على مشكلة الأمية العديد من الآثار السلبية والمدمرة للفرد والمجتمع، ومن أبرز هذه الآثار ما يلي :

١- ارتفاع معدلات الفقر : تُعد الأمية من أهم أسباب ارتفاع معدلات الفقر في مصر كونها أحد الأسباب المباشرة لزيادة معدلات البطالة و انخفاض نسبة العمالة الماهرة بين فئات العمالة المتوافرة في الأسواق.

٢- تعطيل خطط التنمية المستدامة : يُشكل الشخص الأمي عائقاً كبيراً أمام الدولة في تحقيق خططها لتنمية المجتمع، إذ لا يمكن لهذا الشخص استغلال موارد الثروة المتاحة، والتعامل مع المستجدات التكنولوجية والاستفادة منها وبالتالي إهدار موارد الدولة المتاحة. ذلك فضلاً عن أن انتشار الأمية يؤدي إلى ظواهر من شأنها إعاقة عملية التنمية مثل انتشار عمالة الأطفال، والزواج المبكر.

٣- زيادة معدلات الزيادة السكانية : أثبتت كثير من الدراسات وجود علاقة طردية بين زيادة معدلات الأمية والزيادة السكانية وهو ما يمثل عبئاً كبيراً على موارد الدولة وإمكانياتها.

٤- زيادة معدلات العنف والجريمة: تشير كافة الإحصائيات إلى وجود علاقة وثيقة بين زيادة أعداد الأميين وزيادة أعمال العنف والجرائم في المجتمع ، فكلما ازداد تعليم وثقافة الأشخاص كلما ازدادت قدراتهم على التعامل مع التحديات بشكل أفضل وأكثر وعياً وانخفضت لديهم الميول الإجرامية والعنيفة، بل وتشير البيانات إلى اعتناق الأميين بشكل أكبر من من المتعلمين للأفكار المتطرفة والإرهابية، وهو ما قد يؤدي

أيضا إلى زيادة معدلات الإرهاب في المجتمع.

٥- تراجع الترابط الاجتماعي : الشخص الأمي لا يمكنه التعامل مع الآخرين بشكل ملائم، وضعف ثقته في ذاته يؤدي إلى انعزاله عن حوله، وتكوينه لأفكار غير متصالحة مع المجتمع ، وهو ما يهدد ترابط وتماسك المجتمع بشكل كبير .

٦- تراجع الوعي الصحي : تؤدي زيادة معدلات الأمية إلى عدم قدرة تعامل الأميين مع الإرشادات والأدوات الصحية ولجوءهم الى الوصفات الشعبية وطرق العلاج غير الطبية، والتي قد تؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالعدوى وبالأضرار الخطيرة ، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور النظام الصحي في الدولة وتراجع صحة المواطنين.

٧- تأخر ترتيب مصر في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

خامسا : جهود الدولة المصرية للقضاء على الأمية عانت الدولة المصرية لعقود طويلة من ارتفاع معدلات الأمية وما ترتب على ذلك من مخاطر لحقت بالمجتمع ككل ومسيرة تنميته، لذا أولت القيادة السياسية الحالية اهتماما كبيرا بهذه المشكلة، وسعت للحد منها انطلاقا من إيمانها بأنه لا سبيل للتنمية إلا بالتعليم والتعلم، وحرصت خلال السنوات الماضية على إيجاد حلول لمواجهة مشكلة الأمية والتي تتجاوز مجرد تعليم القراءة والكتابة، لتشمل تنمية الوعي وتعليم المهارات، أى أن الأمر لم يعد قاصرا على محو الأمية الهجائية، بل شمل محو الأمية الرقمية والثقافية والاجتماعية، حيث قامت باتخاذ إجراءات وإصدار قرارات وأبرزها ما يلي:

١- إدراج قضية محو الأمية ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ .

٢- وضعت الدولة المصرية خطة استراتيجية " لإعلان مصر خالية من الأمية بحلول عام ٢٠٣٠" وخاصة في قرى صعيد مصر وريفها والأماكن التي تعاني من الكثافة السكانية الكبيرة.

- ٣- تدشين منصة إلكترونية لتعليم الكبار عن بُعد باستخدام بعض التطبيقات التكنولوجية حتى يتمكن الدارسين من التعامل معها بسهولة.
- ٤- زيادة فصول محو الأمية عبر الانترنت خاصة فى المناطق الريفية ومدن الصعيد.
- ٥- إطلاق مبادرة " حياة كريمة بلا أمية " بالتعاون بين وزارة التضامن والهيئة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار فى القرى المستهدفة من خلال المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" البالغ عددها ١٤٠٩ فى ٥٢ مركزا إداريا فى ٢٠ محافظة، وخلال العام الأول ٢٠٢٠-٢٠٢١ تم محو أمية ١٠٢.١٩١ دارس ناجح، بينما العام الثانى ٢٠٢١-٢٠٢٢، تم محو أمية ١٦٦.٥٧٢ دارس ناجح، وخلال الربع الأول للعام الحالى ٢٠٢٢-٢٠٢٣، تم محو أمية ٨٢٨٧٢ دارس ناجح، ليصبح إجمالى ما تم محو أميتهم منذ بدء المبادرة حتى الآن ٣٥١.٦٣٥ دارس ناجح، وفق تصريحات رئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار الدكتور محمد يحيى ناصف.
- ٦- إطلاق منصة رقمية لبث مواد تدريبية لمعلمي محو الأمية وتعليم الكبار.
- ٧- إطلاق حملة " محو أمية مليون مواطن " وذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة لتعليم الكبار والأزهر الشريف تحت مظلة " حياة كريمة ".
- ٨- إتاحة فرص عمل للشباب من الخريجين فى مشروعات وبرامج محو الأمية بنظام التعاقد الحر.
- ٩- وضعت الهيئة العامة لتعليم الكبار منهاجا يلائم ذوى القدرات الخاصة " نتعلم لنكون " كما تم فتح فصول خاصة بهم .
- ١٠- تدريب ٥٨١٤٧ معلما وموجها ومتابعا فنيا بهيئة تعليم الكبار على برامج محو الأمية بهدف زيادة عدد المعلمين المتخصصين فى محو أمية الكبار .

١١- قيام الجامعات بتدريب الطلاب على كيفية تعليم الكبار، وإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل مع هذه الفئة التي تختلف كذيرا عن فئة الطلاب النظاميين.

١٢- إنشاء تخصصات جديدة فى كلية التربية تحت مسمى "تعليم الكبار" ، وإلزام طلاب الجامعات بمحو أمية عدد معين من الأميين.

١٣- أصدر المجلس الأعلى للجامعات قرارًا بإلزام طلاب الكليات النظرية بمحو أمية عدد من الأفراد تحدده كل كلية على حده كشرط أساسي للتخرج.

١٤- إعداد واعتماد مناهج جديدة فى تعليم الكبار من قبل الهيئة العامة لتعليم الكبار.

١٥- توقيع بروتوكولات تعاون بين الهيئة العامة لتعليم الكبار ومنظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية التي تقوم بمشروعات تستهدف التمكين الاقتصادى والاجتماعي للأفراد بعد حصولهم على شهادة محو الأمية. وبحسب تصريحات الدكتور محمد يحيى ناصف رئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار، بلغ عدد المشروعات الصغيرة التي قدمتها إحدى الجمعيات للمتحررات من الأمية ١٤٣ مشروعاً لعدد ١٤٣ سيدة بإجمالي ٦٧١ ألفاً وذلك فى عدد ٢٣ محافظة، خلال مده المبادرة منذ عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢٢، ويتم متابعة هذه السيدات من خلال الجمعية لتقديم العون لهم.

١٦- إدراج شهادة محو الأمية صادرة من الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، كمتطلب لاستخراج رخصة قيادة .

أثمرت هذه الجهود عن محو أمية حوالي ٥ ملايين شخص وذلك منذ ٢٠١٤، وفقاً لتصريحات رئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار. كما حصلت مصر على جائزة اليونسكو ٢٠٢١ وذلك باعتبارها من أفضل ١٠ دول طبقت برامج محو الأمية.

سادسا : مقترحات لحل مشكلة الأمية فى مصر

- على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، إلا أن عدد الأميين في مصر لا يزال كبيراً، الأمر الذى يتطلب بذل المزيد من الجهود. لذا يُوصى التقرير بما يلي:
- ١- مراجعة استراتيجيات الدولة لتعليم الكبار والعمل على تحديثها وتطويرها باستمرار بما يتناسب مع التغيرات العالمية المتلاحقة والتطور التكنولوجى والرقمى .
 - ٢- استحداث مراكز تعليمية متنقلة يمكنها الوصول لجميع الأميين فى كافة محافظات ومدن الجمهورية خاصة المناطق النائية والحدودية.
 - ٣- إتاحة العديد من أشكال الخدمات التربوية التى تستهدف محو الأمية، مثل التعليم المسائى للعمال، أو المعلم المتنقل فى المناطق النائية، أو التطبيقات الرقمية على الهواتف المحمولة.
 - ٤- زيادة أعداد المسوح الاجتماعية التى ترصد أعداد ونسب الأميين فى كل محافظات الجمهورية وعلى فترات متقاربة حتى يتسنى للجهات المعنية رصد التقدم المحرز فى هذا الإطار .
 - ٥- العمل بشكل جاد وعلمى على إنهاء ظاهرة التسرب من التعليم التى تعد السبب الرئيسى لزيادة معدلات الأمية، وفرض غرامات مالية على أولياء الأمور فى حالة التسرب من التعليم أو عدم إلحاق بنائهم بالتعليم.
 - ٦- زيادة عدد المدارس المجتمعية فى قرى ريف وصعيد مصر .
 - ٧- زيادة الرقابة على العمالة اليومية فى الورش والمحلات التجارية وربط الحصول على العمل والاستمرار فيه بالحصول على شهادة محو الأمية مع العمل على زيادة الخدمات التعليمية فى التجمعات الصناعية التى يوجد بها عمال يعانون من الأمية .
 - ٨- التوسع فى إنشاء أقسام خاصة بتعليم الكبار فى كليات التربية فى كل الجامعات ويتم تكليف خريجي هذه الأقسام بالعمل فى فصول محو الأمية.
 - ٩- زيادة ودعم برامج تعليم الإناث فى القرى الأكثر فقراً.

- ١٠- ربط الحصول على شهادة الخدمة العامة بتعليم عدد معين من المتسربين من التعليم وذلك بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي .
 - ١١- تحفيز شباب الجامعات ومنحهم مزايا مادية واجتماعية حال مشاركتهم فى برامج محو الأمية.
 - ١٢- العمل على إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى وضع وتنفيذ خطط محو الأمية فى مصر .
 - ١٣- إنشاء قاعدة بيانات كبرى وتفصيلية بالتنسيق بين هيئة تعليم الكبار ووزارة التربية والتعليم توضح أعداد ونسب الأميين والمتسربين من التعليم.
 - ١٤- منح حوافز مادية ومعنوية للأشخاص المراد محو أميتهم مع الاحتفاء بهم على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة.
 - ١٥- إطلاق حملة إعلامية كبرى على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام توضح للأشخاص المراد محو أميتهم كيفية الالتحاق بفصول محو الأمية والمزايا التي سيحصلون عليها حال حصولهم على شهادات محو الأمية.
 - ١٦- الاستعانة بمتطوعي مبادرة "حياة كريمة"، وبنك التطوع المصري فى تنظيم فصول محو أمية مسائية بالمدارس فى جميع قرى ومراكز محافظات الجمهورية.
- المصادر

المصادر :

- ١- جمال علي الدهشان (٢٠١٨)، نحو آفاق جديدة لمحو الأمية المجتمعية فى المجتمعات المعاصرة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة المنوفية.
- ٢- فوزية حمدان الخالدي، هيفاء فهد المبيريك (٢٠٢٢)، مخاطر الأمية وآثارها السلبية على التنمية وأبعادها الصحية والحضارية والثقافية فى المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، السعودية.

- ٣- مثال عبد الله العزاوي (٢٠١٣) ، إشكالية العلاقة بين الأمية والتنمية في المجتمع العراقي: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة آداب الفراهيدي، كلية الآداب، جامعة تكريت.
- ٤- منار حامد محمد المرسى (٢٠٢٢) ، بعض العوامل التي تؤثر على أداء معلمى محو الأمية وتعليم الكبار بمصر، مجلة كلية التربية بالمنصورة،
- ٥- الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم " الألسكو" .
- ٦- الموقع الرسمي لوزارة التربية والتعليم .
- ٧- موقع الجهاز القومى للتعبئة العامة والإحصاء.
- ٨- موقع الهيئة العامة لتعليم الكبار.

الفصل التاسع

ظاهرة الطلاق في مصر...
الأسباب والتداعيات وسُبل المواجهة

تمهيد: ٣

يشهد المجتمع المصرى العديد من التحديات والمشكلات التى أفرزتها التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل، وأخطرها انهيار الأسرة التى تُشكل اللبنة الأهم فى البناء المجتمعي، وماينتج عن ذلك من تهديد لتماسك واستقرار المجتمع بأسره، وإهدار لموارد الدولة وضياع مؤكد لأى جهود تستهدف تحقيق التنمية المستدامة ورفع جودة حياة المواطن المصرى.

وقد شكل التقرير الأخير الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء حول ارتفاع معدلات الطلاق فى مصر بشكل غير مسبوق، صدمة حقيقية وأمراً بالغ الأهمية يستحق البحث والدراسة للوقوف على حجم هذه الظاهرة السلبية والبحث عن الأسباب والحلول بهدف إعادة الاستقرار للأسرة والمجتمع.

وانطلاقاً من تنامي هذه الظاهرة فى مصر اهتم هذا الفصل برصد واقع الزيادة الكبيرة فى معدلات الطلاق، وتسليط الضوء على أسبابها، وتداعياتها، فضلاً عن جهود الدولة المصرية لمواجهة هذه الظاهرة، وأخيراً تقديم بعض التوصيات التى يمكن من خلالها خفض معدلات الطلاق والحفاظ على الأسرة المصرية .

ويمكن رصد أهم النتائج التالية:

- زادت حالات الطلاق عام ٢٠٢١ بنسبة بلغت ١٤.٧% مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث بلغ عدد حالات الطلاق خلال عام ٢٠٢١ نحو ٢٥٤ ألف و ٧٧٧ حالة عام ٢٠٢١، مقابل ٢٢٢ ألف و ٣٦ حالة عام ٢٠٢٠ .
- قفزت أحكام الطلاق النهائية بمقدار ٣٨.٤% ووصلت إلى ١١ ألف و ١٩٤ حكماً عام ٢٠٢١، مقابل ٨ آلاف و ٨٦ حكماً عام ٢٠٢٠ .

^٣ المنتدى الاستراتيجى للسياسات الدراسات العامة ودراسات التنمية (دراسة)

- ارتفع عدد إسهادات الطلاق بنسبة ١٣.٩%، حيث بلغ ٢٤٣ ألف و ٥٨٣ إسهاداً عام ٢٠٢١، مقابل ٢١٣ ألف و ٩٥٠ عام ٢٠٢٠ .
- سجل معدل الطلاق عام ٢٠٢١ نحو ٢.٥% بعدما كان ٢.٢% عام ٢٠٢٠ .
- ارتفاع معدلات الطلاق في الحضر عن مثيلاتها في الريف حيث بلغت في الحضر ٣ لكل ألف من السكان، بينما بلغت في الريف ١.٩ لكل ألف من السكان.
- وقوع حالة طلاق كل دقيقتين، بينما تقع ٢٩ حالة طلاق كل ساعة في عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٣.٧ حالة طلاق عام ٢٠١٧، بمتوسط ارتفاع ٥.٤ حالة في ساعة.
- وقوع أعلى معدلات الطلاق في الفئة التي تحمل شهادة تعليم متوسطة، تليها الفئة التي تقرأ وتكتب، بينما أقل معدلات الطلاق تقع في فئة الحاصلين على درجة جامعية عليا.
- تصدرت القاهرة محافظات الجمهورية في ارتفاع معدلات الطلاق لعام ٢٠٢١، حيث بلغ ٥.٤ لكل ألف من السكان، تليها محافظة الإسكندرية بمعدل ٤.١ لكل ألف من السكان.
- سجلت محافظة أسيوط أقل معدلات الطلاق حيث بلغ المعدل بها ١.١ لكل ألف من السكان، تليها المنيا بواقع ١.٣ لكل ألف من السكان.

ويتضح ذلك بمزيد من التفصيل من خلال النقاط التالية:

أولاً: مؤشرات الطلاق في مصر

أفاد التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام ٢٠٢١ والصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بأن عدد حالات الطلاق سجل زيادة هائلة مقارنة بعام ٢٠٢٠ ، بلغت نسبتها ١٤.٧%، حيث بلغ عدد حالات الطلاق

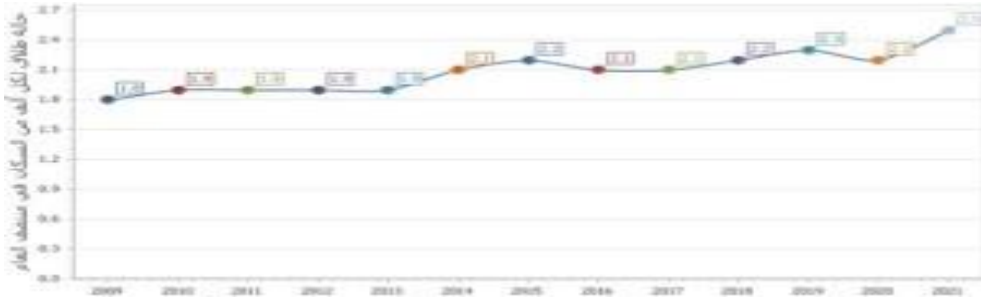
خلال عام ٢٠٢١ نحو ٢٥٤ ألف و ٧٧٧ حالة عام ٢٠٢١ ، مقابل ٢٢٢ ألف و ٣٦ حالة عام ٢٠٢٠ .

فيما قفزت أحكام الطلاق النهائية بمقدار ٣٨.٤% إذ وصلت إلى ١١ ألف و ١٩٤ حكماً عام ٢٠٢١ ، مقابل ٨ آلاف و ٨٦ حكماً عام ٢٠٢٠ ، وارتفع عدد إسهادات الطلاق بنسبة ١٣.٩%، حيث بلغ ٢٤٣ ألف و ٥٨٣ إسهاداً عام ٢٠٢١ ، مقابل ٢١٣ ألف و ٩٥٠ عام ٢٠٢٠ .

تطور حالات الطلاق خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١)

تطور حالات الطلاق ومعدلات الطلاق خلال الفترة (٢٠١٧ - ٢٠٢١)				
الأعوام	عدد إسهادات الطلاق	عدد احكام الطلاق النهائية	اجمالي حالات الطلاق	معدل الطلاق
٢٠١٧	١٩٨٢٦٩	٩٣٦٤	٢٠٧٦٣٣	٢,١
٢٠١٨	٢١١٥٥٤	٨٥٤٢	٢٢٠٠٩٦	٢,٢
٢٠١٩	٢٢٥٩٢٩	١١٨١٩	٢٣٧٧٤٨	٢,٣
٢٠٢٠	٢١٣٩٥٠	٨٠٨٦	٢٢٢٠٣٦	٢,٢
٢٠٢١	٢٤٣٥٨٣	١١١٩٤	٢٥٤٧٧٧	٢,٥

وسجل معدل الطلاق عام ٢٠٢١ نحو ٢.٥% بعدما كان ٢.٢% عام ٢٠٢٠ ، و ٢.١ عام ٢٠١٧ ، كما يتضح من الشكل التالي:



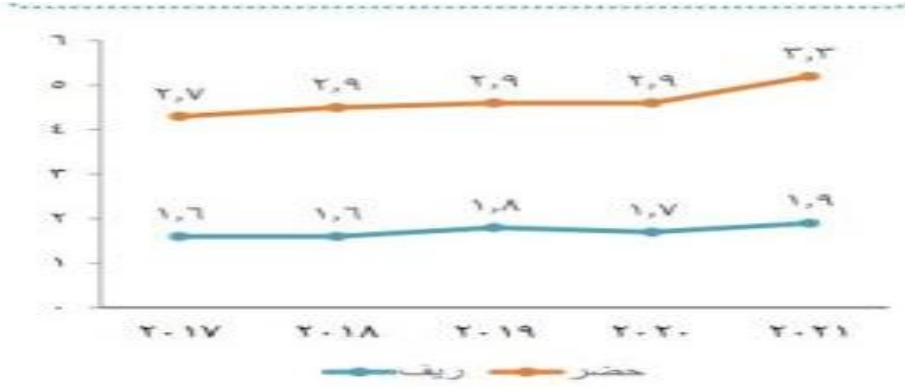
معدل الطلاق خلال العام لكل ألف من السكان في منتصف نفس العام

ارتفاع معدلات الطلاق في الحضر عن مثيلاتها في الريف :

أشار التقرير إلى ارتفاع معدلات الطلاق في الحضر عن مثيلاتها في الريف ، فقد أوضحت البيانات خلال الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١ ارتفاع معدلات الطلاق في الحضر من ٢.٧ لكل ألف من السكان عام ٢٠١٧ ثم وصلت إلى حالة من الثبات خلال الأعوام ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لتسجل ٢.٩ لكل ألف من السكان ثم ارتفعت في عام ٢٠٢١ لتصل إلى ٣.٣ لكل ألف من السكان .

كما سجل معدل الطلاق في الريف حالة من الثبات خلال الأعوام ٢٠١٧،٢٠١٨ حيث بلغ ١.٦ لكل ألف من السكان ثم ارتفع ليصل إلى ١.٨ لكل ألف من السكان عام ٢٠١٩ ثم انخفض عام ٢٠٢٠ ليصل إلى ١.٧ لكل ألف من السكان، ثم ارتفع في عام ٢٠٢١ ليصل إلى ١.٩ لكل ألف من السكان .

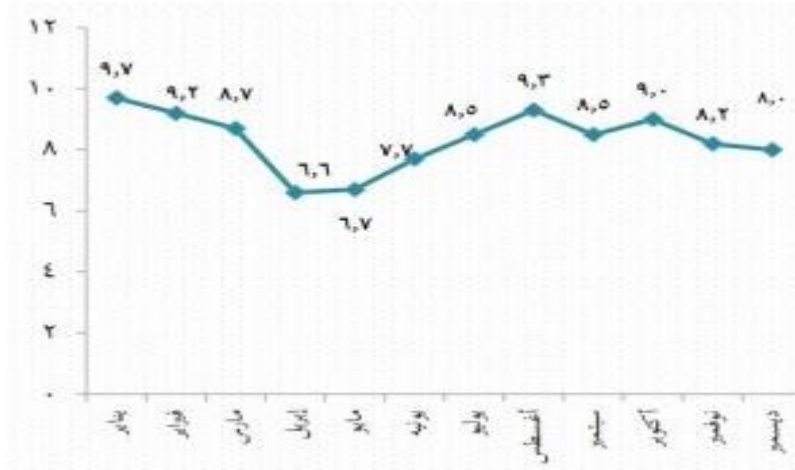
تطور معلات الطلاق في الريف والحضر خلال (٢٠١٧-٢٠٢١)



تجدر الإشارة هنا إلى أن حالة الثبات النسبي في معدلات الطلاق في الفترة من ٢٠١٧:٢٠١٩ قد تعود إلى حالة الاستقرار الاقتصادي التي شهدتها الدولة المصرية في تلك الفترة إلى أن حدثت جائحة كورونا وتداعياتها التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق مرة أخرى ٢٠٢٠ ووصولاً إلى ذروتها في ٢٠٢١ ، بينما قد يعود ارتفاع معدلات الطلاق في الحضر عن مثيلاتها في الريف لاختلاف وضع المرأة في الحضر حيث يمكنها العمل والاعتماد بشكل كلي على دخلها، فضلا عن تمسك المجتمعات الريفية بشكل عام بالعادات والتقاليد والنظرة السلبية للمرأة المطلقة التي تقلل من مكانتها في المجتمع.

وبشأن أعداد حالات الطلاق خلال الشهور، نجد أن شهر يناير عام ٢٠٢١ شهد أكبر عدد حالات طلاق حيث بلغت ٢٤٦٩٨ بنسبة ٩.٧%، ثم يليه شهر أغسطس حيث بلغ عدد الحالات نحو ٢٣٦٩٤ بنسبة ٩.٣%، بينما سجل شهر إبريل أقل عدد حيث بلغت ١٦٧٩٣ بنسبة ٦.٦% من إجمالي حالات الطلاق.

التوزيع النسبي لحالات الطلاق طبقاً للشهور عام ٢٠٢١



حالة طلاق واحدة كل دقيقتين.. وحديثو الزواج يشكلون النسبة الأكبر لحالات الطلاق تشير الأرقام والإحصائيات إلى وقوع حالة طلاق كل دقيقتين، بينما تقع ٢٩ حالة طلاق كل ساعة في عام ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٣.٧ حالة طلاق عام ٢٠١٧، بمتوسط ارتفاع ٥.٤ حالة في ساعة.

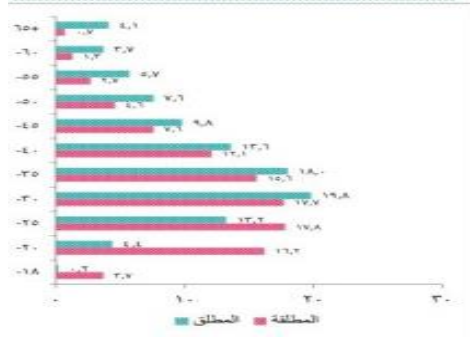
أوضحت بيانات جهاز الإحصاء أن متوسط سن الطلاق للذكور بين (٣٩ - ٤٠) سنة تقريبا، بينما يتراوح متوسط سن الطلاق للإناث بين (٣٢-٣٣) سنة تقريبا. تطور متوسط سن مطلق ومطلقة خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)

الأعوام	مطلق	مطلقة
٢٠١٧	٣٩,٠	٣٢,٧
٢٠١٨	٣٩,٣	٣٢,٩
٢٠١٩	٣٩,٧	٣٣,٣
٢٠٢٠	٣٩,٩	٣٣,٤
٢٠٢١	٤٠,١	٣٣,٨

ووفقا للتقرير، سُجلت أكبر نسبة طلاق في الفئة العمرية ما بين (٣٠-٣٥) سنة، بينما سُجلت أقل نسبة طلاق في الفئة العمرية (٦٥ سنة فأكثر) حيث بلغ عدد

الإشهاديات ١٦٣٧ إشهادا بنسبة ٠.٧% من جملة الإشهاديات. وبالنظر إلى هذه البيانات يتضح أن الطلاق عادة ما يحدث في السنوات الأولى من عمر الزواج حيث مازال الطرفين يفتقدون آليات التواصل والتعامل مع الحياة الزوجية ويفتقدون في الأغلب إلى مهارات تحمل المسؤولية.

التوزيع النسبي لعدد إشهاديات الطلاق طبقاً لفئات السن عام ٢٠٢١



أصحاب الشهاديات المتوسطة الأعلى في نسب الطلاق

فيما يخص نسب الطلاق وفقاً للحالة التعليمية، جاءت بيانات جهاز الإحصاء لتكشف عن وقوع أعلى معدلات الطلاق في الفئة التي تحمل شهادة تعليم متوسطة، تليها الفئة التي تقرأ وتكتب، بينما أقل معدلات الطلاق تقع في فئة الحاصلين على درجة جامعية عليا.

وجاءت الإحصائيات كالتالي:

سجلت أعلى نسبة طلاق للذكور بين الحاصلين على شهادة متوسطة حيث بلغ عدد إشهاديات الطلاق ٨٧.٤٠٤ اشهادا بنسبة ٣٥.٥% بينما سجلت أقل نسبة طلاق بين الحاصلين على درجة جامعية عليا حيث بلغ عدد اشهاديات الطلاق ٣٣٨ إشهادا بنسبة ٠.١% من جملة إشهاديات الطلاق.

سجلت أعلى نسبة طلاق للإناث بين الحاصلين على شهادة متوسطة حيث بلغ عدد

الإشهاديات ٧٩٨٧١ إسهادا بنسبة ٣٢.٨% ، بينما سجلت أقل نسبة طلاق بين الحاصلات على درجة جامعية عليا حيث بلغ عدد إسهادات الطلاق ٢٥٣ إسهادا بنسبة ٠.١% من جملة الإسهادات .

عدد إسهادات الطلاق طبقا للحالة التعليمية عام ٢٠٢١

الحالة التعليمية	الطلاق	المطلقة
تمى	١٦٠٠١	٢٢٩٢٧
يقرأ ويكتب	٥٤٩٦٨	٥٨٨٨٢
شهادة أقل من المتوسطة	٦٩٧٢	٨٣٧٠
شهادة متوسطة	٨٦٤٠٤	٧٩٨٧١
شهادة فوق المتوسطة	٣٧٧١	٣٤١٠
شهادة جامعية ومعاد عليا	٤٨١٧٤	٣٨٧٠٣
درجة جامعية عليا	٣٣٨	٢٥٣
غير متدر	٢٦٩٥٥	٣١١٦٧

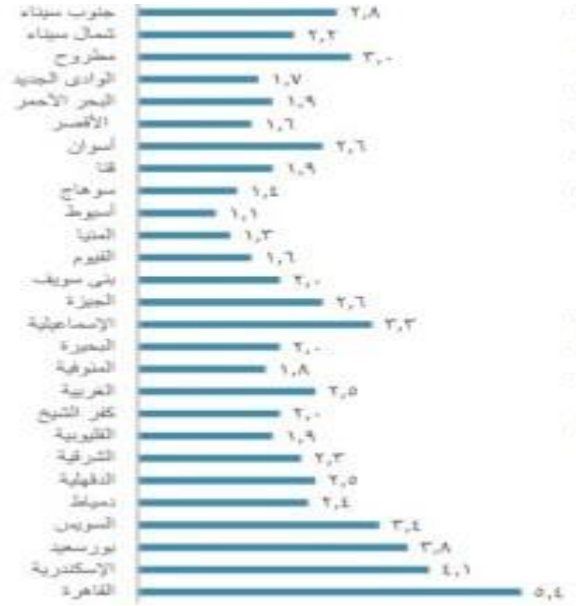
تعكس هذه البيانات العلاقة بين ارتفاع المستوى الثقافى والتعليمى وانخفاض معدلات الطلاق، حيث تدرك الفئة الأكثر تعليما وثقافة مسئولية الزواج ولديها القدرة استيعاب متطلبات الحياة الزوجية، وتجاوز أى خلافات قد تؤثر سلبا على الأبناء وتنتهى بتفكك الأسرة.

القاهرة الأعلى فى معدلات الطلاق.. وأسيوط الأدنى

تصدرت القاهرة محافظات الجمهورية فى ارتفاع معدلات الطلاق لعام ٢٠٢١، حيث بلغ معدل الطلاق بها ٥.٤ لكل ألف من السكان، بعدما كانت ٤.٧ عام ٢٠٢٠، تليها محافظة الإسكندرية بمعدل ٤.١ لكل ألف من السكان ثم بورسعيد بواقع ٣.٨ لكل ألف من السكان .

وسجلت محافظة أسيوط أقل معدلات الطلاق حيث بلغ المعدل بها ١.١ لكل ألف من السكان، تليها المنيا بواقع ١.٣ لكل ألف من السكان.

يوضح معدلات الطلاق لمحافظة الجمهورية عام ٢٠٢١



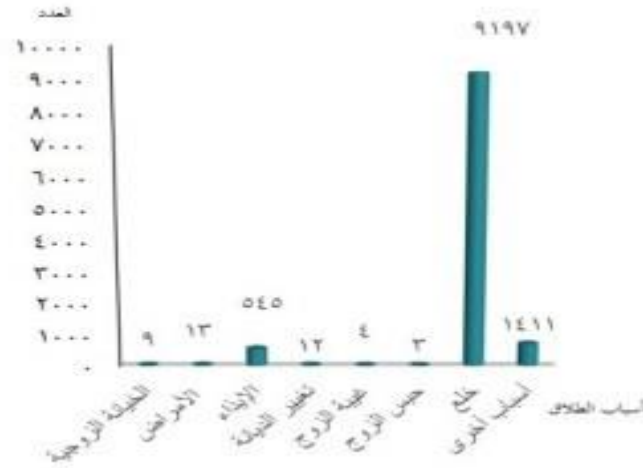
ويعود تصدر القاهرة لمعدلات الطلاق لارتفاع الكثافة السكانية بها مقارنة بباقي محافظات الجمهورية، خاصة ريف مصر وصعيدها التي تنخفض بها نسبة إسهادات الطلاق لانخفاض كثافتها السكانية وكون أغلبها مجتمعات محافظة يغلب عليها التمسك بالعادات والتقاليد التي تقدر الحياة الزوجية وترفض اللجوء الى الطلاق إلا فى أضيق الحدود، إلى جانب تعرض المرأة فى هذه المحافظات للوصم الاجتماعي والأخلاقي حيث يُنظر إليها على أنها في وضع غير سوي.

الخلع يسجل أعلى نسبة في أحكام الطلاق

جاءت أعلى معدلات الطلاق فى المحاكم عن طريق الخلع، حيث سجل الطلاق بسبب الخلع أعلى نسبة فى أحكام الطلاق النهائى حيث بلغ ٩١٩٧ حكم طلاق بنسبة ٨٢.٢%، يليه الطلاق بسبب الإيذاء، بينما سجل الطلاق بسبب

حسب الزوج أقل نسبة في أحكام الطلاق النهائية حيث بلغ ثلاثة أحكام فقط بنسبة ٠.٠٣% من إجمالي أحكام الطلاق النهائية.

أحكام الطلاق النهائية طبقا لأسباب الطلاق عام ٢٠٢١



ثانيا: أسباب ارتفاع معدلات الطلاق

يعيش المجتمع المصرى واقعا جديدا يتسم بتسارع وتيرته فى ظل التطور التكنولوجى والمادى الذى يطغى على النسق القيمى والمبادئ التى نشأت عليها الأجيال السابقة، فوجد الشباب أنفسهم أمام أفكار وتوجهات جديدة تطغى عليها الوحدة والعزلة وافتقاد الدفء الأسرى والترابط المجتمعى، وهو ما أدى بدوره إلى تنامي معدلات الطلاق بشكل غير مسبوق يندر بحدوث خلل فى المجتمع ويهدد بتفككه.

والواقع أن أسباب الطلاق شديدة التنوع والتعقيد ولكن يمكن إجمال أبرزها فى الآتى:

١- الضغوط والأعباء الاقتصادية :

يعتبر الاقتصاد من أكبر المؤثرات على العلاقات الاجتماعية فقلة الدخل وزيادة الأعباء المالية وعدم الالتزام بالإنفاق تتسبب فى الخلافات الأسرية التى تنتهى

بالطلاق. وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية نتيجة جائحة كورونا وما نتج عنها من اختلال في سلاسل الامداد والتوريد، وارتفاع نسب البطالة وارتفاع أسعار السلع، تزايدت الضغوط المالية وارتفعت معها معدلات الطلاق حيث يُنظر إلى النظم الاجتماعية والاقتصادية على أنه حلقات تبادلية يؤثر كل منهما في الآخر ، فزيادة الأسعار وارتفاع نسب البطالة تؤثر بدورها في قدرة الأسر على الوفاء باحتياجاتها الضرورية.

٢- انتشار وسائل التواصل الاجتماعي: تمثل وسائل التواصل الاجتماعي عاملا فاعلا لا يمكن إغفاله في تشكيل العلاقات الاجتماعية والزوجية ، فهي الوسيلة الأكثر تأثيرا بشكل قاطع حاليا على حياة الأفراد ، وقد أشارت الكثير من الدراسات الى أن هذه الوسائل كانت السبب الرئيسي في حوادث الخيانة الزوجية وإحداث حالة من الخرس الزوجي في المنزل بسبب انشغال كل من الزوج والزوجة بمتابعة هذه المواقع لأوقات طويلة والاستغناء بها عن الحوار مع الطرف الآخر.

أسهمت هذه المواقع أيضا في رفع التوقعات التي يريدها كل من طرفي العلاقة من الطرف الآخر فالزوج يشاهد على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي الزوجة " النموذج" ويطلب زوجته التي تتحمل الكثير من المسؤوليات الاقتداء بهذا النموذج والعكس بالنسبة للسيدات ، فيرى كل من الزوجين أن الطرف الآخر لم يعد الشخص الملائم لاستكمال رحلة الحياة الزوجية معه وتنشأ من هنا الكثير من الخلافات.

٣- العنف الأسرى : يعد العنف الأسرى أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وهو لا يرتبط بطبقة اجتماعية بعينها كما أنه يحدث في مختلف البيئات ، وقد تزايدت هذه الظاهرة مؤخرا وأدت إلى العديد من جرائم قتل الأزواج والزوجات . وترجع أسباب هذه الظاهرة الى التنشئة المجتمعية للذكور والتي توصل لفكرة أن الرجل

فى مكانة أفضل من المرأة وعليها واجب الطاعة تجاهه دون أى اعتراض ، خاصة فى قرى وصعيد مصر ، حيث تتراجع مكانة المرأة ويسهم فى ذلك العادات والتقاليد ، كما أن الضغوط المادية تؤدى أيضا الى مزيد من العنف الأسرى بالإضافة إلى سوء الاختيار من البداية .

ولا يؤدى فقط تزايد معدلات العنف الأسرى للطلاق ولكن يمتد تأثيره السلبى الى الأبناء والذين يعانون بعد حدوث الطلاق من حالات الاكتئاب وسوء التركيز واللجوء للوحدة والانعزال وفى بعض الأحيان الإنتحار .

٤- الفروق الثقافية والاجتماعية: الاختلافات بين الطرفين مثل تلك المتعلقة بالتنشئة والتفكير والتعليم ينتج عنها عدم القدرة على التفاهم بين الزوجين وتنتهى بالطلاق وتفكك الأسرة.

٥- تدخل الأهل فى حياة أبنائهم: وهذا الأمر يعد انتهاكا حقيقيا لخصوصية العلاقة الزوجية وأحد أهم أسباب حدوث الطلاق خاصة الطلاق المبكر الذى يحدث فى سنوات الزواج الأولى.

٦- تراجع القدرة على تحمل المسؤولية لدى الأجيال الأحدث : تشير الدراسات الحديثة إلى أن الأجيال الجديدة ليس لديها الاتزان الإنفعالى الملائم أو القدرة على تحمل المسؤولية بسبب تلبية أسرهم لجميع طلباتهم دون مناقشة ، بالإضافة إلى الجهل بأحكام الطلاق ومشروعيته وآدابه ودوافعه ، وجميع هذه العوامل تؤدى إلى أن يضع الشباب الطلاق كحل أول لجميع المشاكل الزوجية بهدف الهروب من مسئوليات الزواج والأبناء.

ثالثا: تداعيات ظاهرة الطلاق على المجتمع المصري

أكدت دراسات عدة أن للطلاق آثار اجتماعية ونفسية خطيرة ناجمة عن تفكك الأسر وانحلال العلاقات الاجتماعية وما يترتب على ذلك من تفشي مشاعر البغض بين

الأفراد ، والاضطرابات النفسية قد تصل في كثير من الأحيان إلى السلوك المنحرف للأفراد، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس بشكل مباشر على المجتمع وتربطه ويهدد الأمن والسلم المجتمعي، ويتسبب في التالي:

١-تزايد معدلات الجرائم: عادة ما يؤدي غياب السلطة الأبوية إلى ارتفاع معدلات العنف لدى الأبناء والميل إلى مخالفة القوانين والعادات الاجتماعية ، وارتكاب السلوك الإجرامي، فالضرر الواقع على الأبناء في البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم وفي البعد عن حنان الأم إن كانوا مع الأب يجعلهم عرضة للانحراف لاسيما مع فقدانهم معاني الإحساس بالأمن والاستقرار نتيجة تصارع الطرفين على كسب ودهم حتى لو أدى ذلك إلى تشويه صورة الطرف الآخر.

وهنا نشير إلى الدراسات التي أثبتت وجود علاقة إيجابية طردية بين عدم التكيف العائلي بين أفراد الأسرة وارتكاب الجرائم، وأن جهل الآباء بالآثار الخطيرة للحرمان العاطفي هو السبب الرئيسي للسلوك الإجرامي للأبناء لاسيما وأن الحرمان العاطفي لا يقل أهمية في إشباعه عن الحرمان من الطعام والشراب، وإن لم يكن أشد أثراً في إهماله.

٢- تزايد معدلات التسرب من التعليم: يؤدي قرار الطلاق في كثير من الأحيان إلى مشكلات اقتصادية ونفسية كبيرة ، قد يترتب عليها تدني مستوى التحصيل الدراسي للأبناء وفي كثير من الأحيان لجوئهم لتترك التعليم إما بدافع مادي لعدم توافر نفقات التعليم أو بسبب غياب رقابة ومتابعة الوالدين للأبناء .

٣- ارتفاع معدلات الاكتئاب والمشاعر السلبية: يؤدي قرار الطلاق إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالاكتئاب خاصة بين الأبناء نتيجة تنامي مشاعر الحزن والخوف والغضب لديهم بل وقد يتعدى ذلك إلى اللجوء إلى الأفكار الانتحارية.

كذلك قد يتعرض الأبناء عند حدوث الطلاق في سن الرشد إلى مشاكل نفسية خطيرة

تصل في بعض الحالات إلى الحاجة للعلاج السريري .

٤- اختلال النسق القيمي للمجتمع :يسهم الطلاق في إحداث خلل قيمي في السلوكيات والقيم التي يعمل المجتمع على ترسيخها في نفوس أفرادها كالرحمة والخير والتسامح والتعاون ، وهذه القيم هي العامل والداعم الأول لبقاء واستقرار المجتمعات ، لكن الطلاق يخلق حالة عامة من مشاعر اليأس والإحباط وإلقاء اللوم على المجتمع الذي لم يستطع منع وقوع هذا الطلاق ، ويسقط الأشخاص غضبهم على القيم التي يدافع عنها هذا المجتمع ويحاول بكل الطرق كسرها والخروج عنها كنوع من التعبير عن مشاعر الغضب وعدم الرضا عن هذه المنظومة الإجتماعية.

٥- خفض معدلات العمل والإنتاج : يؤدي استمرار الزيادة في معدلات الطلاق إلى شيوع مشاعر الاكتئاب والاحباط وتزايد الأعباء المالية على الزوجين المنفصلين وبالتالي تؤثر هذه المشاعر على قدرتهم على العمل وزيادة الانتاج . ونظرا لأن الطلاق يؤدي إلى زيادة معدلات التسرب من التعليم، فإن الأبناء قد يواجهون مشكلة عدم القدرة على الالتحاق بالوظائف، ومن ثم يعانون من ضعف الدخل، وتزايد تباعا معدلات الفقر .

رابعا: جهود الدولة المصرية للحد من تزايد معدلات الطلاق

تدرك القيادة السياسية المصرية والأجهزة المعنية خطورة تزايد معدلات الطلاق على جهود التنمية وتماسك المجتمع وأمنه ، لذلك عمدت إلى القيام ببعض الجهود والمبادرات للحد من انتشار هذه الظاهرة ومنها :

١-المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية: دشنت القيادة السياسية هذا المشروع بهدف الارتقاء بجودة حياة الأسرة المصرية والحفاظ عليها من التفكك ومساعدتها على تحقيق التماسك فيما بينها، وذلك من خلال الاهتمام بالأبعاد الأسرية والمجتمعية والسكانية والثقافية، والتمكين الاقتصادي.

٢- مشروع "مودة" : دشنت هذا المشروع وزارة التضامن الاجتماعى بهدف تأهيل الأشخاص المقبلين على الزواج من الجنسين وإعدادهم للبدء فى حياة زوجية ناجحة وذلك من خلال التأهيل النفسى والصحى والاجتماعى والشرعى والتوعية بطرق تحمل مسئوليات الزواج ومفاهيم الصحة الإنجابية والتربية الإيجابية للأبناء.

ويُوجه هذا المشروع أيضا للطلاب الجامعيين ومواطنى قرى " حياة كريمة " بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، حيث تم تشكيل قيادات شعبية فى محافظات " حياة كريمة " لتنفيذ جلسات توعوية حول أهم مبادئ المبادرة وفى مقدمتها كيفية إدارة الخلافات الأسرية.

ويقدم البرنامج تدريبات تفاعلية فى التجمعات الشبابية مثل المعسكرات والجامعات ومراكز الشباب والرياضة ، ومكلفات الخدمة العامة وقد تم الإنتهاء بالفعل من تدريب ١٧ ألفا من مكلفى الخدمة العامة فى ٢٥ محافظة على كيفية اختيار شريك الحياة وتأهيلهم للزواج ومسئوليات الأسرة.

كذلك نجحت المبادرة فى فى عقد اتفاقية مع اتحاد الصناعات المصرية لتدريب الفتيات العاملات فى المصانع على أهمية اجراء الفحص الطبى قبل الزواج ومفاهيم الصحة الإنجابية.

٣- صندوق تأمين الأسرة: الذى أنشئ بموجب القانون ١١ لسنة ٢٠٠٤ تحت إشراف بنك ناصر الاجتماعى، بهدف مساعدة الأسر التى هجرها عائلها بلا مُنفق حيث يضمن سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة بتقرير النفقات والأجور وما فى حكمها لصالح المستفيدين من الزوجة أو المطلقة أو الأولاد أو الوالدين بحد أقصى ٥٠٠ جنيه شهريا دون انتظار تحصيله من المحكوم ضده أو صرف قيمة الحكم بالكامل حال تحصيله من المنفذ ضده.

٤- مشروع "مستورة": يستهدف المشروع تمويل المرأة المصرية بالتعاون مع صندوق "تحيا مصر"، حيث يتم تمويل المرأة القادرة على العمل لإنشاء مشروعات متناهيه الصغر والتي تتنوع ما بين إنتاج حيواني وتجاري وخدمي وصناعي ومشروعات منزلية.

تتراوح قيمه القرض ما بين ٤ آلاف إلى ٣٠ ألف جنيه، على ألا يقل سن المرأة عن ٢١ سنة ولا يتجاوز ٦٠ سنة عند المنح.

٥- دورات تدريبية للمأذونين: نظمت وزارة العدل بالتعاون مع دار الإفتاء عددا من الدورات التدريبية لنحو ألف مأذون من جميع المحافظات بهدف رفع الوعي لديهم بالآثار الوخيمة للطلاق، والحد من النزاعات القضائية والصراعات الأسرية، مع العمل على إكسابهم المهارات اللازمة للقيام بدور مجتمعي يسهم في تحقيق استقرار الأسر.

٦- إنشاء وحدة "لم الشمل": استحدث مركز الأزهر للفتوى الإلكترونية وحدة "لم الشمل" بهدف حماية الأسرة المصرية من خطر التفكك، وإزالة الخلافات بين الطرفين، والحد من ظاهرة الطلاق، ونشر توعية مجتمعية وتأهيل المقبلين على الزواج.

٧- حملة "وعاشروهن بالمعروف": أطلق الأزهر هذه الحملة الإعلامية والتي تتضمن مجموعة من الفيديوهات القصيرة يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على أهم أسباب الطلاق وطرق العلاج سعيا للحد من هذه الظاهرة.

خامسا: التوصيات والمقترحات

على الرغم من الجهود المصرية المخلصة للحد من ظاهرة الطلاق، إلا أنه يمكن بذل المزيد من الجهود واعتبار خفض معدلات الطلاق هدفا قوميا تشارك في تحقيقه كافة مؤسسات الدولة المعنية وذلك من خلال:

١- تضمين المناهج التربوية مواد تهتم بالثقافة الأسرية وحقوق وواجبات كل طرف

- وذلك بما يتناسب مع كل مرحلة دراسية.
- ٢- التوسع فى تطبيق مبادرة ” مودة ” وجعل الحصول على دورات المبادرة إلزاميا لكافة الأشخاص المقبلين على الزواج.
- ٣- إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة حول أسباب وتداعيات الطلاق وطرق خفض معدلاته ودراسة التحولات التى شهدتها المجتمع المصرى وما تبع ذلك من تأثيرات على الأفراد والمجتمع بشكل عام، ووضع الحلول التى تحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره.
- ٤- الإعداد الجيد والتدريب المستمر للأئمة والخطباء والوعاظ بهدف التوعية الأسرية وبيان أهمية الاستقرار الأسري للمتزوجين حديثاً والمقبلين على الزواج.
- ٥- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى في توعية الأسر بمخاطر الطلاق وآثاره السلبية على الأبناء والمجتمع، وغرس قيم تحمل المسؤولية لدى الأفراد.
- ٦- تنظيم حملة إعلامية على وسائل التواصل الاجتماعى لتوعية الشباب وتنقيف المقبلين على الزواج حول واجبات الزوجين وحقوقهما.
- ٧- التوسع فى إنشاء عيادات نفسية واجتماعية لتقييم المقبلين على الزواج ومتابعتها خاصة عند حدوث خلافات.
- ٨- إعداد وثيقة للطلاق تحافظ على حقوق المطلقة وأبنائها مع أهمية حضور المطلقة أثناء حدوث الطلاق بشكل رسمى حتى تتعرف على حقوقها وواجباتها بشكل تفصيلى.

المراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام ٢٠٢١.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام ٢٠٢٠.
٣. مسعودة كسال، الآثار المترتبة عن الطلاق في المجتمعات وفي المجتمع الجزائري.
٤. البندري بنت عبد الله بن محمد الجليل، الطلاق في المملكة العربية السعودية أسبابه وأثاره، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية، جامعة الأزهر.
٥. عمر عبد الرحيم ربابعة، أسباب الطلاق والحلول المقترحة لمعالجتها من وجهة نظر المطلقين والمطلقات والقضاة الشرعيين في الأردن، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر.
٦. مباركة عمامرة ،مباركة: (٢٠١١)، الإهمال العائلي و علاقته بالسلوك الإجرامي،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ،جامعة باتنة،الجزائر.
٧. تصريحات وزيرة التضامن الاجتماعي د.نيفين القباج حول مبادرة "مودة".
٨. الموقع الرسمي لوزارة التضامن الاجتماعي.
٩. الموقع الرسمي للأزهر الشريف.

المراجع

- (١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا : نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية " إطار وتحليل مقارن " ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٨ .
- (2) robyn eversole & others : **Indigenous peoples and poverty an international perspective** , London ,Zed Books , 2005 ,p 20
- (3) Steen Folke and Henrik Nielsen: **Aid Impact and Poverty Reduction** , New York ,Palgrave Macmillan , 2006 , P 8 .
- (٤) شريف احمد باشا : التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات العالمية الراهنة ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢١٢ .
- (٥) محمود محمد محمود وآخرون : الخدمة الاجتماعية وقضايا المجتمع المصري ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرق ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٥ .
- (٦) كمال خطاب : دور الاقتصاد الإسلامي في مكافحة مشكلة الفقر ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٢ ، ص ١٣٠٦ .
- (٧) احمد السيد النجار : الفقر في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢
- (٨) إمران مارتين : رسم طريق لتخليص شديدي الفقر من فقرهم: دروس وأدلة من برنامج لجنة تطوير الريف في بنغلاديش، مركز أبحاث الفقر المزمن ، مارس ٢٠٠٨ ، ص ٥ .
- (٩) أماني مسعود الحديني : المهمشون والسياسة في مصر ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، ص ١٩ .
- (10)Ted K. Bradshaw : **Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development** ,Rural Poverty Research Center , University of Missouri , Columbia , 2006 , p7.
- (11)John F. Henry:"Bad" **Decisions, Poverty, and Economic Theory: The Individualist and Social perspectives in Light of "The American Myth"**, Social Economic , Springer , 2007 , p 22 .
- (١٢) السيد عبد الفتاح عفيفي : علم الإنسان "الانثروبولوجيا" ، الفيوم ، مكتبة الصفوة ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٥٤ .
- (13)Brij Mohan : **Development, Poverty of Culture, and Social Policy** ,Palgrave Macmillan , New York ,2011 ,P .9
- (14)Michael J.Austin : **Bay Social Services Consortium Understanding Poverty From Multiple Social Science Perspectives : A Learning Resource for Staff Development In Social Service Agencies** , University of California , California , 2006 , p.83 .
- (١٥) مجموعة من الكتاب : نظرية الثقافة ، ترجمة : على سيد الصاوي ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٢٢٣ ، ١٩٩٧ ، ص ٢٥ ، ٢٧ .
- (16)Ted K. Bradshaw : **Theories of Poverty and Anti-Poverty Programs in Community Development** , Rural Poverty Research Center , University of Missouri , Columbia , 2006 , p7.
- (17)Oscar Lewis: **The Culture of Poverty** ,Journal Society,Volume 35, Number 2,1997,p 7

- (18)Raul M. Grijalva : **From Culture of Poverty to Lasting Stability and Security** ,The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science , Sage , 2010 , p 223 .
- (19)HaeRan Shin : **A New Insight into Urban Poverty: The Culture of Capability Poverty amongst Korean Immigrant Women in Los Angeles** , Urban Studies , Sage ,2008 , p.874
- (٢٠) السيد عبد الفتاح عفيفى : علم الإنسان "الانثروبولوجيا " ، الفيوم ، مكتبة صلاح الدين للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥٥
- (٢١) السيد عبد الفتاح عفيفى : المناطق العشوائية كأحد التحديات التي تواجه التنمية الحضرية ، ورقة عمل ، المؤتمر العلمى السنوى الثامن عشر الخدمة الاجتماعية وتحقيق أهداف الألفية الثالثة ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠ .
- (٢٢) محمود عودة : وظائف الفقر كوميديا اجتماعية ، ورقة عمل ، المؤتمر العلمى السادس ، الفقر وحقوق الأسرة أفاق جديدة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، م ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٢٢ .
- (٢٣) طلعت مصطفى السروجى : تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط ١ ، ٢٠١١ ، ص ١٢٩ .
- (٢٤) منى عطية خزام خليل : شبكة الأمان الاجتماعى وتحسين نوعية حياة الفقراء ، الإسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث ، ٢٠١٠ ، ص ٢٥٥ .
- (٢٥) الطيب لحياح : الفقر التعريف ومحاولات القياس ، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد السابع ، جامعة أم البواقي ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٥
- (26)Robyn von Maltzahn & Kevin Durrheim : **Is poverty multidimensional? A comparison of income and asset based measures in five Southern African countries** , Soc Indic Res , Springer, 2008,p150.
- (٢٧) مكتب العمل الدولى : تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر ، مؤتمر العمل الدولى ، الدورة ٩٧ ، جينيف ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢
- (28)Francesco Campobasso et al :**Homogenous Urban Poverty Clusters Within the City of Bari** , Part 1 ,2008 , p 224 .
- (29)Simon Maxwell:, **The Meaning and Measurement of Poverty** , Overseas Development Institute, Poverty Briefing , 1999 , p 2
- (٣٠) أديب نعمه : تعدد الفقر ومناهج دراسته ، اجتماع فريق خبراء حول قياس الفقر ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٩
- (31)Amartya Sen : **Social Exclusion: Concept, Application , and Scrutiny** ,Social Development Papers No. 1 , Office of Environment and Social Development Asian Development Bank , 2000 , p 9
- (32)Walter Radermacher : **Combating poverty and social exclusion 2010 edition A statistical portrait of the European Union 2010** , Luxembourg , Publications Office of the European Union, 2010 , p7 .
- (33)John Pierson: **Tackling Social Exclusion** , Library of Congress , New York , 2002 , p 7 .
- (34)Robin Peace : **Social Exclusion: A Concept in Need of Definition** ,Social Policy Journal , Issue 16 , New Zealand , Jul2001 , p 26 .
- (35)Jacques Silber : **Multidimensional Poverty Measurement Concepts and Applications** ,Library of Congress , New York , 2008 , p 42 .

- (36) Jane Mathieson et al : **Social Exclusion Meaning, measurement and experience and links to health inequalities A review of literature** , Lancaster University , 2008 , p86.
- (37) Adrian Bonner : **Social Exclusion and The Way Out an Individual and Community Response to Human Social Dysfunction** , John Wiley & Sons Ltd , England , 2006 , P 10 .
- (38) محمد عبد الله الرفاعي : **معوقات بيانات قياس الفقر** ، المؤتمر الإحصائي العربي الأول ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٧ ، ص ٨.
- (39) مريم إبراهيم حنا : **الفقر وعمالة الأطفال**، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوى الثامن عشر ، الخدمة الاجتماعية وتحقيق أهداف الألفية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، ٢٠٠٧ ، ص ٨ .
- (40) Julian May : **An Elusive Consensus , Dominions , Measurement and Analysis of Poverty in Social Development and Analysis of Poverty in Social Development Issues** , Chicago , Chicago University Press , 2002 , p 4
- (41) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المكتب الإقليمي للدول العربية) : **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ : خلق الفرص للأجيال القادمة**، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٩٠.
- (42) علاء عبد الفتاح ، ياسمين فكرى : **تقرير قياس آراء الفقراء حسب المستوى الجغرافى من واقع مسح العقد الاجتماعى ٢٠٠٥** ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٤ .
- (43) مجلس الوزراء : **أوضاع الفقراء فى مصر : تقارير معلوماتية**، القاهرة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٠ ، ص ٥
- (44) Frank Ellis : **Human Vulnerability and Food Insecurity: Policy Implications** ,Forum for Food Security in Southern Africa , 2003 , p 9
- (45) Damas Philip and Md. Israt Rayhan : **Vulnerability and Poverty: What are the causes and how are they related?** ,Center for Development Research , University Bonn , November, 2004 , p 6.
- (46) Jean-Yves Duclos : **Vulnerability and Poverty Measurement Issues for Public Policy** ,Social Protection Discussion Paper ,World Bank Institute , December 2002 , p8
- (47) Jose Ramon G. Albert et all : **Toward Measuring Household Vulnerability to Income Poverty in the Philippines** ,Philippine Institute for Development Studies , 2007 , p 2
- (48) البنك الدولي: **تقرير التنمية فى العالم : الهجوم على الفقر** ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة ، ٢٠٠١ ، ص ٥١ .
- (49) Angelo Bonfiglioli : **Empowering the Poor Local Governance for Poverty Reduction** , United Nations Capital Development Fund (UNCDF) , 2003 , p.15
- (50) جيفرى د. ساكس : **نهاية الفقر " الاحتمالات الاقتصادية فى عصرنا الحاضر "** ، ترجمة أحمد أمين الجمل ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .
- (51) جون هيلز وآخرون، **الاستبعاد الاجتماعى : محاولة للفهم** ، ترجمة محمد الجوهري، الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠٣ .
- (52) Robert Haveman & Edward N.Wolff : **The Concept and Measurement of asset Poverty : Level Trends and Composition for the U.S** , Social Indicators Research , Springer , 2011 , p.39 .

- (53) Robert Mattes : **The Material and Political Bases of Lived Poverty in Africa : Insights from Afrobarometer** ,Social Indicators Research Series , vol 33 , Springer , 2008 , p 165 .
- (54) Anirudh Krishina : **Ibid**, p 30
- (55) Raj Nallari and Breda Griffith : **Understanding Growth and Poverty Theory, Policy, and Empirics** , The World Bank , International Bank for Reconstruction and Development , 2011 . p 17 .
- (56) Francois Bourguignon & Satya R.chakravarty : **The Measurement of Multidimensional Poverty** , Journal of Economic Inequality , 2003 , p 25 .
- (٥٧) أيمن سعد الدين أنور : **بعض النماذج والمقاييس المستخدمة في قياس الفقر " دراسة حالة بالتطبيق على مصر "** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٦ .
- (٥٨) جامعة الدول العربية : **التقرير العربي الثالث حول الأهداف التنموية للألفية ٢٠١٠ م وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها** ، الأمم المتحدة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .
- (٥٩) علي عبد القادر علي : **انتشار الفقر وأثره على إضعاف النساء في الدول العربية** ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ .
- (٦٠) جامعة الدول العربية : **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠ .
- (٦١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة : **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩ تحديات امن الإنسان في البلدان العربية** ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٦ .
- (٦٢) سلوى ضامن المصري : **تشخيص الفقر في الأردن ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ .**
- (63) Gaurav Nayyar : **Growth Poverty in Rural India : An Analysis of Inter-state Differences Author (s)** ,, Economic and Political Weekly , Vol.40 ,No 16 , 2005 , p1632 .
- (64) Lazim Abdullah : **Poverty Lines Based on Fuzzy Sets Theory and its Application to Malaysian Data** ,Springer Science +Business Media , 2010 , p.117.
- (65) Besma Belhadj : **A new fuzzy unidimensional poverty index from an information theory perspective** ,Springer-Verlag , 2010 , p690
- (٦٦) علي عبد القادر علي : **الفقر مؤشرات القياس والسياسات** ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٢ ، ص ٥ .
- (67) Besma Belhadj : **Ibid**, p 690 .
- (٦٨) علي عبد القادر علي : **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥ .
- (٦٩) ضيف أحمد ، البشير عبد الكريم : **تقييم تجربة الفرض المصغر في الجزائر كآلية لمكافحة الفقر** ، الندوة الدولية حول: تجارب مكافحة الفقر في العالمين العربي والإسلامي، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .
- (70) Ian Townsend & Steven Kennedy : **Poverty: Measures and Targets** (Research Paper 04/23 , House of Commons Library , 2004 , p١٠ .
- (71) Wilhelm Kirch : **Poverty Line** , Encyclopedia of Public Health , Springer-Verlag , 2008 , p213.
- (72) European Union : **Income poverty in the European Union** , European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions, 2007 , p 7
- (٧٣) أيمن سعد الدين أنور : **مرجع سبق ذكره** ، ص ٨ .
- (٧٤) محمد حسين باقر : **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٢ .
- (٧٥) أيمن سعد الدين أنور : **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٦ .
- (٧٦) مفيدة خالد مصطفى: **أنماط معيشة الأسر الفقيرة " دراسة ميدانية بطرابلس**، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ٢٠٠٨ ، ص ٨٠ .

- (٧٧) محمد حسين باقر : **قياس الفقر في التطبيق** ، بغداد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٤ .
- (78) Rosanna Scutella et all : **Measuring Poverty and Social Exclusion in Australia: A Proposed Multidimensional Framework for Identifying Socio-Economic Disadvantage** ,University of ,Paper No. 4/09 , 2009 , p6
- (٧٩) سعد طه علام : **التنمية والمجتمع** ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٩ - ٢٠ .
- (٨٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : **الاستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع**، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ ، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١١ ، ص ٤٥
- (81) Manuela Coromaldi & Mariangela Zoli : **Deriving Multidimensional Poverty Indicators: Methodological Issues and an Empirical Analysis for Italy** ,Social Indicators Research , Springer , 2011 , p 8 .
- (٨٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : **تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ (الثروة الحقيقية للأمم مسارات للتنمية البشرية)** ، الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٠١٠ ، ص ٩٥ .
- (٨٣) دينا رؤفانيل فرج: **أساليب واليات استهداف الفقراء** ، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٦ ، ص ٩
- (84) John Weiss : **Poverty Targeting in Asia: Experiences from India, Indonesia, the Philippines, People's Republic of China and Thailand** ,Asian Development Bank Institute, Tokyo , 2005 , p2
- (٨٥) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية : **استهداف الفقراء في المشروعات التي يدعمها الصندوق**، يوليو ٢٠٠٩ ، ص ٢ .
- (86) Julie Van Domelen : **Reaching the Poor and Vulnerable: Targeting Strategies for Social Funds and other Community-Driven Programs** ,World Bank , 2007 , p 9 .
- (٨٧) دينا رؤفانيل فرج : **أساليب واليات استهداف الفقراء** ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .
- (٨٨) إيناس زكريا محمد عبد الله : **نحو منظومة لاستهداف الفقراء في مصر باستخدام المسح الديموجرافي الصحي** ، ٢٠٠٥ ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٨ ، ص ١١ .
- (89) Emmanuelle Lavallée : **Poverty Alleviation Policy Targeting :A review for Experiences In Developing Countries** ,This research received financial assistance from the French Development Agency,Paris,2010, P.2.3
- (٩٠) دينا رؤفانيل فرج : **أساليب واليات استهداف الفقراء**، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢ .
- (٩١) إيناس زكريا محمد عبد الله : **استهداف الفقراء في مصر : المنهجيات والتطبيق** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٠ .
- (٩٢) دينا رؤفانيل فرج : **أساليب واليات استهداف الفقراء : دراسة منهجية** ، المؤتمر العلمي السادس ، الفقر وحقوق الأسرة **أفاق** جديدة للخدمة الاجتماعية ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، م ٤ ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٣٧ .
- (٩٣) إيناس زكريا محمد عبد الله : **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٦ .
- (94) Annie Leatt et all : **Towards a Means to Live Targeting poverty alleviation to realise children's rights** ,children's Institute , University of Cap Town , 2005 , p .8 .
- (٩٥) إيناس زكريا محمد عبد الله : **استهداف الفقراء في مصر : المنهجيات والتطبيق** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ .
- (٩٦) دينا رؤفانيل فرج : **أساليب واليات استهداف الفقراء : دراسة منهجية** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤٨ .
- (97) David Bigman& P.V. Srinivasan : **Geographical targeting of poverty alleviation programs: methodology and applications in rural India** ,Journal of Policy Modeling ,2002 , p 240

- (98) Luis Eduardo Carrasco: **Scale and Strategy in Environmental Assessment of Regional Development Policies**, Ph.D , North Carolina State University , Carolina2008 , P14
 (٩٩) إيناس زكريا محمد عبد الله : **استهداف الفقراء في مصر : المنهجيات والتطبيق** ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .
- (100) Benjamin Davis : **Choosing a Method For Poverty Mapping** , Food and Agriculture Organization of The United Nations , 2003 , P 4 .
- (101) Luis Eduardo Carrasco : Ibid. p 15 .
- (102) Isa Baud et al : **Mapping Urban Poverty for Local Governance in an Indian Mega-city : The case of Delhi** , Urban Stud , sage , 2008 , p 1388 .
- (103) Norbert Henninger , Mathilde Snel : **Where are the Poor ? Experiences with the Development and Use of Poverty Maps** , World Resources Institute and UNEP/GRID-Arendal. , 2002 . p . 8. 10
- (١٠٤) معهد التخطيط القومي : **تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ : العقد الاجتماعي في مصر دور منظمات المجتمع المدني** ، القاهرة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ .
- (105) M. Moniruzzaman : **Group Management and Empowerment: Lessons from Development NGOs in Bangladesh** , Journal of South Asian Development , SAGE Publications , 2011 , p.70
- (106) N.Andrew Peterrson : **Cognitive Empowerment of African Americans and Caucasians Differences in Understanding of Power ,Political Functioning and Shaping Ideology** , Journal of Black Studies , Vol 32 , 2002 , p 339 .
- (107) M. Moniruzzaman : Ibid, p.70
- (108) Umar Kakumba : **Local government citizen participation and rural development: reflections on Uganda's decentralization system** (International Review of Administrative Sciences , .sage 2010 , p 173 .
- (١٠٩) نهلة عبد الرحيم عبد الرحمن فرغلي : **التدخل المهني للخدمة الاجتماعية باستخدام إستراتيجية التمكين لتنمية منطقة حضرية متخلفة** ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة القاهرة فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ .
- (١١٠) القرآن الكريم : سورة الحج (الآية : ٤١) ، سورة الأعراف (الآية : ١٠) ، سورة يوسف (الآية : ٢١) و (الآية : ٥٦) ، سورة الكهف (الآية : ٨٤) ، سورة الاحقاف (الآية : ٢٦) ، سورة النحل (الآية : ٨١)
- (111) Wachiraporn Kumnerdpet : **Community Learning and Empowerment Through Participatory Irrigation Management: Case Studies from Thailand**(PH.D,University of Manitoba , Manitoba , 2010)p.p27 . 28
- (112) Joop W.de : **Urban Poverty Alleviation in Bangalore : Institutional and Community level Dilemmas author (s)** , Economic and political Weekly , vol 37 , Jstor ,2002 , p342.
- (113) Deepa Narayan and Patti Petesch: **Agency, Opportunity Structure, and Poverty Escapes** , In Deepa Narayan and Patti Petesch (ed)**Moving Out of Poverty , Vol 1 Cross-Disciplinary Perspectives on Mobility** , , The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank , 2007 , p. p 15 – 16 .
- (١١٤) احمد زايد وآخرون : **قيم التنمية** ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، برنامج القضايا الاجتماعية ٢٠١٠ ، ص ١١
- (115) Christiaan Grootaert et al : **Measuring Social Capital**, The International Bank for Reconstruction and Development , World Bank , 2004 , p 3 .

- (116) Sanford Ikeda : **The meaning of "social capital" as it relates to the market process**, Springer Science, 2008 , p 169 .
- (117) Daniel S. Brisson and Charles L. Usher: **Bonding Social Capital in Low-Income Neighborhood**, Family Relations, Vol. 54, No. 5, Families and Communities , 2005 , p 645.
- (118) Paul S. Adler and Seok-Woo Kwon : **Social Capital: Prospects for a New Concept** , The Academy of Management Review, Vol. 27 , 2002 , p 19 .
- (119) Else oyen: **Social Capital Formation as a Poverty Reducing Strategy** , UNESCO, 2002 , P 11
- (120) Mahia Saracosti : **Social capital as a strategy to overcome poverty in Latin America** , International Social Work , Sage , 2007 , p 516
 (١٢١) محمد نصر: قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس" ، فلسطين، ٢٠٠٧، ص ١٧
- (122) Raju J Das : **Social capital and poverty of the wage-labour class: problems with the social capital theory** , Institute of British Geographers, Vol. 29, jstor , 2004 , p28.
 (١٢٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : الأردن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٤ ، بناء سبل المعيشة المستدامة ، الأردن ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٣ .
- (124) Graham Hobbs : **What is Social Capital? A Brief Literature Overview** , Economic and Social Research Foundation , 2000, p 2.
- (125) Lindsay Blair Gezinski : **Mediating Impact of Social Capital and Human Capital on Employment Outcome among Single Women Who Use Welfare: A Structural Equation Model** , Ph.D, Graduate Program in Social Work , Ohio State University , Ohio , 2011 , P 25
 (١٢٦) أحمد محمود بدوي وآخرون : سياسات تطوير رأس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف والحضر ، القاهرة ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، برنامج القضايا الاجتماعية ٢٠٠٥ ، ص ١١ ، ١٢ .
 (١٢٧) ماجد إبراهيم عثمان : سياسات تطوير رأس المال الاجتماعي للمشاركة في التنمية المستدامة للريف والحضر ، المؤتمر العربي الإقليمي "الترايط بين الريف والحضر ، القاهرة ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، ٢٠٠٥ ، ص ١٢
- (128) Gary Craig : **Community Capacity Building: Critiquing the Concept in Different Policy Contexts** , in (Ed) Sue Kenny & Matthew Clarke : **Challenging Capacity Building Comparative Perspectives** , Palgrave Macmillan , Library of Congress , 2010 , p. ٤٦
- (129) Richard P. Clinch : **The Community Capacity Building Impact of the Baltimore Empowerment Zone** (Ph.D , University of Maryland , 2008) p12
- (130) Daniel F. Neff : **Subjective Well-Being, Poverty and Ethnicity in South Africa: Insights from an Exploratory Analysis** , Social Indicators Research, Vol. 80, No. 2 , JSTOR , 2007, P318 .
- (131) Sanh Nguyen : **Community Capacity Building For Poverty Reduction in the Mekong Delta Vietnam**(Ph.D , in Public Policy, University of Arkansas , 2003) p 29

- (132) Adam Barker: **Capacity building for sustainability: towards community development in coastal Scotland**, Journal of Environmental Management .2005, p 12
- (133) Moira Kelsey Crowe : **Building Community from the Outside in : An Exploratory Study of How Public Administration Use Relationships and Funds to Build Neighborhood Capacity to Deliver Services in four Neighborhood in a California City** (Ph.D Social Welfare, University of California , California ,2006) p 20
- (134) Gianna Moscardo: **Building Community Capacity for Tourism Development** ,British Library, London , 2008 , p.9
- (135) Ismet Fanany et al : Capacity Building in Indonesia: Building What Capacity (Ed) Sue Kenny & Matthew Clarke : **Challenging Capacity Building Comparative Perspectives** ,Palgrave Macmillan , Library of Congress , 2010 , p 158
- (136) Dasaratha Rama et al : **CSR Implementation: Developing the Capacity for Collective Action** ,Journal of Business Ethics , Springer, 2009 , p 446 .
- (137) Sherry L. Horvath : **Building Community Capacity through Group Loans for Minority Populations in Canada** (Master, University of Calgary , 2001) P.26
- (138) Scott Wisor : **Development A new Global Poverty Metric : Toward A pro-poor Approach** (Ph.D , B.A. Washington University , St. Louis , 2009) P133.
- (139) Jim Ife : **Capacity Building and Community Development** , in Sue Kenny & Matthew Clarke (Ed) : **Challenging Capacity Building Comparative Perspectives** ,Palgrave Macmillan , Library of Congress , 2010 , p.69
- (140) Gary Craig : **Ibid** , p. ٤٧
- (141) Matthew Clarke : **Re-imagining Capacity Building When Participation is Constrained: Illegal Burmese Migrants** , in Thailand in (Ed) Sue Kenny & Matthew Clarke : **Challenging Capacity Building Comparative Perspectives** ,Palgrave Macmillan , Library of Congress , 2010 , p 64
- (١٤٢) طلعت مصطفى السروجي : **الخدمة الاجتماعية الدولية** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط ١ ، ٢٠١٠ ، ص ١١٧ .
- (١٤٣) أوسا سانانيكون : **التمويل الأصغر والأهداف التنموية للألفية** ، المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء ، ديسمبر ٢٠٠٢ ، ص ٥
- (144) Shah Nawaz : **Microfinance and Poverty Reduction: Evidence from a Village Study in Bangladesh** , Journal of Asian and African Studies, 2010 , p 670
- (١٤٥) عالية عبد الحميد عارف : **إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات** ، المجلة العربية للإدارة ، م ٢٩ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٤ ، ١٥٨ .
- (١٤٦) ماركو اليا : **التمويل متناهى الصغر نصوص وحالات دراسية " أساسيات التمويل متناهى الصغر حالات دراسية من المنطقة العربية "** ترجمة فادى قطان ، ايطاليا ، جامعة ترينو ، كلية الادارة ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠
- (147) Dean Karlan & Nathanael Goldberg : **Microfinance Evaluation Strategies: Notes on Methodology and Findings** , in (Ed) Beatriz Armendáriz & Marc Labie : **The Handbook of Microfinance** ,World Scientific Publishing , British Library , London , 2011 , p 23

- (148) Getaneh Gobezie : **Microfinance Development:Can Impact on Poverty and Food In-Security be Improved Upon** ,International Conference on Microfinance Development in Ethiopia , Ethiopia, 2004 , p7
 (١٤٩) مكتب العمل الدولي : الخلاص من الفقر آراء من إفريقيا ، الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر ، أديس أبابا ، ديسمبر ٢٠٠٣ ، ص ١٠ .
 (١٥٠) الأمم المتحدة : دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية وتنفيذ السنة الدولية للتعاونيات ، الدورة السادسة والستون ، ٢٠١١ ، ص ١٠ .
 (١٥١) مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة: تقرير الأهداف التنموية للألفية التقرير القطري الثاني، الأمم المتحدة، وزارة التخطيط، مصر ، ٢٠٠٤ ، ص ١٦ .
 (١٥٢) أ.م. ليزين : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: حقوق الإنسان والفقر المدقع، الأمم المتحدة " المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ، ١٩٩٩ ، ص ١٢ .
 (١٥٣) خليل عبد المقصود عبد الحميد : الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان ، القاهرة ، دار القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٣٥ .
 (١٥٤) منظمة الصحة العالمية : حقوق الإنسان والصحة وإستراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان ، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، العدد ٥ ، ٢٠١١ ، ص ١٤ .
 (١٥٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : تعزيز المساءلة الاجتماعية من المبدأ إلى التطبيق ، مركز أوسلو للحكم الديمقراطي ، ٢٠١٠ ، ص ١٢ .
- (156) Schuyler R. Heuer :**Grameen Bank: Taking Capitalism to the Poor** ,Columbia University ,Columbia , 2004 , p4
 (١٥٧) حسان خضر : تنمية المشروعات الصغيرة ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦ .
 (١٥٨) محمد يونس : عالم بلا فقر ، ترجمة محمد محمود شهاب ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ٢٠٠٧ م ، ص ١٦٥ .
- (159) Abu Elias Sarker :**The secrets of success: the Grameen Bank experience in Bangladesh** , Australian National University , 2001 , p4.p5.
 (١٦٠) حسان خضر : مرجع سبق ذكره ، ص ١٦ .
- (161) Ryan Higgitt : **Women's Leadership Building as a Poverty Reduction Strategy : Lessons from Bangladesh** ,Journal of South Asian Development,sage,2011,p 98
 (١٦٢) محمد يونس : دور الإقراض بالغ الصغر في التنمية ، القاهرة ، مكتبة الأسرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥٣ .
 (١٦٣) محمد يونس : عالم بلا فقر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧٠ .
 (١٦٤) مجدي سعيد : تجربة بنك الفقراء "الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ " ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، ط ٢ ، ٢٠٠٧ ، ص ٨٥ .
- (165)H. I. Latifee : **Micro-credit and Poverty Reduction** , International Conference on " Poverty Reduction through Microcredit" ,Turkey, 2003, p 11
 (١٦٦) مجدي سعيد : مرجع سبق ذكره ، ص ٨٦ .
 (١٦٧) أحمد سيد أحمد كشك : برامج الإقراض والحد من الفقر في الريف المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٠ ، ص ٧١ .
- (168) David Hanley : **Grameen Bank** ,Stanford University , Graduate School of Business , 2003 , p 23 .
 (١٦٩) بوقرة رابح : الأفاق المحلية والعالمية لتجربة بنك جرامين البنغالي في مكافحة الفقر ، جامعة محمد بوضياف ، الجزائر ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢ .
- (170)David Hanley : **Ibid** ,p 23 .
 (١٧١) زيدان محمد: دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر
 (172) <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm> ٢٠١٢/٢/١٢
 (١٧٣) بو علي وسيلة: التجربة الماليزية في مكافحة الفقر ، جامعة سعد دحلب ، الجزائر ، ص ١٣
 (174) <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm> ٢٠١٢/٢/١٢

- (١٧٥) حسن عبيد : التجارب الدولية في مواجهة الاقتصادية للفقر ، بحث منشور ، المؤتمر العلمي السادس ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، المجلد الثاني ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٧١ - ١٧٦ .
- (١٧٦) محمد إبراهيم علي أبو هريرة : أولويات تنفيذ برامج ومشروعات الرعاية الاجتماعية في خطة التنمية المحلية بمحافظة الأقصر ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرين للخدمة الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٩-١٠ مارس ، ٢٠١١ ، ص ٣٧٢ .
- (١٧٧) فوزي محمد حسنى : لامركزية التخطيط وتأثيرها على اتخاذ القرار بالمجالس الشعبية المحلية " دراسة مطبقة على أعضاء المجلس المحلي الشعبى بمحافظة الأقصر ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرين للخدمة الاجتماعية : الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠١١ ، ص ٣٨٥٥ .
- (١٧٨) جورج لوتز و وولف ليندر : البنى التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية ، جامعة بيرن، معهد العلوم السياسية ، سويسرا ، ٢٠٠٤ ، ص ٤٠ .
- (179) M.T.Mogale : **Local Governance and Poverty Reduction in South Africa II : The role of Micro-finance** , Progress in Development Studies 2007 , p 349 .
- (١٨٠) أحمد عبد الفتاح ناجي : رؤية أعضاء المجالس الشعبية المحلية لمتطلبات تحديث الإدارة المحلية في مصر ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر : التنمية البشرية وتحديث مصر ، جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٨ .